

البرنامج السياسى

مقدمه

إن الديمقراطية والتنمية وجهان لعملة واحدة و مرتبطان بصورة لا تقبل الفصل بينهما وأنه من الغير ممكن الوصول إلى التنمية المستدامة إلا من خلال التطبيق الديمقراطي السليم بكافة معانيه و مظاهره و معاييرهم.

فلتحقيق تنمية مستدامة لابد أن تكون نتاج حراك ديمقراطي حقيقي في ظل دولة القانون و إلا كانت ناقصة و غير مكتملة و غير قادرة على التكيف و التطور و الاستدامة .

و لن تكون إلا نتاج حالة وقتية أو لظرف ما و يكتب عليها الانتهاء و فقدان الطريق مع زوال هذا الفرض .

كما أن من أهم مظاهر التطبيق الديمقراطي السليم الشفافية و المؤسسية و هي دعائم بناء نظام الدول الديمقراطية و التي تتيح حرية الاضطلاع على المعلومات و توفير وسائل المحاسبة و التقييم الشفافة في ظل تساوي أمام القانون لجميع الأفراد .

أما بالنسبة للمؤسسية ، فيرى الحزب أنها شكل العمل المنظم و الوحيد الذي يضمن وصول الكفاءات كما يضمن محاسبة من هم داخل أي منظومة عمل و هو الشكل الإداري الموائم لأي تطور ديمقراطي ، فالشكل المؤسسي للدولة هو من أهم أهداف الحزب .

إضافة إلى ذلك ، يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة تمكين جميع المواطنين من تأدية حقوقهم السياسية و التمتع بها و إزالة كافة المعوقات و الموانع لذلك .

كما يرى الحزب أن من أهم عناصر إرساء قيم الديمقراطية و تحقيق التنمية هو الاهتمام الشديد بالتعليم و الصحة و هم دعائم بناء الإنسان القادر على ممارسة حقوقه و تأدية دوره تجاه وطنه كما لن يمكن من الوصول لأي تنمية بدون بناء هذه المؤسسات الحيوية و الضرورية ، و يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن التعليم حق و العلاج حق لكل أبناء الوطن سواء و يعتبر وواجبا أصيلا على الدولة توفير المناخ المناسب لذلك إلى ضرورة الاهتمام الشديد بهما .

فمن حق كل مصري الحصول على تعليم مناسب يؤهله لتأدية دوره بالمجتمع و حق للعلاج الفعال و المتطور في مؤسسات الدولة الصحية .

وللوصول إلى نظام سياسي ديمقراطي حقيقي ، يرى الحزب ضرورة ملحة لاتخاذ

خطوات جادة نحو إصلاح النظام السياسي و أهمها التالي :

1 - تمكين المواطنين من الممارسة الديمقراطية :

و في ذلك يرى الحزب ضرورة تمكين جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية و ذلك من إصلاح و تطوير النظام الانتخابي بالكامل مما يتيح لجميع المواطنين ممارسة هذا الحق و من ذلك :

- إتاحة الانتخاب لجميع المصريين بالبطاقة الشخصية (بطاقة الرقم القومي) و التطوير التكنولوجي و الالكتروني الكامل لجميع جداول الناخبين بالدولة .

- تمكين المرشحين من تقديم أنفسهم و زيادة فترات الدعاية الانتخابية لجميع المرشحين لتكون 90 يوم على الأقل لإتاحة الفرصة كاملة للتقييم و الاختيار للمواطنين بالتعرف على برامج جميع المرشحين بشكل سليم و موضوعي مما يمكنهم من اتخاذ القرار السياسي السليم .

- إتاحة الفرصة لجميع الناخبين بالدوائر الانتخابية من أداء دورهم السياسي و يرى الحزب أن يكون يوم الانتخابات عطلة رسمية لجميع مؤسسات الدولة إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص في هذا اليوم مع ضرورة توفير وسائل نقل مباشرة للمواطنين في هذا اليوم للجان الانتخابية .
- القيام بمشروع قومي بغرض توعية المواطنين على حقوقهم السياسية و من ذلك تسهيل الإجراءات و تعريف جميع الناخبين بآماكن اللجان الانتخابية بدوائرهم ووسائل الوصول إليها.
- المعاقين هم مواطنون بهذا الوطن و يملكون نفس الحقوق و عليهم نفس الواجبات و من ذلك يرى الحزب ضرورة توفير صناديق انتخابية خاصة لهم بكل لجنة انتخابية و اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة الممكنة لهم من التصويت السليم الديمقراطي الشفاف .

2 - تطوير النظام الانتخابي :

- تطوير النظام الانتخابي بالكامل على أن تشترك في تلك الدراسة كافة الأحزاب والقوى السياسية، وكذلك أساتذة القانون الدستوري والعلوم السياسية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني العاملة و المختصة في هذا المجال لضمان موائمة مع قوانين الانتخابات و حقوق الإنسان .
- تطوير النظام الانتخابي جغرافيا من خلال إعادة الدراسة الجغرافية و الديموغرافية لإعادة رسم حدود حقيقية للدوائر بغرض الموائمة بين مساحة الدائرة الجغرافية و عدد الناخبين بكل دائرة .
- إتاحة الفرصة و تمكين جميع مراكز الأبحاث و الأحزاب من القيام باستطلاعات الرأي اللازمة لها للقياد بدورها و ذلك من خلال رفع القيود عن هذه الإجراءات و تعديل القوانين المانعة لذلك .
- الاهتمام الكامل باعداه دراسة أبعاد الدوائر الانتخابية بغرض أن تشمل مقاعد مخصصة مخصصة للمرأة ، و من ذلك تمكينها من أداء دورها السياسي نحو الوطن و عدم تهميشها حيث أن المرأة هي نصف المجتمع .
- فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية ، وأن تقوم على تلك الشؤون تابعة للجنة العليا للانتخابات و مستقلة تماما في التشكيل عن السلطة التنفيذية و عن رئاسة الدولة وأن ينص على ذلك في الدستور ، على أن ينظم تشكيلها وطريقة عملها بقانون خاص .
- تمكين اللجنة العليا للانتخابات و توفير الآليات و الوسائل و التمويل اللازم لها لتنفيذ دورها التخطيطي و الإشراف و الرقابي بعيدا عن السلطة التنفيذية ، و من ذلك اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع تدخل السلطة التنفيذية سواء في إجراءات الانتخابات أو مراقبتها أو

يشدد الحزب

على ضرورة رفع يد الشرطة والأجهزة الأمنية وكافة وحدات السلطة التنفيذية عن أعمال الانتخابات ، وإزالة كافة المعوقات التي تحول بين المواطنين وممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية، و ذلك بدءا من القيد فى الجداول الانتخابية، وحتى أعمال الفرز وإعلان النتائج النهائية .

- السماح لمنظمات المجتمع المدني و حقوق الإنسان بالإشراف و مراقبة العملية الانتخابية و إصدار التقارير و التوصيات بدون أي قيود .

- كما يرى الحزب أن للوصول لتمثيل أمثل و متوازن بين الأحزاب إضافة إلى عدم إغفال حق المستقل من الترشح و الموائمة بين ضرورة التمييز الايجابي للمرأة يجب التالي :

1 - إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية و زيادة مساحتها مع الأخذ في عين الاعتبار عدد السكان بكل منطقة بغرض الوصول لعدد 250 دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية .

2 - تكون الدراسة لابعاد الدوائر بناء على تقسيم متوازن بين عدد السكان و المساحة لكل دائرة انتخابية .

3 - ضرورة إلغاء شرط نسبة تمثيل العمال و الفلاحين حيث انه لا يتناسب التفرقة بين أبناء الوطن بناء على المهنة أو الوضع الاجتماعي حيث أن هذه الحالة و هذا التصنيف كانت ظاهرة مرتبطة بالشكل الاشتراكي للدولة و لظروف خاصة نابعة من أهدار حقوق فئات معينة بالمجتمع لفترات طويلة من الاستبداد و الإقطاع و نتيجة حتمية بغرض تمكين بعض الفئات المهمشة من التمثيل السياسي .

4 - يكون لكل دائرة انتخابية 4 مقاعد نيابية متنافس عليها و تكون كالتالي :

- عدد 2 مقعد مشروط (لا يجوز الترشح إلا لمرشحين الأحزاب)
و يشترط للترشح على هذان المقعدان أن يكون المتقدمان ممثلين لأي الأحزاب السياسية القانونية و ذلك ضمانا لتمثيل الأحزاب بالمجلس بنسبة لا تقل عن 50 % من الأعضاء ، و يكون الفائزان الأعلى اصواتا بين جميع مرشحين الأحزاب.

- عدد 1 مقعد غير مشروط (لا يوجد أي شرط للتقدم عيه)
بغرض عدم إغفال حق المستقلين في الترشح لمجلس الشعب إضافة إلى صعوبة ذلك في ظل القائمة النسبية يرى حزب الإصلاح و التنمية إتاحة مقعد واحد بكل دائرة غير مشروط يترشح عليه أي مواطن مصري منطبق عليه الشروط و ذلك بغض النظر عن انتمائه الحزبي ، فيجوز لأعضاء الأحزاب أو المرأة أو المستقلين الترشح على هذا المقعد .

- عدد 1 مقعد مشروط للمرأة (بغرض التمييز الايجابي للمرأة)
يكون هذا المقعد مخصصا للمرشحات من النساء كما لا يشترك الترشح لهذا المقعد الانتماء الحزبي للمرأة المترشحة لمجلس الشعب ، و يكون هذا الاقتراح بغرض التمييز الايجابي للمرأة

و ذلك في ظل الظروف الراهنة للمجتمع المصري و التي تجعل هناك صعوبة شديدة في نجاح المترشحات على أي مقعد نيابي في مواجهة المترشحين من الرجال .

و يتأتى من خلال هذا النظام الموائمة بين التمثيل الحزبي و هو عصب المجلس النيابي ، فمرشحين الأحزاب لديهم قدرة أكبر على العمل إضافة إلى آليات حزبية متعددة مساعدة لهم و ممكنة لهم بأداء برلماني على مستوى فعال .

ونرى ان من خلال هذا التقسيم عدم إغفال حق المستقلين من الترشح ، حيث إن الاتجاه لنظام القائمة سيكون عائقا كبيرا لهؤلاء المستقلين من ممارسة احد حقوقهم الدستورية ، و منها الصعوبة الشديدة في الموائمة في البرامج الانتخابية لكل مرشح إضافة إلى الترتيب بالقائمة .

كما أن القائمة تكون عائقا للناخبين حيث أن الترتيب بها لا يحمل سوى فرض الأحزاب لإرادتها و ذلك بدون أي اعتبارات لإرادة الناخبين ، كما أن نظام القائمة مع التفضيل لن يكون ممكنا تطبيقه في ظل الوضع التعليمي الحالي بمصر و الانتشار الكبير للامية ، و بذلك يستحيل تطبيقه عمليا .

3 - إزالة جميع الأوضاع القانونية المعوقة و المانعة من التطور الديمقراطي :

- إلغاء حالة الطوارئ ، ووضع حدود لمدة عمل هذا القانون في حالة استخدامه إضافة إلى زيادة شروط و قيود العمل بهذا القانون و إعادة النظر في جميع القوانين المقيدة للحريات و القوانين الاستثنائية .

- كما يرى الحزب أنه في حالة استخدام أي قانون معوق للحريات مثل مكافحة الإرهاب، يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من التأكد القانوني من الموائمة الدستورية لهذه القوانين على ألا تكون مخالفة لأي بند من بنود الدستور كما يرى الحزب أن يكون قانون الإرهاب ، قانون عادي ووقتي و لا يجب أن يكون قانونا أساسيا أو مادة دستورية .

- وأن يكون للبرلمان في أي وقت الحق في إلغاء جميع السلطات الاستثنائية التي يكون قد منحها للحكومة كلها أو بعضها أو الحد منها، وتأكيد خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.

- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وكذلك إلغاء كافة المحاكم الاستثنائية، بحيث يحاكم المواطن فقط أمام قاضيه الطبيعي، مع توافر كافة ضمانات العدالة له.

- تحديد اختصاصات جهاز مباحث أمن الدولة ، فالأصل في الشرطة أنها جهاز مدني يكلف بالحفاظ على النظام العام، وحماية أمن المواطنين، فضلا إلى المهام المدنية بأنواعها المتعددة ، كما إن من المسلم به أن كفاءة أداء الشرطة لعملها تستلزم تحصين قطاع منها بدرجة من السرية تتيح له العمل في مجال التحريات والبحث الجنائي .

و من ذلك يرى الحزب ضرورة رفع القيود و التدخلات من جهاز مباحث أمن الدولة على العمل الحزبي المشروع و الذي تقوم به أي أحزاب مشهورة أو تحت التأسيس .

تحديد نفوذ و صلاحيات جهاز مباحث أمن الدولة في كافة القطاعات، بدءا من الحكومة والإدارة المحلية بكافة مستوياتها .. وحتى النقابات، والجامعات، والاتحادات الطلابية، والجمعيات الأهلية، في مقدمة مصادر القلق والخوف لدى المواطنين جميعا، خاصة وأن تلك السطوة للأجهزة الأمنية صاحبها تدهور غير مسبوق في أداء كافة القطاعات في مصر .

- إتاحة الفرصة للتعبير عن التيارات السياسية بالجامعات و من ذلك إتاحة الفرصة كاملة لها للتعبير السلمي عن الأفكار و المبادئ و التوجهات للطلبة المنتمين لهذه الأحزاب بالجامعة ، إضافة إلى التمكين لهم من أداء دور خدمي و توعوي بالجامعة مما يتيح الفرصة للتربية السياسية السليمة لشباب الجامعات بعيدا عن تيارات التطرف و التي سيطرت بشكل مباشر على التشكيل السياسي و الفكري لطلبة الجامعة و ذلك خلال العقدين الأخيرين .

- كما يرى الحزب ضرورة تعديل اللائحة الطلابية 1979 ووضع لائحة أكثر ديمقراطية و بمشاركة القوى السياسية الحقيقية بالجامعة إضافة إلى هيئات و مجلس الجامعات .

4 – الإعلان عن جمعية تأسيسية و دستور جديد :

- يرى حزب الإصلاح و التنمية أن العقد الاجتماعي الجديد المتوازن بين الحرية و السلطة أصبح ضرورة ملحة مع تغيرات الوضع الحالي و الظروف الإقليمية و الدولية و التطور المجتمعي الحالي .

- و بالنظر للوضع الاقتصادي و الذي انتقل بجميع مؤسسات الدولة من الشكل الاشتراكي و ذلك خلال دستور 71 إلى الشكل الرأسمالي الليبرالي الحالي ، بات تغيير دستوري شامل أمرا ملحا و ضروريا و ذلك لتغيير القيم و المفاهيم و التي لا بد أن يكون الموائمة الدستورية ركنا أساسيا لمصالح جميع القوانين بعد ذلك .

فالتغيير و أسبابه ووسائل التصحيح تعدت و بكل تأكيد تغيير بعض المواد للحصول على هذه الموائمة و يستلزم تغييرا دستوريا شاملا يحافظ و يؤكد على قيم المجتمع و يكون مراة لحالة الحرية المطلوبة و أساسا لسن القوانين و التشريع .

- فيرى الحزب ضرورة تكوين و تشكيل هيئة تأسيسية للدستور الجديد يكون ممثلا فيها جميع فئات و طوائف المجتمع و يكون حجر الأساس فيه هو المواطن و حريته و إعلاء قيمته هي مبغى لهذا الدستور و هذه العقد الاجتماعي و من ذلك أيضا إبراز دور المواطنة كحجر أساس في البناء المجتمعي الحالي إضافي إلى ضرورة التأكيد على الشفافية و المحاسبية في جميع مواد .

- حيث انه ليس بجديد أن الدستور الشعبي المناسب المعبر عن الحرية هو سمة من سمات المجتمع المتطور و الفعال و الذي يتيح آفاق الإبداع لجميع المواطنين .

- كما أن مبدأ سيادة القانون يجب أن يكون حجر أساس بالدستور ، فجميع المواطنين سواسية أمام القانون و لا يفرق بينهم عرق أو دين أو إقليم فمصر طالما كانت على مدار العصور منارة للحرية و الديمقراطية و المساواة .

- أما بخصوص الجمعية التأسيسية ، فيرى الحزب أن يكون التشكيل و الإشراف الكامل من اختصاص جهاز القضاء كما يكون تشكيلها القانوني بالكامل تابعا للسلطة القضائية مع ضمان تمثيل جميع طوائف الشعب و تياراته في الجمعية التأسيسية ، على تتكاتف جميع السلطات مساعدة لها في هذا الأمر بالكامل .

- كما شدد الحزب على مبدأ سيادة القانون ، نؤكد كحزب الإصلاح و التنمية على ضرورة أن يكون مبدأ تداول السلطة و عدم الاستئثار بها هو مبدأ واضح و صريح بالدستور / و يرى الحزب العودة إلى تحديد فترات الرئاسة لتكون فترتين بحد أقصى و خمس سنوات لكل فترة منهم .

- و ضمانا لمستقبل الوطن يرى الحزب إضافة الإلزام لرئيس الجمهورية بتعيين نائبا له ضمانا لانتقال السلطة بشكل سلمي و موضوعي خلال المراحل المنصوص عليها بالدستور و لحين عقد انتخابات حرة و ذلك تأمينا لمستقبل مصر من أي فوضى قد تحدث ، و إعلاء لمبدأ الشفافية يرى الحزب أن يكون هذا النائب معلنا لدى جميع المصريين و معلوما خلال كل فترة انتخابية لرئيس الجمهورية .

- تأكيد الحرية الاقتصادية أن آليات السوق و حرية انتقال عناصر الإنتاج كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اجتماعية و اقتصادية تؤمن المواطنين ضد الفقر، و تضمن توزيعا عادلا للدخل القومي .

- التأكيد على أن تحرير السوق وحده لن يكفي لنشؤ سوق المنافسة الكاملة و هي مبتغى النظام الرأسمالي ، و لكن يجب توفير الضمانات اللازمة لعدم توحش رأس المال و سيطرته على مقاليد الحياة و المستقبل للمواطنين ، و من ذلك زيادة سلطات الأجهزة الرقابية و زيادة سلطات النقابات العمالية و النقابية و جمعيات حماية المستهلك بأنواعها ، و من ذلك أيضا التأكيد على الشفافية و حق إتاحة المعلومات لجميع المواطنين و المؤسسات ، حيث أنها الضمانة الأساسية لنشؤ السوق الرأسمالي المتوازن .

- تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والأداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد .

- التأكيد بالالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب العقيدة أو النوع أو أى معيار آخر ، و النص الصريح بالدستور على الضمانات التي تحمي هذه الحقوق والحريات من أي تجاوزات ، إضافة إلى وتحرير و تجريم الاعتقال وتقييد حرية المواطنين بدون صدور أحكام قضائية .

- التأكيد على أن العلاج حق و التعليم حق فبناء المواطن هو أساس بناء الوطن و تأمين التعليم و العلاج على مستوى مناسب و لائق هو أول أساسيات أي تنمية منشودة و هو حجر الأساس لبناء الإنسان.

- إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية، وإلغاء كافة القيود على حرية تأسيسها وممارستها أنشطتها في حدود الشرعية القانونية ومبادئ الديمقراطية المؤكدة في الدستور.

- و أخيرا ، فضمانا للديمقراطية يجب بكل تأكيد أن يحمل الدستور الجديد فصلا كاملا و تاما بين السلطات بالدولة التنفيذية و القضائية أو التشريعية لضمان التطور و التصحيح الذاتي للنظام الديمقراطي المنشود .

- عدم إدراج أي مواد بالدستور تمكن أي جهة من السلطة التنفيذية أو تعطي أي سلطة استثنائية لأي من مؤسسات الدولة غرضها سن قوانين استثنائية أو تعطيل القوانين وتقييد الحريات وذلك لأن التشريع هو الوظيفة الأولى لمجلس الشعب كما تنص المادة 86 من الدستور.

- يرى حزب الإصلاح و التنمية على وجوب طرح الدستور المنشود على المواطنين طرعا موضوعيا مستخدمين جميع وسائل الإعلام في ذلك الغرض ، كما يرى الحزب أن يتم طرح للمواد للتصويت العام من خلال حزم متخصصة بنفس الموضوعات إضافة إلى البدائل المقترحة و بشكل تدريجي للوصول بالدستور الجديد إلى عقد اجتماعي شرعي و متفق عليه و متوافق مع أولويات حياة المواطنين و معبرا عنهم .

- يجب أن يشمل الدستور الجديد تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ أو استخدام أي قانون معيق للحريات مثل قانون الإرهاب أو ما شابه ، كما يشترط للإعلان موافقة مجلس لشعب على ذلك على أن يكون أجراء و قتي بواقع 3 اشهر بحد أقصى و تجدد من خلال الطرح على مجلس الشعب مجددا بعد انتهاء المدة و يعاد التصويت عليه بأغلبية الثلثين .

- يقصتر تقديم طلب إعلان حالة الطوارئ أو إعلان أي قوانين استثنائية مقيدة للحريات لمجلس الشعب للإقرار و الموافقة إلا على حالة الحرب الفعلية أو الكوارث العامة فقط ، و على أن تكون لمدة محددة ، و النص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها أو مضي المدة ، إضافة إلى التأكيد على ضمانات تسوية أثار أي قوانين أو أوضاع قد تنشأ من خلال استخدام قوانين الطوارئ أو قانون الإرهاب و ذلك في حالات استخدامها و إرجاعها إلى أصولها و وضعها الطبيعي و الدستوري .

- اللامركزية هي احد أهم عناصر أي نظام سياسي متقدم ، بما تتضمنه من توسيع لصلاحيات الوحدات الإقليمية والمحلية، وأن تكون المجالس المحلية المنتخبة هي صاحبة أعلى سلطة في نطاقها المحلي ، كما يرى حزب الإصلاح و التنمية أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها . و إضافة الصلاحيات اللازمة للمجالس المحلية التي تتيح لها الرقابة الفعالة على الأجهزة التنفيذية و تمكنها من عزلها أن لزم الأمر .

5 – إعادة النظر في بعض الأوضاع بالسلطة التنفيذية :

- زيادة الشفافية و المحاسبية لأفراد السلطة التنفيذية و إتاحة الفرصة للبرلمان من محاسبة رئيس الوزراء و عزله في حالة طرح الثقة فيه .

- منع صدور أي قوانين أو تعديلات في قوانين إلا من خلال السلطة التشريعية و آلياتها و الممثلة بمجلسي الشعب و الشورى و اتخاذ الإجراءات اللازمة للعرض و الإقرار و الموائمة الدستورية للقوانين .

- الشفافية هو من أركان العمل السياسي السليم ، و لذلك يرى الحزب ضرورة أن تكون ميزانية الدولة معلنة بالكامل بدون أي بنود سرية ، كما يرى الحزب أن المناقشة للبنود السرية تكون من خلال جلسات مغلقة أو ما شابه ، حيث أن إخفاء أو عدم إظهار أي بنود لميزانية الدولة هو إخلالا

- التأكيد على ضرورة تمكين و إتاحة الفرصة الكاملة لمجلس الشعب للإشراف على الميزانية العامة وتعديلها دون شرط موافقة الحكومة ومنح مجلس الشعب سلطة كاملة في شأن الموازنة العامة للدولة .

- إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية و محاسبة المواطنين أمام قاضيهـم الطبيعيـم بالمحاكم المدنية و إلغاء المحاكم العسكرية أو محاكم الاستثنائية و ذلك تأكيدا لمبدأ سيادة القانون و المساواة لجميع المواطنين أمام القضاء .

- التأكيد على استقلال القضاء، حيث يكون مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة من تعيين وترقية ونقل وندب وتأديب .

- فصل ميزانية القضاء ، على أن يتولى مجلس الأعلى للقضاء تحديد أوجه الإنفاق بعيدا عن سيطرة السلطة التنفيذية .

- يرى الحزب ضرورة فورية لحظر الحكم و الفصل القضائي لأي قاض يتم انتدابه إلى أي من مؤسسات السلطة التنفيذية على ألا يعود إلى الفصل في النزاع و المنصة القضائية إلا بعد نهاية فترة الانتداب تماما و ذلك ضمانا للفصل الكامل بين السلطات ..

- تحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة السلطة التنفيذية ، مع إقرار مبدأ متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية بواسطة النقابات والاتحادات المهنية المرتبطة بها .

- وجوب تكاتف السلطة التنفيذية بأنواعها في مساعدة السلطة التشريعية، ممثلة في البرلمان من أداء دورها بفاعلية و جوده ، ويؤكد حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة زيادة التعاون بين السلطة التشريعية و التنفيذية و من ذلك تمكين نواب الوطن بمجلسي الشعب و الشورى من القيام بوظائفهم التشريعية والرقابية على أفضل نحو ممكن مع توفير الضمانات والحصانات التي تكفل تعبيرهم عن آرائهم ، إضافة إلى توفير الإمكانيات البشرية والمادية، ووحدات البحوث والمعلومات التي تتيح الاضطلاع الكامل على الأداء الحكومي كما تمكنهم من الرقابة الفعالة على أداء الحكومة وأجهزة الحكم المحلي.

لحين صدور العقد الاجتماعي المنشود و الدستور الجديد يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة الحد من مهام سلطات رئيس الجمهورية و هو الممثل الحالي لرئاسة السلطة التنفيذية و منها :

- حق حل مجلس الشعب مادة 136 من الدستور و كما لا يكون قرار الحل للمجلس نافذا الا بعد طرح قرار حل المجلس لاستفتاء شعبي .

- كما لا يتم تقديم رئيس الجمهورية للمسائلة القانونية إلا بعد موافقة 3/2 مجلس الشعب على قرار المسائلة ، و في حالة الإدانة لا تطرح الثقة في رئيس الجمهورية إلا بعد موافقة 3/2 مجلس الشعب على ذلك و يكون طرح الثقة من خلال استفتاء شعبي .

- حق إعلان حالة الطوارئ مادة 148 من الدستور ، و يرى الحزب أن يكون بعد موافقة مجلس الشعب و الشورى بثلاثي الأعضاء مع اقتصارها على حالة الحرب و الاعتداء على الأراضي المصرية أو الكوارث العامة .

- و بالنسبة للمادة وهو 141 من الدستور و التي تتيح لرئيس الجمهورية تعيين و إقالة رئيس الوزراء منفردا يرى حزب الإصلاح و التنمية ، ضرورة إضافة حق محاسبة و الإقالة لرئيس الوزراء كأحد حقوق مجلس الشعب و ليس رئيس الجمهورية منفردا .

6 - دعم المؤسسات السياسية و تفعيل دور الأحزاب :

أن الديمقراطية السليمة لن تتأتى إلا من خلال عدة مبادئ من أهمها تداول السلطة و الشفافية إضافة إلى أحزاب قوية تحمل أفكار و مشروعات للتطوير و البناء تتنافس من خلال برامجها و توجهاتها على الحصول على السلطة لتطبيق هذه الأفكار بغرض تطوير و تنمية الوطن و تحسين أحوال المواطنين بجميع أفرع الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية.

فدعم الدولة لنشؤ الأحزاب و رفع المعوقات عن العمل السياسي السلمي تحت شعار المنافسة الشفافة و الديمقراطية هو من أهم أولويات الفترة الحالية .

إن حزب الإصلاح و التنمية يؤمن بأهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في الحياة السياسية، باعتبارها ركناً أساسياً لأي نظام ديمقراطي. ويؤكد الحزب على أهمية تفعيل دور الأحزاب السياسية و التي تمثل مصالح المواطنين و هي المنبر للتعبير عن هذه المصالح . كما أن تمكين هذه الأحزاب السياسية من أداء دورها الكامل احد دعائم الديمقراطية و ركن أساسي في التعددية السياسية المطلوبة بغرض توسيع دائرة الاختيار الديمقراطي أمام المواطنين عن طريق تقديم مرشحين في الانتخابات المختلفة و طرح بدائل للتوجهات و للسياسات العامة في إطار التنافس السلمي على السلطة .

و يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على الأهمية البالغة للمشاركة السياسية للأحزاب و على دورها في جذب و تأهيل القيادات السياسية، و التثقيف و التوعية السياسية للمواطنين و تشجيعهم على المشاركة السياسية ، كما يرى الحزب على ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحقوق و الحريات السياسية و المعوقة للعمل السياسي و التي تعتبر خروجاً عن مبادئ الدستور و اتفاقيات حقوق الإنسان .

و يؤمن الحزب بضرورة تطوير قانون الأحزاب السياسية ، إضافة إلى ضرورة الملحة إلى إزالة جميع المعوقات المانعة من أداء الأحزاب لهذا الدور على أكمل وجه ، و منها التالي :

1 - بخصوص إجراءات تأسيس الأحزاب:

- يقدم من وكيل المؤسسين إخطار كتابي إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية للقيّد الحزب، و يرفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب، وبصفة خاصة نظامه الداخلي و أسماء أعضائه المؤسسين، وبيان أموال الحزب و مصادرها، و اسم من ينوب عن الحزب في اتخاذ إجراءات تأسيسه إضافة إلى برنامج الحزب و الرؤية السياسية له و أهدافه .

- تلتزم لجنة شئون الأحزاب السياسية بقيّد الحزب فوراً و فور تقديم المستندات و التأكد من صحتها و يعتبر الحزب واقعاً بحكم القانون فور انطباق الإجراءات الشكلية لذلك ، كما يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية القانونية الكاملة فور استيفاء المستندات و يحق له الممارسة الفورية لنشاطه السياسي بإجراء هذا القيّد .

- لا يحق للجنة شئون الأحزاب رفض طلب التأسيس لأي حزب إلا في أحد الحالات التالية :
1 - حزب فئوي أو محصور على مجموعة من المصريين دون أخري و مخالف
لأحكام

- الدستور حول المواطنة و يدخل تحت هذه الطائفة الأحزاب الدينية .
- 2 - إذا تبين للجنة شئون الأحزاب عدم استيفاء طلب القيد شكليا أو تعارضه مع شروط التأسيس الشكلية الواردة بالقانون .
- 3 - إذا تبين أن الحزب يسعى لتأسيس ميليشيات عسكرية او تشكيلات مسلحة أي كانت .
- 4 - عدم تعارض مبادئ الحزب أو برامجها أو سياساته مع الدستور أو مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي.
- 5 - عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجها أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس طبقي أو طائفي، أو فئوي، أو جغرافي، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.
- إجراء وقف الحزب عن الممارسة السياسية :
- يكون من خلال رفع لجنة شئون الأحزاب دعوى قضائية لوقف النشاط للحزب على ان لا ينظر في الدعوى إلا في حالة توافر مخالفة مما سبق ذكره ، كما لا يتم سحب الترخيص أو إنهاء النشاط أو حل الحزب إلا بعد حصول اللجنة على حكم قضائي نهائي و بات بهذا الصدد .

2 - إضافة بعض المواد للقانون و تشمل التالي :

- حق الأحزاب في الترويج لأفكارها ونشر معلومات عن أنشطتها بأي وسيلة كانت .
- الحق في استخدام وسائل الإعلام العامة أثناء الانتخابات .
- زيادة دور الدولة في تمكين الأحزاب السياسية الفعالة من ممارسة نشاطها و رفع سقف التمويل متناسبا مع عدد أعضاء الحزب بالمجالس النيابية بأنواعها .
- منع تعيين رؤساء الأحزاب السياسية بمجلس الشورى إلا في حالة وجدد عدد من أعضاء المنتخبين بالمجلسين معا يتعدى 10 أعضاء .

بالنسبة للضوابط المالية :

- يؤكد الحزب على ضرورة إتباع قواعد الشفافية في التبرعات الواردة إلى الأحزاب و سبل إنفاقها و ضرورة إخطار لجنة شئون الأحزاب بشكل دوري بهذه التبرعات، بالإضافة إلى تفعيل دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة دفاتر ومستندات حسابات إيرادات ومصروفات الحزب و غير ذلك من شئون المالية للحزب، وقيام الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد تقرير سنوي عن كافة الأوضاع المالية للحزب وإخطار رئيس لجنة شئون الأحزاب بهذه التقارير.
- إتاحة الفرصة لجميع الأحزاب للانتفاع مثل إعفاء المقار والمنشآت المملوكة للحزب أو أمواله من جميع الضرائب العامة والمحلية و إلغاء أي شروط لذلك .
- و يرى الحزب ضرورة أن يكون التمويل من الدولة مرتبطا بأداء الحزب السياسي و مرتبطا بعدد أعضائه بالمجالس النيابية بأنواعها و يكون اقل تمويل سنوي من الدولة هو 100 ألف جنيه للسنة و يعاد التقييم مع كل انتخابات نيابية و تعديل هذا المبلغ تصاعديا مع زيادة تمثيل الحزب .
- يرى الحزب ضرورة إضافة نسب التمويل و الزيادة للقانون 18 مما يحفز و يمكن الأحزاب من أداء دورها نحو الوطن كما يشترط الحصول على التمويل نجاح 2 عضو على الأقل من الحزب في الانتخابات النيابية لمجلسي الشعب أو الشورى أو 20 عضوا بالمجالس المحلية و يكون الحد الأدنى للتمويل هو 100 ألف جنيه لكل سنة .

7- دعم المجتمع المدني:

إن حزب الإصلاح و التنمية يرى أن تدعيم و تفعيل دور المجتمع المدني هو عنصر أساسي لأي تطور ديمقراطي ، و ذلك حيث أن المجتمع المدني يجب أن يكون مشاركا و فعالا إضافة إلى ضرورة كونه ممكنا من أداء دوره على أكمل وجه .

و للوصول إلى تطور مجتمعي في جميع الوجوه لابد أن يكون مواكبا له تطورا في أداء منظمات المجتمع المدني و التي هي احد دعائم مبادرات و مشروعات التطوير و التنمية ، إضافة إلى دورها الرقابي الشعبي على الأداء لمؤسسات الدولة .

و لذلك يرى الحزب :

- تحرير جميع النقابات من حراسة و سيطرة الدولة و ذلك حتى تتمكن من أداء الدور المنوط بها و هي حماية مجموعات المواطنين المنتمين إليها إضافة إلى دورها الرقابي و الخدمي على النشاطات التابعة لها .

- السعي الفوري لإجراء انتخابات النقابات في أسرع وقت و تمكينها من ممارسة عملها إضافة إلى تمكينها من مراجعة أوضاعها الداخلية و تطويرها بشكل مؤسسي و فعال مما يحررها من السيطرة البيروقراطية و التحكم الأمني .

- يرى الحزب أن تعديل الأوضاع المالية و من ذلك التمويل عنصر أساسي في تطوير هذه النقابات و الجمعيات و من ذلك أيضا إتاحة فرص التمويل الأجنبي و ذلك بالشروط اللازمة و إزالة موانع ذلك مع الاحتفاظ بقدر مناسب من الرقابة ، إضافة إلى التمكين لهذه النقابات و الجمعيات من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الدولية و العالمية مما يتيح لها اكتساب الخبرات اللازمة و تطوير أوضاعها في الصالح العام .

8 - محاربة الفساد

إن الفساد هو الآفة المعيقة لأي تطور أو أي إصلاح و التي تهدر الجهد و المال كما تؤدي إلى افتقاد الثقة بين المجتمع و القيادة السياسية .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية أن أهم معوقات التطور الديمقراطي أو أي إصلاح أو تنمية منشودة هو آفة الفساد و الذي تفشى في الفترة الخيرة في أنحاء كبيرة من نظام الدولة .

و يركد حزب الإصلاح و التنمية أن من أهم الأولويات الحالية في حالة تواجد الإرادة الفعلية للتطوير و الإصلاح الديمقراطي هي محاربة تفشى الفساد ، و من ذلك من إصدار القوانين و التشريعات الرادعة بهذا الخصوص ، إضافة إلى تمكين و تفعيل دور الهيئات الرقابية سواء الداخلية بجميع مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني المختصة بذلك .

- كما أن هناك ضرورة ملحة لتغيير بعض قوانين العمل و اللوائح الداخلية لمؤسسات الدولة و إلغاء جميع التشريعات التي تتسم بقدر كبير من البيروقراطية و التي تحمل في طياتها ثغرات عديدة تتسرب منها آفة الفساد.

- إن حزب الإصلاح و التنمية يرى أن الشفافية لجميع مؤسسات الدولة هي أحد ضمانات القضاء أو الحد المباشر من آفة الفساد ففي ظل التعتيم و عدم إتاحة المعلومات يكون الفساد أكثر انتشارا و فتكا بأي تنمية أو تطور منشود .

- يرى حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة إعلان كافة الاتفاقيات أو العقود أو القرارات لجميع المؤسسات العامة و ممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كافة ممارسات السلطات والمؤسسات العامة، وكذا نصوص القرارات والاتفاقيات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام ، وتمكين المواطنين من الاضطلاع عليها، و التأكيد على حق المؤسسات الرقابية بكافة أنواعها و الممثلة للمصلحة العامة للمواطنين بتغييرها أو نقضها في حالة تعارضها مع المصلحة .

- ضرورة فتح باب مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة أجهزة الدولة و محاربة الفساد و إنشاء هيئات مشتركة تمثل المجتمع المدني و هيئات الدولة معا و ذلك بغرض تفعيل هذا الدور و الاستفادة من إمكانيات هذه الأجهزة .

9 - التأكيد على الدور الاجتماعي لمؤسسات الدولة و القطاع الخاص في ظل الاقتصاد الرأسمالي و السوق الحر :

- الاهتمام بمظلة التأمين والمعاشات والضمان الاجتماعي و تطوير قوانينها , ولذا نقترح هنا إصدار قانون جديد يحمي مبدأ العدالة الاجتماعية في ظل السوق الرأسمالي الحالي ، كما يرى الحزب أن صدور هذا القانون واجبا حتميا لتأكيد أحقية المواطنين في أصول الدولة إضافة إلى إبراز الدور الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص و الذي يكون له الدور الأكبر في ظل السوق الاقتصادي الحر .

وذلك لتوفير الحد الضروري للحياة الكريمة لكل مواطن مصري من غذاء وكساء ومسكن وعمل وتعليم وصحة .. الخ إضافة إلى ضرورة حماية مواطنين مصر من توحش رأس المال و سيطرته على مقاليد الحياة .

و يرى الحزب ضرورة إعادة دراسة جميع القوانين التي من شأنها تنظيم السوق الرأسمالي الحالي و من ذلك قوانين الضمان الاجتماعي و قوانين الرقابة الشعبية و التي تشمل منظمات المجتمع المدني إضافة إلى قوانين جميع النقابات المهنية .

التأكيد على ضرورة اتخاذ الدولة جميع الإجراءات الرادعة تجاه الاحتكار و السعي الدائم إلى توازن السوق إضافة إلى إتاحة تدخل الدولة في حالة الأزمات لضبط إيقاع السوق ضمانا لعدم انهياره .

10 - الاهتمام المباشر بحقوق الإنسان و المواثيق الدولية الخاصة بالحريات :

إن المواثيق العالمية و الدولية و التي وقعت مصر عليها أو التي أصدرتها الأمم المتحدة و التي مصر هي عضو بها تعتبر عهدا ملزما على مصر و ذلك بما لها من قوة القانون طبقا للمادة 151 من الدستور , وبخاصة الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة العهود والمعاهدات والإعلانات التي تدعو لذلك مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية , وكذلك إعلان الحق في التنمية.

و لا يليق بمصر أن تكون أو أن تقع تحت طائلة الدول الغير مطبقة لهذه القوانين و من مظاهر ذلك صدور التقارير الدولية و التي تدين انتهاكات حقوق الإنسان بمصر ، و التي تعتبر مؤشرا لدي المجتمع الدولي عن الوضع المصري الداخلي .

مما يعيق تمويل كثيرا من المشروعات و التي تمول على شكل مساعدات خارجية ، كما يعيق بشكل مباشر تدفق الاستثمارات الأجنبية و غلق أبواب التمويل الأجنبي اضافة الى الحد من قدر المعونات الخارجية سواء فنية أو مالية و التي تحتاجها مصر في الفترة الراهنة للتطور و التنمية.

فلذلك يركد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة الالتزام بقوانين الأمم المتحدة و مواثيقها و منها :

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 والاتفاقيات الدولية السبع الرئيسية لحقوق الإنسان ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والصادرة في 1965 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 1966 و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصادرة في 1979 اضافة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة والصادرة في 1948. و من ذلك اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في 1989 و الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والصادرة في 1990.

- كما يرى الحزب ضرورة وضع حد نهائي لممارسات العنف والتعذيب في تعامل الشرطة والأجهزة الأمنية مع المواطنين، ومساءلة مرتكبي العنف والتعذيب و حظر العقاب الجسدي أي كان نوعه أو أسلوبه على أي متهم بأي قضية و من ذلك أيضا إتباع جميع الإجراءات الخاصة بالضبط و الإحضار و الاحتجاز لحقوق الإنسان و كرامته .

- و إعلاء لقيمة الحرية و هي أساس التطور و الديمقراطية و الإبداع و هي الحق المصون من الدستور يؤكد الحزب في هذا السياق على ضرورة الوقف الفوري لأي عمليات اعتقال لسجناء لرأي من أي نوع سواء المعارضين والناشطين السياسيين أو الكتاب و الصحفيين نظرا للمخالفة الواضحة لتلك الإجراءات لأبسط القواعد الدستورية في أي مجتمع ديمقراطي .

حيث الحق في الاختلاف مكفول للجميع، وحرية التعبير عن الرأي مصونة و لذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة إلغاء الاعتقال السياسي، إضافة إلى الإفراج عن جميع المعتقلين من دون أحكام قضائية في هذه الأمور إضافة إلى إعادة محاكمة أي معتقلين تمت محاكمتهم من خلال المحاكم العسكرية و إعادتهم لقاضيتهم الطبيعي .

11 - مجلس الشعب :

نشأت المجالس النيابية تاريخياً كجهاز رقابي و تشريعي منتخب شعبياً لمراقبة و محاسبة السلطة ، إضافة إلى الحق الأصيل في التشريع و هو أهم أسباب نشأتها بغرض ضمان موثمة القوانين و تماشيها مع الاتفاق الشعبي العام و من ذلك أيضا إزالة القوانين المعيقة و المرفوضة من الشعب كما أنه أهم وسيلة من وسائل مراقبة السلطة التنفيذية و الحد من تجاوزاتها و سحب الثقة من الحكومة أن لزم الأمر .

وبدون وجود جميع التيارات ممثلة ووجود الرأي و الرأي الآخر بالمجلس و من ذلك وجود معارضة قوية قادرة على تقديم حلول و بدائل متعددة , تصبح الديمقراطية شعاراً زائفاً خادعاً..

و لتدعيم دور مجلس الشعب يرى حزب الإصلاح و التنمية التالي :

1- التأكيد على تمكين مجلس الشعب على إدخال ما يراه من تعديلات على مشروع الموازنة العامة للدولة كما يمكن المجلس من الاضطلاع على جميع البنود بالميزانية سواء كانت سريه أو غير ذلك .

2- كل سلطة أمامها مسئولية و من ذلك ضرورة إمكانية محاسبة من يتمتع بالسلطة من هم أساس السلطة و هو الشعب و الذي يعبر عن نفسه من خلال نوابه بالمجلس النيابي و من ذلك التأكيد على حق مجلس في سحب الثقة من الحكومة عند إخلال أحد أفرادها بالمشروعية الدستورية أو المصلحة العامة.

3- إلغاء نسبة الـ 50% عمالاً وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية, ولضمان توفير الكفاءة السياسية و الشعبية كمعيار لمن يمثل الشعب .

4- عدم السماح بالترشح بمجلس الشعب لمن يعمل بالسلطة التنفيذية لتضارب المصالح و ممارسة الرقابة الجادة بدون أي اعتبارات أو أي ضغوط قد تمارس عليه من أي نوع أو من أي جهة .

5- منع تعيين أي أعضاء بمجلس الشعب تحت أي غرض أو لأي سبب و سبق و يرى حزب الإصلاح و التنمية أن التمثيل المتوازن لن يأتي إلا بإعادة النظر الشامل بالنظام الانتخابي بالكامل و إعادة توزيع الدوائر الانتخابية جغرافياً و ديموغرافياً لتشمل انتخابات كل دائرة 4 مرشحين ليكون كما سبق ذكره مع تخصيص عدد 2 مقعد للأحزاب ، عدد 1 مقعد للمستقلين و مقعد للمرأة و مع زيادة عدد المقاعد إلى 500 مقعد .

6- حظر تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في أي من اختصاصات المجلس, وخاصة التشريعية, إلا في حالة حدوث كارثة قومية أو اعتداء على الأراضي المصرية أو حالة الحرب الفعلية , وفي الحالات التي يتم فيها التفويض يجب أن يكون يجب أن تكون من خلال موافقة ثلثي الأعضاء مع إضافة شرط المدة الزمنية لتكون محددة ب 3 اشهر و تجدد من خلال الموافقة مجدداً للمجلس بأغلبية الثلثين ، يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة تسوية آثار هذا التفويض في حالة حدوثه و إزالة جميع الأوضاع الاستثنائية التابعة لذلك التصرف .

7 - يرى الحزب انه في ظل الثورة العلمية الحالية و بما أن التعليم الأساسي بات إلزاميا ، يرى حزب الإصلاح و التنمية أن يكون أحد شروط الترشيح هو أن يكون المرشح حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسي ، مع إعطاء فترة انتقالية مناسبة لتطبيق هذا الشرط، على من هم أعضاء حاليين بالمجلس و أثناء إعادة الترشيح للتمكن من توفيق أوضاعهم.

8 - يرى الحزب وجوبية المساواة بين جميع المرشحين من أي التيارات السياسية في حقوق استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة ، وحظر و تجريم الاعتداء على الدعاية الانتخابية المسموح بها لأي مرشح ، مع الإتاحة الكاملة لعقد مؤتمرات شعبية بنطاق دائرته الانتخابية على أن يتم تأمين هذه المؤتمرات بواسطة قوات الأمن ، كما يرى الحزب ضرورة إتاحة فرصة لا تقل عن 09 يوم للدعاية الانتخابية .

11 - مجلس الشورى :

يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة تفعيل دور مجلس الشورى ، إضافة إلى إلغاء نسبة العمال و الفلاحين و التي ارتبطت سابقا بشكل الدولة الاشتراكي على ألا يتم التفرقة بين المرشحين على أي أساس .
فمجلس الشورى على الرغم من كونه منتخبا إلا أنه منزوع الاختصاصات والسلطة، ولا يجب استمراره على هذا النحو مما يفقده قيمته و تأثيره .

فلذلك هناك ضرورة لتعديل اختصاصات مجلس الشورى لتشمل التالي :

- 1- سلطة التشريع والرقابة على الحكومة مثلما كان الأمر في دستور 1923.
- 2- إقرار حقه في إدخال أي تعديل يراه في الموازنة العامة للدولة و مناقشتها و ضرورة موافقتها عليها للاعتماد .
- 3- تقليص عدد المعينين في المجلس بحيث لا يتجاوز عدد المعينين في المجلس نسبة 10% من عدد المقاعد.

إنهاء بعض الأوضاع الحالية بمجلس الشورى :

- 1- نظرا لمطالبة الحزب بتحرير جميع وسائل الإعلام بكافة أنواعها ، يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة إنهاء ولاية مجلس الشورى على الصحافة من أي نوع .
- 2- ضرورة انتخاب رئيس مجلس الشورى ووكيليه من بين الأعضاء المنتخبين شعبيا و غير المعينين .
- 3 - إبطال أحقية مجلس الشورى في تفويض رئيس الجمهورية في سلطاته إلا في حالة حدوث حالة طوارئ قومية يقرها مجلس الشعب على أن تكون شروط الموافقة و الرفض و إجراءاتها مماثلة لإجراءات مجلس الشعب في ذلك الأمر ، مع ضرورة العودة إلى تسوية أثار أي إجراءات استثنائية قد تنشأ بناء على هذا الوضع و ذلك بعد زوال السبب .

12 - السلطة القضائية

السلطة القضائية هي السلطة المنوط بها الحفاظ على حقوق المواطنين و رفع الظلم و المعاناة عنه ، هو الملاذ الأخير لحماية الحقوق وكفالة الحريات..

وتأكيداً على استقلال السلطة القضائية يجب على جميع مؤسسات الدولة و بالأخص السلطة التنفيذية توفير الاستقلالية الكاملة لجميع الهيئات القضائية و توفير المناخ المناسب للعمل في هذا المجال بكل شفافية و حياد و بدون أي ضغوط , حتى يتقروا لتحقيق العدالة على أحسن وجه, ولتحقيق هذه الأهداف يرى حزب الإصلاح و التنمية التأكيد على إلغاء وزارة العدل و إسداء جميع اختصاصاتها للمجلس الأعلى للقضاء :

المجلس الأعلى للقضاء :

- المجلس الأعلى للقضاء يكون هو المجلس الذي يحل محل وزارة العدل في جميع اختصاصاتها ، كما يكون رئيس المجلس الأعلى للقضاء منتخبا و يشترط أن يكون رئيس المجلس الأعلى للقضاء من بين رؤساء المحاكم .
- يقوم المجلس الأعلى للقضاء بواسطة لجانته المتخصصة إصدار اللوائح الداخلية للمجلس و المحددة للمهام و التكاليفات لجميع الأفرع و الهيئات التابعة له .
- يتولى رئيس المجلس الأعلى للقضاء التعيينات الخاصة بجميع الفروع و الهيئات التابعة له .
- لا يتبع المجلس الأعلى للقضاء مجلس الوزراء و يكون مجلسا مستقلا و بميزانية مستقلة كما يتولى المجلس وضع الميزانية الخاصة به و من خلال لجانته المختصة .
- يتولى المجلس الأعلى للقضاء تعيين رؤساء المحاكم الابتدائية .
- يكون التفتيش القضائي تابعا للمجلس الأعلى للقضاء .
- المجلس الأعلى للقضاء هو المنوط به وضع اللوائح الداخلية و التي تختص بالتعيين والترقية في الوظائف القضائية, وكذلك ندب وإعارة القضاة في أعمال قانونية وفنية تحت إشراف السلطة القضائية بما لا يمس بصالح العدالة.

- تصحيح بعض الأوضاع :

- 1- يجب أن يكون تشكيل المحكمة الدستورية العليا ما من بين رؤساء الهيئات القضائية .
- 2- كما يرى الحزب أيضا ضرورة ملحة لإعادة النظر في الوضع الاقتصادي للقضاة مع وجوبية زيادة المقابل المادي ليتناسب مع الوضع الاجتماعي المميز لهم و العمل ألا يكونوا تحت أي تأثير ما قد يعوقهم من أداء الدور العظيم المسدى إليهم .

12- نظام الحكم

يؤمن حزب الإصلاح و التنمية أن النظام السياسي المصري يجب أن جمهورياً برلمانياً..

يكون تعيين رئيس الوزراء بواسطة رئيس الجمهورية ، كما يقترح رئيس الوزراء أسماء الوزراء على رئيس الجمهورية بغرض الموافقة و الإقرار .

على أن تقتزن السلطة بالمسئولية أمام الشعب ، و يكون رئيس الدولة هو الحكم بين السلطات و من ذلك تقليص بعض المهمات المسداه إليه بموجب منسبة و المرتبطة بالسلطة التنفيذية ، على أن يتم توكيلها لرئيس الوزراء كممثلاً فعلياً للسلطة التنفيذية و من ذلك تخفيف ارتباط رئيس الجمهورية بها تمكينا له ليكون حكماً عليها.

و يرى حزب الإصلاح و التنمية انه مع زيادة صلاحيات رئيس الوزراء يجب التوازن من خلال إتاحة جميع وسائل المحاسبة و التقييم و المراقبة من خلال المجلسين النيابيين "الشعب

والشورى" مع إتاحة الفرصة بمحاسبة رئيس الوزراء أو الوزراء و إقالتهم من خلال التصويت إن لزم الأمر.

الحرية و حقوق الإنسان

مقدمه

أن من أهم دعائم بناء أي نظام ديمقراطي حقيقي هو الحرية المسئولة لأبناء هذا الوطن ، كما يؤمن حزب الإصلاح و التنمية أن الحرية الفردية و الشخصية هي الحق الأصيل لأي مواطن و هي أساس نشوء السلطة بغرض حمايتها .

كما أن ملف الحريات هو احد أهم ملفات الساخنة بالأمم المتحدة و التي تسعى بكل جهد لتطبيق مبادئه و دعمها بجميع أنحاء المعمورة .
و لكن و للأسف بات ملف الحريات المصري احد الموضوعات الشائكة و أحد أساليب الضغط الخارجي على مصر و ذلك من خلال مجموعات الدول و لجان الأمم المتحدة المسؤولة عن هذا الأمر ، و من ذلك التدخل في سياساتنا الداخلية بغرض إصلاح هذه المنظومة .
و بات إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان غير كافيا لتأدية هذا الدور وحدة !

و لكن لا ينطوي ملف الحريات عن تفعيل المجلس القومي لحقوق الإنسان فقط ، و لكن يستلزم ذلك التفعيل الإصرار الكامل من خلال جميع أجهزة الدولة على تفعيل موانئق الأمم المتحدة إضافة إلى إصلاح تشريعي لبعض القوانين المعيقة لهذه المبادئ و من ذلك قوانين الطوارئ و لوائحها و قوانين الممارسات الدينية إضافة إلى النظر بعين الاعتبار و بالفحص و التدقيق للقوانين الخاصة بالمرأة و الطفل و التي هي من صلب الموضوعات الرئيسية بجميع موانئق الأمم المتحدة .

فليس من الممكن أو المقبول أن تكون مصر و التي عرفت الحريات و الديمقراطية و التي عرفت المجالس النيابية و احد أوائل الدول التي دعت للحرية أن تكون متهمه يوما ما بعدم ممارسة حقوق الإنسان أو بالتعذيب أو بالاضطهاد العرقي أو الديني .

و حيث أن الدستور الحالي منصوص به بصراحة و بكل وضوح على المواطنة كأساس مجتمعي ، فيؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن النص الدستوري لابد أن يكون نابعا من ضمير

و لذلك يجب أن يتم تفعيل جميع موانئ حقوق الإنسان ضمانا لزيادة مساحة الحرية للمواطنين و في ظل دولة القانون و المساواة ، كما يجب أن تخرج النصوص الخاصة بحقوق الإنسان سواء من القانون المصري أو المذكورة بموانئ حقوق الإنسان من كونها نصا إلى التطبيق الفعلي .

أما بالنسبة للشق الاقتصادي لشكل الدولة و الذي تحول من الشكل الاشتراكي السابق إلى الشكل الرأسمالي الحالي و الذي أصبح إطارا عاما العام للدستور و تحول السوق من سوق موجه تديره الدولة إلى سوق حر خاضع لنظريات العرض و الطلب ، يؤكد حزب الإصلاح و التنمية انه لن يتأتى هذا التحول من خلال تغيير نص أو تغيير بعض الكلمات ، و لكن من خلال تغيير أسلوب حياة المواطنين إضافة إلى تغيير أسلوب أداء أجهزة الدولة و السعي الحقيقي للتغيير .

و للوصول للرأسمالية التي نادى بها ادم سميث في كتابه ثروات الأمم و لسوق المنافسة الكاملة و السوق الحر ، يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ارتباط ذلك التحول بالحرية الفردية و الحفاظ عليها و ذلك إلي وجود آليات و ضوابط الشفافية و المسائلة و سيادة القانون ، فلن يأتي سوق حر إلا من خلال مواطن حر .

و ليس هذا فقط فان للدور الاجتماعي و تمكين النقابات و الأفراد من مراقبة الأداء و التصحيح و المشاركة الفعالة هي من أهم دعائمه.

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية انه من الواجب على جميع أجهزة الدولة الاهتمام البالغ بأساليب تحرير السوق و ذلك للوصول للشكل الرأسمالي المتوازن حيث أن تحرير السوق بدون هذه المقومات لن يأتي إلا باحتكار و فساد إداري و مالي لجميع المؤسسات ، و نؤكد أن الحرية بمفهومها الشامل الجامع بين الشخصية الطبيعية و الشخصية الاعتبارية هي الضمانة للتطبيق السليم لمواد الدستور و موانئ حقوق الإنسان .

و لذلك و لغرض هذا الإصلاح يرى حزب الإصلاح و التنمية الاهتمام بالتالي :

1 – الاهتمام بالتوعية بقوانين حقوق الإنسان :

من أهم الأدوار المطلوبة من الجهاز الإداري بالدولة القيام بدوره في تصحيح مسار أداء جميع مؤسساته و ضبط توجهها و ممارستها لتتوافق مع جميع موانئ حقوق الإنسان الداعمة لجميع الحريات الشخصية لأفرادها و هيئاتها .

و لذلك يجب التأكيد بين جميع أفرع أجهزة الدولة لتطبيق هذه القواعد و الأعراف إضافة إلى ضرورة السعي للتعاون الوثيق بين هذه الأجهزة و جميع منظمات المجتمع المدني العاملة بهذا الأمر على وضع برامج توعية و تدريب لأفراد هذه المؤسسات لتصحيح مسار أدائهم و توعيتهم بهذه القوانين .

و من ذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة مواكبة أداء جهاز الأمن الداخلي و جميع أجهزة الشرطة لهذه المواثيق و من ذلك عمل و تصميم برامج التوعية الشاملة و الجامعة لأفراد هذا الجهاز بغرض زيادة المعرفة و التطبيقات بجميع مستجدات حقوق الإنسان .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية الضرورة الملحة لمراجعة كافة القوانين و اللوائح بجميع أجهزة الدولة بواسطة المجلس القومي لحقوق الإنسان و الهيئات التابعة له لضمان إعادة صياغتها و موائمتها لحقوق الإنسان إعلاء لمبدأ الحرية و هو مبدأ الذي على أساسه تقوم السلطة في جميع الدول المتقدمة .

كما نؤكد أيضا أن التوعية بهذه القوانين و هذه الحقوق لا تقتصر فقط على توعية العاملين بأجهزة الدولة و لكن لا بد أن تمتد لتشمل جميع أبناء الوطن في جميع أطراف الجمهورية و للوصول لذلك يجب أن تتكاتف جميع المؤسسات و الأفراد على توفير برامج تدريب و توعية و ذلك بالإعلام المقروء و المسموع و المرئي إضافة إلى تشكيل الهيئات الفرعية المدنية المختصة بمباشرة حقوق و شكاوي المواطنين .

و يؤكد الحزب أن تشكيل هذه الهيئات المختصة بالرقابة و التي نطالب بتشكيلها يجب ان تمتد لتشمل المواطنين و الجمعيات الأهلية المهتمين بالملفات الحقوقية و لا يقصر على مسئولين الجهاز التنفيذي و موظفيه .
و من ذلك يكون التشكيل متوازنا ليشمل هيئات الرقابة الشعبية الممثلة للمصلحة المباشرة للمواطنين إضافة إلى تواجد أجهزة الدولة و التي تمكن الإمكانات المالية و البشرية و الإدارية التي تمكن من أداء الدور الفعال المنشود .

كما يرى الحزب ضرورة لزيادة نطاق التوعية على جميع فئات المجتمع و من ذلك وجوبه تكاتف وزارة التعليم لتضع برامج تدريب و مناهج دراسية للتوعية بالحقوق و بمبادئ المواطنة و الحريات و حقوق الإنسان بغرض صنع جيل جديد مؤهل و متابع و على علم بهذه الممارسات و الحقوق .

و لا يغفل الحزب ضرورة شمول جميع برامج التدريب مواضيع إضافية و هامة مثل حقوق المرأة و الطفل و المعاقين و الأقليات حيث أنهم من النسيج المجتمعي لوطننا الحبيب فلا يجب الفصل في الحقوق أو الواجبات بين أي من فئات المجتمع بناء على جنس أو أصل أو دين أو عرق أو أي نوع من أي فصل من أي نوع .

2 – توفير وسائل المراقبة و المتابعة و تمكين الهيئات الشعبية المتخصصة من أداء دورها حيال المراقبة لمبادئ حقوق الإنسان و الحريات :

أن حزب الإصلاح و التنمية يرى أن النص القانوني غير كافي للتفعيل ووجوب السعي الحقيقي لتحقيق أهداف هذه النصوص و من ذلك ضرورة تشكيل فوري لهيئات المراقبة و المتابعة المشتركة بين المجتمع و الجهاز التنفيذي بتشكيل متوازن يحمي أي فرد من الوطن من أي تجاوز للسلطة التنفيذية .

يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة للتطوير التشريعي بهذا الصدد و تفعيل لجنة مستقلة بمجلس الشعب تختص بهذا الأمر و من ذلك متابعة تشريعات و القوانين الخاصة بحقوق الإنسان و تطوير أي تشريع حالي .

ضرورة تمكين هيئات المراقبة الشعبية و المشتركة منة وسائل ممارسة دورها و تمكينها من رفع الدعوى العامة و المحاسبة و ذلك بالقضاء العادي و المستعجل لهذه القضايا عن المتضررين مع توفير القانون الرادع لمنع هذه الممارسات .

وجوبه تابعة هذه الأجهزة لهيئة عامة شعبية يتم تشكيلها بواسطة المجلس القومي لحقوق الإنسان و الذي يكون أحد أدواره تمكين هذه الهيئات الشعبية من أداء دورها الكامل .

النص القانوني على عقوبات رادعة بهذا الصدد تكون لردع أي مخالف لهذه القوانين من أي من أفراد الشعب ، كما يؤكد الحزب إضافة بند التعويض لأي فرد بالوطن يتم إنهاك حقوقه و حريته من أي نوع كشكل من أشكال الردع المباشر لممارسة أي مؤسسة .

يرى حزب الإصلاح و التنمية أنه من الواجب إضافة إلى المراقبة المالية لأداء أجهزة الدولة المراقبة لمطابقة أداء هذه الأجهزة في نطاق تطبيق حقوق الإنسان و الحريات و الشفافية و ليكون أحد أسباب تقييم أي من مؤسسات الدولة على أن تتم مناقشة هذا التقييم علنيا و بواسطة ممثلي الشعب بكل المجالس النيابية سواء محلية أو شعبية .

إتاحة دور أكبر للجمعيات الأهلية العاملة بهذا المجال و تذليل جميع العقبات سواء كانت عقبات و موانع تعيق تفعيل برامج التدريب أو التثقيف لجميع أفراد الوطن أو مؤسساته أو العقبات التي تعيق عملها المباشر للمتابعة و التقييم لأداء جميع أجهزة الدولة . مع ضرورة تمكين هذه الجمعيات بقوة القانون و التشريع من أداء دورها الكامل حيال ذلك سواء في مسائل التدريب و التوعية أو المسائل المتعلقة بالتطبيق .

كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة مراجعة الفورية لقوائم الأفراد بجميع السجون المصرية للوقوف على أسباب الاحتجاز و موائلها مع القانون و الدستور كما يؤكد الحزب على ضرورة الإفراج الفوري الغير مشروط عن جميع سجناء الرأي إضافة إلى أي مسجون بدون حكم قضائي و من ذلك إبطال جميع القوانين السامحة بتلك التصرفات و مراجعة لوائحها و سد جميع الثغرات المتاحة لاستمرار احتجاز أي مواطن للاشتباه فقط .

و من ثم مراجعة قوائم جميع المسجونين المحتجزين بجميع أفرع مصلحة السجون أو أقسام الشرطة ، مراجعة بغرض مطابقة تطبيق السلطة التنفيذية لحقوق الإنسان و القانون و الدستور إضافة إلى منع الاعتداء الجسدي على المساجين و تجريم أي وسائل تعذيب ، حيث أن الإجراءات السالبة للحرية من شأنها التهذيب و الإصلاح بغرض عودة هؤلاء الأفراد للمجتمع بعد تطبيق العقوبة مواطنين صالحين و من ذلك توفير الوسائل و طرق التطبيق اللازمة للوصول لهذه النتيجة و التي هي بالتأكيد تخرج عن وسائل التعذيب و انتهاك الكرامة .

المواطن

مقدمه

إن إحياء قيمة المواطنة في ظل اختلاف المجتمع المصري و تنوعه أمر شديد الأهمية ، حيث أن مفهوم المواطنة يتعدى كونه نصا بالدستور بل هو قيمة أساسية للبناء المجتمعي المصرية و أسلوب ممارسة لجميع المواطنين .

فالمساواة الكاملة في أبناء نفس الوطن في الحقوق و الواجبات و ذلك في ظل دولة القانون هي القيمة الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي .

إضافة إلى ذلك تأتي ممارسات أجهزة الدولة نحو مواطنيها و التي لا بد بدورها أن تكون مبنية على أساس المواطنة أيضا ، فلا فرق بين مصري و مصري آخر على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو أي شيء آخر .

فالمصريين جميعا شركاء في نفس الوطن و تحت نفس الظروف و المشكلات و لن يأتي أي إصلاح أو أي تغيير إلا من خلال إعلاء هذه القيمة و تخطيها كونها نصا بالدستور لتصبح ممارسة و أسلوب حياة .

و يغرض تدعيم هذه القيمة يجب أن يتم اتخاذ بعض الإجراءات حيال ذلك :

- ضرورة صياغة وثيقة تختص بالتعريف عن المواطنة و حقوق المواطنة الأساسية التي كفلها الدستور والقانون ، والتي تمس حياة المواطن بشكل مباشر .
- ضرورة أن تشمل الوثيقة التعريف الكامل بهذه الحقوق كما يمكن أن تستخدم للتوعية والتحفيز السياسي للمواطن بحيث يستطيع التعرف على حقوقه و السعي لممارستها .
- يجب أن يشترك جميع فئات و طوائف المجتمع المصري في صياغة هذا التعريف و هذه الوثيقة بحيث لا تعتبر معبرة عن طائفة دون أخرى من طوائف الشعب المصري .
- يجب أن تترجم هذه الوثيقة إلى واقع ملموس و تتحول إلى قانون و لوائح ملزمة لممارسة الأفراد أو المؤسسات لهذا المبدأ .
- كما تستهدف الوثيقة التأكيد على التزام الحزب و حكومته بحقوق المواطنة و السعي إلى تفعيلها سواء في صورة قوانين أو سياسات عامة تستهدف ترجمة هذه الحقوق إلى واقع ملموس .
- يرى الحزب ضرورة شمول هذه الوثيقة على إلغاء أي تمييز قانوني أو إنشاء وضع قانوني خاص بفئة دون أخرى بالمجتمع فالكمل في تساوي في الحقوق و الواجبات أمام القانون .

- إزالة أي تمييز ضد المرأة، تعزيز دور لجان التوفيق المنشأة بالقانون رقم 7 لسنة 2000 في تسوية الخصومات بين أجهزة الدولة والمواطنين.

- إن العقبة الحقيقية نحو التطبيق الشامل و العادل لمفهوم المواطنة هي العقبة الحقيقية و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة تظافر مجهودات أجهزة الدولة مع الجمعيات الأهلية و منظمات المجتمع المدني بغرض إعلاء هذه القيمة إضافة إلى متابعة و محاسبة الممارسات الخاطئة المميزة بين المواطنين و ذلك للجهاز الإداري بالدولة ، فان الدولة المدنية هي مبغي حزب الإصلاح و التنمية كما يرى الحزب أن هذه الدولة يجب توافر لها سبل القيام و النشوء و من ذلك إلغاء أي تمييز كان بين مواطنيها على أي خلفية أو أساس .

- و من الممارسات الداعمة للمواطنة هي تسهيل جميع الإجراءات الحكومية من أي نوع و ذلك تيسيرا على المواطنين و ذلك بشكل عصري يتناسب مع متطلبات الإصلاح و التقدم و التنمية .

- ضرورة لتحديث التشريعات و القوانين و المراجعة الكاملة لها بغرض أن تتسق مع النظام العام و مفاهيم المواطنة .

- هناك وجه آخر للمواطنة و هو الشعور بالانتماء لهذا الوطن ، كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن نمو هذا الشعور لن تصنعه الشعارات أو الأغاني الوطنية بل يجب أن يتحول ليصبح أسلوب تطبيق و ممارسة من أجهزة الدولة إضافة إلى ضرورة توفير جميع سبل الارتباط و الخدمات اللازمة لذلك بعرض زيادة هذه الروح على أن تقدم هذه الخدمات بالتساوي لجميع أبناء مصر و بدون أي تمييز .

- كما يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة الاهتمام البالغ بالخدمات تجاه الصعيد بالأخص و الذي يعتبر حاليا من أفقر مناطق مصر إضافة إلى كون الصعيد هو اقل المناطق حصولا على حصص الخدمات من الدولة و الاهتمام بوجه عام ، مما سيؤدي لاحقا بزيادة الهوة بين الحضر و الصعيد و الذي سيخل إخلالا مباشرا بقيم المواطنة و أهمها المساواة و عدم التمييز .

- كما يؤكد الحزب إلى ضرورة إزالة التشريعات السالبة لبعض الحقوق و الواجبات الواقعة على أبناء مصر بالمناطق الحدودية و التي تختص بهم دون أي فئة أخرى ، حيث أن التفرقة في هذه الحقوق ستؤدي لإخلال توازن المجتمع و الإخلال بدولة القانون و سيادته بالمثل على جميع أنحاء نفس الوطن و نفي الإقليم .

- و يؤكد حزب الإصلاح و التنمية الضرورة القصوى لمد سبل الحياة و تمكين جميع المناطق الحدودية و مواطنيها من أداء دورهم نحو المجتمع لرفع روح الارتباط نحو الوطن و ينوه الحزب أن هذه الخطوة هي خطوة إستراتيجية و نوعا من الأمن القومي حيث أن أبناء هذه المناطق هم درعا لهذا الوطن و لهم ما لنا و عليهم ما علينا .

- إن تحديث البنية الثقافية أمر حتمي و ضروري لترسيخ قيم المواطنة و من ذلك مراجعة جميع مناهج التعليم لتحمل في مضمونها تلك القيم إضافة إلى توعية جميع المواطنين نحو الحقوق و الواجبات و قبول الاختلاف و عدم التمييز على أي أساس .

- دعم التعددية الفكرية و احترام الرأي و الرأي الآخر و احترام الاختلاف هو أحد قيم الديمقراطية و عدم التمييز على أساسها من أهم قيم المواطنة ، كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية

- إن احترام حقوق الإنسان هو من أهم مبادئ المواطنة و من ذلك يرى الحزب إلغاء جميع التشريعات المميزة لفئة دون أخرى او المخالفة لمواثيق حقوق الإنسان بشكل عام كما يوضح ذلك الحزب ببرنامجه و الخاص بالحريات و حقوق الإنسان .

- إن إلغاء محاكم أمن الدولة العليا والجزئية ، و إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة ، إضافة إلى ضرورة إلغاء المحاكم العسكرية و محاسبة المواطنين أمام قاضيتهم الطبيعي و أمام قانونهم الطبيعي دون تمييز إضافة إلى إلغاء عدد كبير من الأوامر العسكرية أصبح ضرورة حالية حيث أن هذه القوانين في وضعها الحالي غير دستورية و مخالفة لمبادئ المواطنة و حقوق الإنسان .

- إن اللامركزية و التنمية الإدارية بجميع أنحاء مصر على نحو سواء هي احد محددات المواطنة حيث أن توفير الخدمات من الدولة بجميع أرجائها على حد سواء هو احد أهم مبادئ المواطنة و عدم التمييز ، كما يرى حزب الإصلاح و التنمية انه من الممكن استخدام نظريات التمييز الايجابي من خلال إصدار بعض التشريعات المميزة للمناطق الفقيرة بالجمهورية للحاق بركب التحديث و التقدم و الوصول لتوازن عادل بينهم و بين مناطق الحضر بمصر .

المواطنة و الحريات الدينية :

إن مبدأ الوحدة الوطنية هو قضية رئيسية من قضايا الأمن القومي المصري، ويرفض حزب الإصلاح و التنمية أية محاولة لضرب هذه الوحدة . كما يرى الحزب أن القيم الدينية هي الأساس الذي تبنى عليه كل القيم الحميدة التي يحتاج إليها المجتمع و هي المرجعية الحقيقية للممارسات أي فرد بالمجتمع المصري على اختلاف ديانتهم..

وقد حدث قصور في الاهتمام بالنواحي الدينية خلال السنوات الماضية، و من ذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة الاهتمام بالتالي :

1- تركيز الاهتمام بالتربية الدينية في مختلف مراحل التعليم وجعلها مادة أساسية إضافة إلى مراجعة المناهج مراجعة دقيقة و مراقبة المدرسين لهذه المواد حتى لا تتسرب نواة الفرق و التطرف خلال هذه المواد .

2- استخدام رجال الدين المؤهلين والمعتدلين كدعاة بجميع الكنائس و المساجد لمنع نشر مبادئ التطرف الديني التي تهدد المجتمع .

3 - تمكين الدعوة الدينية المعتدلة من الوصول للمواطنين من خلال أجهزة الإعلام للحد من ظواهر التطرف و الدعوة إليه و لمواجهة دعاوي التطرف المصدرة إلينا من الخارج .

4 - تأهيل رجال الدين الإسلامي تأهيلاً علمياً وثقافياً مناسباً لإمكانية قيامهم بدور التوعية الإسلامية في المجتمعات الغربية بلغات هذه الدولة، لتصحيح صورة الإسلام والمسلمين إضافة إلى ضرورة تحديث الخطاب الديني أولاً بأول، واللجوء للوسائل التكنولوجية الحديثة في نشر الدعوة الإسلامية.

استقلال المؤسسة الدينية عن السلطة التنفيذية " استقلال الأزهر الشريف " :

لن يتم استعادة دور الأزهر الشريف كمنازة للعلم و الدين و منبر للاعتدال وإلا من خلال تحرير الأزهر الشريف من سيطرة السلطة التنفيذية و من ذلك أن يتم تعديل اللوائح الداخلية له بحيث

يستطيع اختيار قياداته داخليا بشكل ديمقراطي مما يتيح له الحرية في اتخاذ مواقفه و نشر آراءه

تعديل طريقة اختيار شيخ الأزهر و تكون بالانتخاب من بين هيئة تضم كبار العلماء بالأزهر الشريف , حتى تعود المكانة المحلية و الدولية للأزهر الشريف كرمز للإسلام و الاعتدال , ويكون مرجعاً دينياً أساسياً في العالم.

- الاستقلال الكامل لمفتى الديار المصرية عن أي سلطة تنفيذية أو إدارية نظرا للحساسية البالغة لهذا المنصب , و ذلك بغرض التمكن من إصدار الفتاوى الدينية و التي تهم جميع المسلمين بدون شبهة أي تدخل من أي جهة كان

الاقتصاد

و

الاستثمار

أولا :- رؤية الحزب الاقتصادية

يأتي البرنامج الاقتصادي للحزب معبرا عن مبادئه وأهدافه وهى الإصلاح والتنمية وفى ضوء هذا المبدأ الرئيسي الذي تأسس عليه فكر الحزب ، يجب أن نوضح البرنامج الاقتصادي الذي يتبناه الحزب و الذي يتعلق برؤية الحزب لما ينبغي القيام به في هذا المجال خلال الفترة القادمة وفى ظل الظروف والأوضاع الحالية و والمتزامنة مع الأزمة المالية العالمية .

و نتيجة للركود الاقتصادي العالمي ، و تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى 4% و في خلال العام المالي الحالي وذلك نتيجة التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث أن 75% من الناتج المحلى الإجمالي يتمثل في التبادل التجاري ونحو 32 % من صادراتنا تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، 32.5% من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي ، وثلاثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من أمريكا وأوروبا .

ذلك مع العلم بان الأزمة لا زالت في مرحلتها الأولى وأكثر التقديرات تفاؤلا تذهب إلى أنها ستستد و يدخل الاقتصاد العالمي بدءا من مراكزه المسيطرة في أمريكا وغيرها إلى ركود كبير

التقدير الذي يروجه ممثلو هذه الدول وطبقاتها الرأسمالية الاحتكارية وفي مقدمتهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهؤلاء بحكم دورهم يميلون للتقليل من عمق الأزمة وطول أمدها وذلك للسيطرة على ردود أفعال الشعوب وتحجيم مطالبها الضرورية والعاجلة ، وليسوا مهومين بإعلان الحقيقة التي قد تجبرهم على ما لا يرغبون فيه بقدر اهتمامهم بتهدة روع الشعوب والسيطرة على ردود أفعالها على ما ينتظرها من فقر وبطالة على أيدي نظام اقتصادي واجتماعي محركه الرئيسي تحقيق أقصى الأرباح للطبقة الرأسمالية ، ولا يتورع عن إغلاق أي شركة أو مصنع وتسريح عماله ما لم تتحقق الأرباح الكافية للرأسمالي.

وقد اتجهت الحكومة المصري منذ الثمانينات إلى العمل بآليات السوق وتحريره من النظم الاقتصادية التي كانت سائدة ، وحيث أن العمل بسياسة الإصلاح الاقتصادي لابد من أن يترتب عليها تعرض السوق المصري لحالات من الرواج والانكماش وهو أمر ليس قاصراً على مصر فقط بل تتعرض له أقوى النظم الاقتصادية مثل الولايات المتحدة وانجلترا .

إلا أن نتائج إتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي التي أعلنته الدولة كحل امثل للخروج من المشاكل الاقتصادية عمل على تفاقم الأوضاع بل وخلق مشاكل ذات أبعاد أعمق مما كانت عليه الحالة الاقتصادية من قبل ومن بينه:

تفجر البطالة بشكل غير مسبوق كظاهرة مصاحبة للإصلاح الاقتصادي حيث بلغ معدل البطالة 9.2 % من قوة العمل ، وقدرت دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام عدد العاطلين بحوالي 1.5 مليون عاطل منهم 23.7% يحملون مؤهلات متوسطة و13.6% يحملون مؤهلات فوق المتوسطة ، و13.6% يحملون مؤهلات جامعية . كما كشف تقرير أحوال المرأة المصرية الذي أصدره المجلس القومي للمرأة أن هناك 76 ألف حالة امرأة عاملة فقدت وظيفتها منذ بدأ برنامج الخصخصة مقابل 370 ألف وظيفة فقدتها الرجال .

انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل كمظهر مصاحب لتحرير السوق حيث بلغت معدلات الفقر التي أعلنها البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية أن الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن 1 دولار (5.8 جنيه يومياً أي 174 جنيه شهرياً) هم فقراء فقير مدقع ويقدر عددهم بنحو 2.1 مليون شخص وقد ارتفع عددهم بحوالي 205 ألف شخص تدهورت دخولهم خلال الفترة الماضية. وبالنسبة لمن يقل دخلهم اليومي عن 2 دولار (11.6) جنيه يومياً أي 348 جنيه شهرياً) فيقدر عددهم بنحو 35.8 مليون شخص وأنه خلال الفترة الماضية تدهورت أوضاع 7.8 مليون انخفضت دخولهم الحقيقة إلى مستوى أقل من 2 دولار يومياً .

كذلك يوجد تفاوت كبير في توزيع الدخل بين الطبقات حيث أوضح تقرير التنمية البشرية أن أغني 20% من السكان يحصلون على 43.6% من الدخل القومي بينما أفقر 20% لا يتحصلون سوى على 8.6% من الدخل القومي بما يعكس التفاوت الطبقي وسوء توزيع الدخل وتركز الثروات وانتشار الإنفاق الترفي في مواجهة انتشار الفقر . هذه بعض الآثار الاقتصادية لتحرير السوق .

أما العشوائيات فهي أحد نتائج تحرير سوق الإسكان والعقار وقوانين الإيجارات الجديدة وقد قدرت أحد الدراسات عدد سكان المناطق العشوائية في مصر بحوالي 9 ملايين نسمة

تعكس البيانات السابقة بعض حقائق التدهور الاقتصادي الناتج عن تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي أو " الإصلاح الاقتصادي " وذلك جاء نتيجة لوقوع الحكومة في العديد من الأخطاء والتي أدى تراكمها وعدم إصلاحها إلى ما نعاينه الآن من ركود اقتصادي وهذه الأخطاء كالتالي:

1 - تراكم مديونية الحكومة وزيادتها للجهات المختلفة والمستحقة مثل الموردين وشركات المقاولات والتي تعدت الـ 25 مليار جنيه مصري وذلك ناتج من دخول الحكومة منذ فترة غير قصيرة في عدد من المشروعات العملاقة دفعة واحدة والتي يصل عددها الآن إلى 6 آلاف

متمثلة في استيراد العدد والآلات اللازمة لها من الخارج ، وهو ما ترتب عليه خروج النقد الأجنبي إلى الخارج للوفاء بثمن هذه الآلات وفي نفس الوقت نجد أن العائد المتوقع من هذه المشروعات لن يتم الحصول عليه قبل مرور فترة طويلة .

2 - تضخم الدين الداخلي للحكومة والذي كان في 98/97 حوالي 136.8 مليار ارتفع إلى 147 مليار جنيه في 99/98 وذلك طبقاً لتقديرات البنك المركزي .

3 - وجود عجز في الميزان التجاري ناتج عن زيادة حجم الواردات بشكل مبالغ فيه وفي نفس الوقت انخفاض قيمة الصادرات بدرجة رهيبه لم نصل إليها من قبل .

ولا يعنى ما سبق من ملاحظات اعتراض الحزب على نظام السوق الحر أو دعوة الحزب إلى العودة إلى الاشتراكية مرة أخرى و لذلك فينبغي أن يكون واضحاً أن الفكر الليبرالي هو مفهوم عن " الفرد و تعليه شأنه مع عدم إغفال ارتباطه بالمجتمع " وليس مفهوماً عن "الفرد" منعزلاً أو منفصلاً.

فالحديث عن "الفردية" في الفكر الليبرالي لا يعدو أن يكون حديثاً عن أفضل الوسائل لضمان صالح المجتمع وتقدمه فالاهتمام بالفرد هو وسيلة للوصول لهدف تطوير المجتمع ورخاؤه . وإذا كان الحزب يدعو إلى الأخذ "باقتصاد السوق"، فإنه يستنفذ في ذلك إلى المفهوم الليبرالي في إدارة الاقتصاد والذي يقوم على أساس الأخذ بالأسلوب اللامركزي في إدارة الموارد الاقتصادية استناداً إلى مفاهيم الملكية الفردية واقتصاد السوق الحر.

فالتعددية و الحرية هي الأساس سواء في النظام السياسي (الديمقراطي) أو النظام الاقتصادي (اقتصاد السوق) والفكر الليبرالي يرفض تركيز السلطات في يد واحدة سواء في السياسة أو الاقتصاد. ولذلك فإن الفكر الليبرالي يعادي الاحتكار ويقاومه تماماً كما يعادي تسلط السلطة السياسية على الموارد الاقتصادية .

كما أن اقتصاد السوق هو منظومة كاملة من المؤسسات القانونية والتنظيمية وتحتل فيها الدولة مركزاً رئيسياً كمراقب و منظم "فاقتصاد السوق" لا يلغى الدولة ولذلك فإن الحزب يرى أن أحد الشروط الأساسية لإصلاح البنية والمناخ الاقتصادي في مصر هو تفعيل دور الدولة يجب أن يتمثل في الرقابة والإشراف فضلاً عن تقديم الخدمات الرئيسية التنظيمية التي يمكن تقديمها بشكل مرض عن طريق السوق. فالسوق لا تعمل إلا من خلال دولة قوية، ودونها تتحول السوق لتصبح غابة يتسدد فيه يتوحش رأس المال و يسيطر على مقاليد الأمور بدون رقابه .

ثانياً :- المشاكل الرئيسية للاقتصاد المصري

تعانى مصر من العديد من المشاكل الاقتصادية و التي يوجد بينها علاقات متبادلة بحيث أن علاج مشكلة معينة قد يساهم في علاج مشكلة أخرى .

و سوف نناقش فيما يلي بعض المشاكل التي يرى الحزب أنها محورية في الاقتصاد المصري وليس الغرض من استعراض أهم المشاكل الاقتصادية هو سرد قائمة بكل هذه المشاكل، وإنما الغرض هو التوصل إلى الحلول الفعالة .

1 - البطالة

إن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العاطل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته ويمكن القول بأن البطالة تمثل أخطر مشكلة تواجه الاقتصاد المصري وتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وقد ارتفعت معدلات البطالة إلى ما يجاوز 10% - وتذهب تقديرات أخرى لمعدلات أعلى من ذلك - وهي مستمرة منذ ما يقرب من عقد ولا يبدو أنها تتجه إلى التناقص ، كما لم تعد تقتصر البطالة على فئة دون أخرى .

ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي.

فالعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجة تضيف إلى أعداد البطالة المقنعة، وإنما يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو.

ولا يتوقف الأمر على ضعف معدلات استيعاب اليد العاملة نتيجة لضعف معدلات النمو الاقتصادي، بل أنه مع استمرار الزيادة السكانية، يضاف كل عام أفواج من الشباب الباحثين في العمل.

وقد أعلنت الحكومة عن برنامج لتوظيف لمزيد من العمالة في الإدارات الحكومية وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل. ونعتقد أن هذا الإجراء غير موفق لمحاربة البطالة.

فالعدد المطلوب توظيفه قليل نسبياً بالمقارنة بأعداد طالبي الوظائف، حتى أن الإعلانات الأولى لهذه الوظائف تلقت ملايين الطلبات. والمرتبات المقترحة لا تكاد تكفي للعيش وغالباً لن تؤدي إلا إلى تزايد التضخم الوظيفي لجهاز الدولة و تكديس المتقدمين في أعمال غير منتجة، مما سوف يؤدي إلى مزيد من التعقيدات الإدارية وربما ارتفاع تكاليف المعاملات إذا لم تدع إلى مزيد من الرشاوى الصغيرة بالنظر إلى الانخفاض الشديد في المرتبات المقترحة.

إن علاج أزمة البطالة هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد، ومنع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي أنبتت هذه الأزمة وهي تتمثل في التخلف الاقتصادي من ناحية وضعف موقع بلادنا النامية في الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، وفشل جهود التنمية من ناحية ثالثة وأثار أزمة المديونية الخارجية والخضوع لبرامج الخصخصة والتكيف الهيكلي من ناحية رابعة. ومعنى ذلك - أن أزمة البطالة يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها مصر.

الإجراءات العاجلة لعلاج الأزمة

- إن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطاً بخلق فرص عمل منتجة، الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع ما يعنيه ذلك من تصحيح للبيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته ومن تكنولوجيا ملائمة.

- الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن 25% حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنوياً سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض، من ثم، الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن.

- الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة في المجالات كثيفة العمالة

- ضرورة أن تضع الحكومة برنامجاً للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات.

- ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المستوى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث

إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية

للنمو والتنمية في الوقت الراهن .

2 - تدنى مستوى الأجور

مشكلة الأجور في مصر تتلخص في أنها لا تتناسب مع مستوى الزيادة في الأسعار والذي يزيد بسرعة جنونية ، في حين أن الأجور تزيد بمعدل سير السلحفاة مما أدى إلى تدنى مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم في مصر على جميع المستويات والمحافظات.

فيلجأ البعض إلى العمل فتره أخرى خلال اليوم لسد احتياجاته الأساسية ، وحتى وإن عمل هذا العمل الإضافي فإنه أيضا لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية له ولأسرته من تعليم وصحة.

وما إلى ذلك ، و الذي سيؤدي بدوره إلى تحميل الدولة أعباء إضافية في هذه المجالات التي توفرها بصورة سيئة ولا تقدر أن تستوعب هذا الكم الهائل والضخم من السكان العاجزين عن توفير هذه الاحتياجات.

وبالبحث وراء هذه المشكلة (تدنى الأجور للغالبية العظمى) وجد أن السبب الرئيسي لهذه المشكلة هو (هيكل الأجور) ، فنجد مثلا مشكلة عدم تناسب الأجور فمثلا هناك بعض الموظفين بالدولة ببعض المصالح يتخطى مرتبهم عشرات الآلاف ، و نجد آخرين بقطاعات أخرى يكون راتبهم لا يتخطى عشرات الجنيهات، و من ذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة فورية للاتجاه لعلاج هذه المشكلة و من ذلك :

- إعادة النظر في هيكله الأجور في القطاع العام مع إيجاد حد أدنى للأجر في القطاع الخاص وتعديل قوانين الأجور بما يكفل لجميع الأجراء في مصر حدا أدنى يتناسب مع نفقات المعيشة الضرورية والأساسية وتدريب الأجور والمرتبات وفقا للخبرة والتأهيل العلمي .

- تحسين مناخ الاستثمار ، تصنف المؤسسات الدولية مصر كدولة بإمكانيات استثمارية قليلة و لكن تحقق معدلات استثمارات خارجية مرتفعة . و لا تزال تعاني مصر من معوقات استثمارية كثيرة تمنع مزيد من الاستثمارات و في نفس الوقت الذي تحقق الدول المجاورة نسباً أعلى و تصنفها الهيئات الدولية في مراكز متقدمة عن مصر من حيث القدرة و السهولة في الاستثمار . وفى ضوء التحول إلى اقتصاد السوق، فينبغي التنوية بما تقوم به الحكومة الحالية من إصلاحات من شأنها تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي على زيادة استثمارية.

كما يرحب الحزب بما قامت به الحكومة من إعادة النظر في قوانين الضرائب وتخفيض معدلاتها، وتخفيض التعريفات الجمركية وترشيد تبويبها وتخفيض أو إلغاء العديد من رسوم التسجيل في الشهر العقاري ، أو رسوم الدمغة . وكل هذه الإجراءات .
ومع ذلك فإن الحديث عن توفير "مناخ الاستثمار" المناسب يجاوز ذلك ويتطلب إصلاحات أكثر ، أهم المعوقات الحالية أمام الاستثمار الأجنبي:

1 - عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستقبل السياسي في مصر و قلق المستثمرين من أي قلاقل أو اضطرابا بات سياسية علما بأن الاستقرار هو أول وأهم ما يسعى إليه المستثمر .

فالدولة بتمسكها بالقوانين الاستثنائية إنما تجهض - بفعلها - شعور الاطمئنان باستقرار الأوضاع لدى المستثمرين مما يؤثر سلبا على انتقال رؤوس الأموال للاستثمار بمصر .

2 - التسويق غير الناجح من حيث عدم وضوح الفرص الاستثمارية المتاحة و انقطاع حملات الترويج لمصر كمقصد استثماري .

4 - صعوبة الكثير من الإجراءات التي يتعامل معها المستثمر و عدم قصرها على إجراءات تكوين الشركات فقط و لكن تمتد إلى مجالات كثيرة بها قوانين غير داعمة لتحسين مناخ الاستثمار .

5 - الاعتماد على الخصخصة في تحقيق القيم المرتفعة من الاستثمارات الأجنبية في السنوات القليلة الماضية يهدد مستقبل معدلات النمو حيث أن الشركات المتاحة للخصخصة تنخفض مع الوقت و لا يشكل إتباع تلك السياسة داعم حقيقي لاستمرار تدفق الاستثمارات .

الإجراءات العاجلة لعلاج مشكلة انخفاض الأجور:

- الحفاظ على دور أساسي وفعال للقطاع الخاص وتوجيهه وحفزَه على الاستثمار في تنمية طاقات الإنتاج وخلق طاقات إنتاجية جديدة .
- زيادة الاستثمار المباشر في الصناعات الاستراتيجية والأساسية وصناعات سلع الاستهلاك الجماهيرية والضرورية .
- التحول فوراً إلى مناخ سياسي ديمقراطي يتيح تداول السلطة و يرفع قانون الطوارئ و لا يضع قيود على حرية الصحافة و الاعلام و المشاركة السياسية .
- إنشاء إدارات متخصصة لعمل دراسات الجدوى اللازمة لأي مشروع جديد مع تحديد القطاعات التي تحتاج إلى استثمار .
- تنظيم حملات استثمارية في الدول الأكثر تصديراً للاستثمارات الأجنبية مع عمل خطة استراتيجية لجذب المستثمرين.
- الشفافية الكاملة لفاعليات جميع مؤسسات الدولة و قراراتها و توفير المعلومات الأساسية التي يحتاجها المستثمر عن السوق مثل حجم السوق , مستوى الأجور في التخصصات المختلفة , و حجم الإنفاق في الشرائح المختلفة .
- التوسع في إنشاء المناطق الصناعية الحرة مثل المنطقة الحرة في العامرية وفي المنطقة الحرة في بورسعيد على أن يكون إنتاجها مخصص بالكامل للتصدير وعلى غرار تجربة دبي التي جعلت من مدينة دبي العامة الاقتصادية الأولى في العالم العربي لقيامها بتشجيع الاستثمار والمستثمرين بمنحهم الامتيازات الضريبية والجمركية .
- إنشاء البنية الأساسية للاستثمار و توفير جميع الخدمات اللازمة للمستثمر و ذلك من طرق وكهرباء ووسائل نقل واتصالات .
- الاتجاه الفوري إلى العمل على حل مشاكل المستثمرين الحاليين بالقضاء على البيروقراطية الإدارية وتوحيد جهات التعامل المختلفة في جهة واحدة لتوفير الوقت والجهد عليهم مثل ما فعلت لبنان في إقامتها لشباك واحد يتعامل معه المستثمر لإنهاء أوراقه .
- التركيز على الفرص الاستثمارية الغير مستغلة في القطاعات المختلفة مثل القطاع السياحي و تجارة الترانزيت و المناطق اللوجيستية .
- تشكيل مجموعات عمل وزارات الثقافة و السياحة لتطوير المناطق السياحية و الأثرية و خلق مزيد من فرص العمل بها .
- الاستفادة التعداد المرتفع للسكان و حجم السوق في المواد الغذائية للترويج لمزيد من الإنتاج في نفس المجال .

3 - مشكلة ارتفاع العجز النقدي :

خلال العام المالي 2008/2007 نما العجز الإجمالي بمعدل 11.7 في المائة ، متجاوزاً مستواه المقدّر البالغ 7.4 في المائة. وفي واقع الأمر ، فقد بلغ العجز النقدي الفعلي 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2008/2007 ، مرتفعاً من 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العام 2007/2006. ويتوقع للعجز النقدي والعجز المالي الإجمالي أن يرتفع مرة أخرى خلال العام المالي 2009/2008 ، بنسبة 10.2 و 14.2 في المائة على التوالي.

وقد أظهرت المؤشرات المبدئية خلال فترة 5 شهور من العام المالي 2009/2008 (من شهر يوليو وحتى نوفمبر 2008) ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات والمنح بنسبة 75.4 في المائة ، بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق البالغة 93.7 مليار جنيه مصري. وقد نما إجمالي الإنفاق بمعدل 53.0 في المائة خلال نفس الفترة بالغاً 124.4 مليار جنيه مصري، في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي العجز النقدي بنسبة 10.5 في المائة خلال فترة 5 شهور من العام المالي 2009/2008 مسجلاً 30.8 مليار جنيه مصري .

2008/2009	2007/2008	2007/2008	2006/2007	2005/2006	2004/2005	2003/2004	بالمليون جنيه
موازنة	فعلى	موازنة	فعلى	فعلى	فعلى	فعلى	
276,795	221,404	187,239	180,215	151,266	110,865	101,881	إجمالي الإيرادات والمنح
166,569	137,195	120,824	114,326	97,779	75,760	67,147	إيرادات الضرائب
5,557	1,463	3,166	3,886	2,379	2,853	5,051	المنح
104,669	82,746	63,249	62,003	51,108	32,252	29,683	الإيرادات الأخرى
343,913	282,291	244,061	222,030	207,811	161,610	145,987	إجمالي النفقات
79,039	62,839	60,344	52,153	4,6719	41,546	37,266	الأجور والمرتبات
23,833	18,470	16,944	17,028	14,428	12,612	9,340	المشتريات من السلع والخدمات
52,930	50,528	51,979	47,700	36,815	32,780	30,704	مدفوعات الفوائد
134,062	92,371	64,280	58,442	68,897	29,705	24,746	الإعانات ، المنح والفوائد الاجتماعية
25,788	23,892	22,864	21,209	19,740	21,692	21,080	النفقات الأخرى
28,261	34,191	27,650	25,498	21,212	23,275	22,851	المشتريات من الأصول غير المالية
(67,118)	(60,887)	(56,822)	(41,815)	(56,545)	(50,745)	(44,106)	فائض / عجز النقدية
2,674	236	1,947	12,883	(6,159)	897	1,770	يطرح صافي الاستحواذ على الأصول المالية
(69,792)	(61,123)	(58,769)	(54,698)	(50,386)	(51,642)	(45,876)	إجمالي الفائض / العجز المالي

المصدر : البنك المركزي المصري ، وزارة المالية

يرى الحزب أهمية تنمية إيرادات الدولة باعتبارها مرتكزاً أساسياً للسياسة المالية، وإذا كانت إجراءات ترشيد الإنفاق بشقيه الاستثماري والجاري سوف يكون لها بالضرورة أثر غير مباشر على دعم هذه الإيرادات ، إلا أن الحزب يود أن يركز هنا على زيادة موارد الدولة بشكل مباشر من خلال التحرك في مجالين أساسيين هما الهيكل الضريبي و حصيلة الرسوم الجمركية.

- إضافة ضرورة خفض عبء الإنفاق العام الاستثماري عن الموازنة العامة للدولة خصوصاً في قطاعات الخدمات عن طريق طرح تنفيذ تلك المشروعات على القطاع الخاص المصري بنظام التأجير وغيره من نظم التمويل، وأيضاً خفض عبء وكارثة تمويل الهيئات الاقتصادية على الإنفاق العام .

- الاستمرار في سياسة الابتعاد عن كافة جوانب الإسراف والإنفاق المظهري، وحظر تقرير أية اعتمادات للصرف على أغراض غير مرتبطة بالإنتاج، أو الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية.

- لحد الملموس من النفقات الحكومية غير الضرورية و الاعتماد على الذات: وهو المبدأ الأساسي الصحيح للسياسة الاقتصادية ؛ الآن لتعويض انخفاض الصادرات الوشيك وكذلك واردات مستلزمات الإنتاج والمواد الغذائية اعتماداً على توسيع السوق المحلي

ومستقبلاً أيضاً - بعد تجاوز الأزمة - باعتباره الأساس الدائم لنمو اقتصادي قادر على انتشال اقتصادنا من أغلال التخلف والتبعية .

4 - ارتفاع الدين الخارجي والداخلي

تعتبر مشكلة الديون من أخطر المشكلات التي تواجه مصر حيث أن تفاقم هذه المشكلة قد ينتج عنه تعثر عملية التنمية الاقتصادية وإضعاف القدرة على الاستيراد وتزايد العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج ومن ثم تزايد التبعية السياسية والخضوع لتوجهات المنظمة المالية الدولية.

يونيو 2008	يونيو 2007	يونيو 2006	يونيو 2005	يونيو 2004	يونيو 2003	الدين العام (نهاية الفترة)
536,627	493,879	470,264	469,039	388,377	323,197	إجمالي الدين العام المحلي (مليون جنيه مصري)
33,893	29,898	29,593	28,949	29,872	29,396	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار أمريكي)

المصدر : وزارة المالية

وبالرغم من نمو إجمالي الدين الخارجي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 2.9 في المائة خلال الفترة من يونيو 2003 وحتى يونيو 2008 ، فقد ارتفع بصورة ملموسة بنسبة 13.4 في المائة في شهر يونيو 2008 - مقارنة بالعام السابق - بالغا 33.9 مليار دولار أمريكي. وقد ارتفع كلا من الدين الخارجي الحكومي وغير الحكومي خلال العام السابق بنسبة 11.0 و 17.7 في المائة على التوالي.

ويرى الحزب ضرورة العمل على خفض حجم الدين العام الداخلي، حيث إن الاعتماد فقط على نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي - كمؤشر لصحة الاقتصاد القومي - يعطي دلالات غير دقيقة، لأنه يغفل أثر تزايد عبء خدمة هذا الدين على الإنفاق العام. ومن أهم أسباب هذه المشكلة هو تدهور وضع التجارة الدولية وتفاقم مشكلة السيولة الدولية و بالتالي تزايد اعتماد على التمويل الخارجي.

ونرى أن من أهم الطرق الناجحة تتمثل في مواجهة المشكلة من الداخل و نلزم بواسطة :

1 - توسع الحكومة في عقد اتفاقيات التجارة الحرة والدخول في شراكات اقتصادية مع دول العالم المختلفة مثل ما تسعى إليه مصر الآن من تكوين سوق عربية موحدة على غرار السوق الأوروبية المشتركة وعمل اتفاقية التجارة الحرة مع دول المغرب العربي وعمل سوق مشتركة مع الدول الإفريقية من خلال منظمة الكوميسا وكل هذه الاتفاقيات ستعمل على منح الصادرات المصرية بعض الإمتيازات مثل التخفيض الجمركي .

2 - العمل على زيادة العلاقات التجارية العربية حيث تشير الإحصاءات إلى ضآلة النسبة بين التجارة العربية البينية ففي عام 1997 لا توجد إلا دولتين تتعدى صادراتهم المليار دولار هما الإمارات والسعودية وبالتالي التجارة العربية البينية لا تتعدى 9% من إجمالي التجارة بين الدول وهذا راجع إلى القيود المفروضة على التراخيص وتكلفة النقل براً وبحراً وجواً وتسهيل حصول رجال الأعمال على تأشيرات الدخول للدول العربية وكذلك إيجاد نوعاً من التنسيق الصناعي ونوعاً من التخصص في بعض الدول مثل صناعة الدواء في مصر والحديد في العراق ومصر .

3 - تعظيم دور الصناعات الصغيرة في التصدير و تمكينها من ذلك ، وخاصة الصناعات الحرفية التي تميز البيئة المصرية مع الاهتمام بحل مشاكل صغار المنتجين وخاصة في مجال التمويل والتسويق .

4 - تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الخام و التي تدخل في التصنيع والنصف مصنعة وتحديد جدول للرسوم الجمركية يتوافق مع المجتمع الصناعي مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية سواء داخلياً أو خارجياً .

5 - السعي لتوجه صناعي استراتيجي و إعادة توزيع الدعم أو التمييز الايجابي لوحدة الإنتاج المصرية بغرض تحسين الأداء الاقتصادي العام .

6 - تحرير سعر الصرف وتركه تبعاً لحركة السوق وقوى العرض والطلب وبالتالي سيقوي الصادرات من المصرية وفي نفس الوقت سيضعف من مركز الواردات إلى السوق المصري . وخلال شهر يونيو 2008، بلغ إجمالي الدين العام المحلي 536.6 مليار جنيه مصري ، حيث ارتفع بنسبة 8.7 في المائة خلال العام كما حقق معدل نمو سنوي مركب 10.7 في المائة خلال الفترة من يونيو 2003 وحتى يونيو 2008. وجاءت هذه الزيادة كنتيجة لنمو الدين المحلي للهيئات الاقتصادية بمعدل 12.7 في المائة ، ليستقر عند 90.8 مليار جنيه مصري ، يصاحبه ارتفاع بنسبة 5.3 في المائة في إجمالي الدين الحكومي العام المحلي

و بغرض تقليل حجم الدين الداخلي يرى الحزب الاهتمام بالتالي :

1 - اتخاذ الدولة لقرار عدم الدخول في أي مشروعات استثمارية جديدة إلا بعد الانتهاء من تلك المشروعات القائم تنفيذها في الوقت الحالي . وأن يتم تنفيذ هذه المشروعات الحالية على مراحل حتى لا يحدث أي اختناقات مالية مستقبلية .

2 - قيام الدولة بسداد مديونيتها مع الشركات وخاصة في قطاع المقاولات لأنه قطاع حيوي يرتبط به أكثر من 75 صناعة أخرى وبالتالي هذا سيؤدي إلى زيادة قدرة هذه الشركات على سداد مديونيتها للبنوك ومقاولي الباطن

5 - ترشيد الدعم و توصيله لمستحقيه

بالنظر إلى ميزانية الدولة نجد أن إجمالي قيمة الدعم تصل إلى 133.5 مليار جنيه . و بالتالي يجب إعادة النظر في طريقة توجيه الدعم و ضمان حصول الفئات الأكثر احتياجاً على الدعم المناسب.

يجب الاتفاق أن الدعم هو وسيلة لمساعدة محدودي الدخل فقط ، و هي وسيلة مؤقتة بغض النظر عن طول الفترة المؤقتة ، و هي لحين استقرار السوق الحر و توازنه . فيجب أن يكون هناك خطة لنصل بالسلع لسعرها الحقيقي و ما يقابله من ارتفاع في مستوى الدخل الحقيقي للفرد .

كما يجب أيضاً الاتفاق أن أي محاولات لترشيد الدعم مهما كان أثرها ضعيف من حيث القيمة الموفرة فيمكن استخدام الأموال في أوجه عديدة ينقصها التمويل مثل التعليم ، الصحة ، الطرق و العديد من المجالات الأخرى .

ايضا يجب الوصول الى الصيغة النهائية التي تعرف الفئات الاولى بالرعاية و تحديد نسبة الحصول على الدعم بما يتناسب مع مستوى الدخل. و لا يجب ان يتم التحديد في غرف مغلقة و لكن يجب ان يتم في حوار مجتمعي تشارك فيه جميع الفئات .

أوجه الدعم و طرق ترشيده :

1 - دعم المواد البترولية :

- فرض ضريبة على الأتوبيسات السياحية بما يوازي استهلاكها من السولار.
- فرض ضريبة مرتفعة على سيارات الملاكي التي تعمل بمحركات الديزل ، مع العلم أن سعر سيارات الركوب التي تعمل بالديزل مرتفع و لا تخاطب محدودي الدخل .
- الإعلان بشكل واضح و دوري عن التكلفة الحقيقية لسعر السولار بما يتناسب مع سعر برميل البترول.

- وضع خطة تدريجية لرفع سعر السولار سنوياً على أن تكون معلنة مسبقاً تتم في بداية كل سنة مالية بما يضمن عدم حدوث أي ارتفاعات كبيرة و مفاجئة إلى أن نصل إلى السعر الحقيقي للسلعة .

- توحيد فئات البنزين في ثلاث فئات فقط و هي 90 و 92 و 95 مع تخفيض سعر البنزين 90 إلى سعر مقارب من سعر البنزين 80 الموجود حالياً مع إنتاج الكمية من بنزين 90 تعادل إجمالي الناتج حالياً من بنزين 80 و 90 معا.
- حصر استخدام بنزين 90 بسعره الجديد على الفئات الآتية في الفئات محدودة الدخل مثل السيارات الأجرة و السيارات الملاكي منخفضة السعر.
- زيادة سعر بنزين 92 و 95 في خطة على مراحل لبقية فئات السيارات إلى أن يصل سعر البنزين إلى سعر التكلفة و بدون دعم.
- رفع أسعار الغاز بالنسبة لبعض الأنشطة مثل الفنادق , المطاعم, المنشآت السياحية الكبيرة، و رفع الدعم عن الكيوسين.
- ب - دعم الطاقة الكهربائية :**

- رفع الدعم عن المنازل كثيفة الاستهلاك و العمل بالشرائح.
- رفع الدعم عن المنشآت الترفيهية مثل الفنادق و الملاهي و المراكز التجارية الكبيرة.
- رفع الدعم عن المستشفيات الاستثمارية باهظة تكاليف العلاج .
- ج - دعم رغيف الخبز و السلع التموينية :**
- التحول الفوري إلى الدعم النقدي لتلك السلع من ما يمنع وجود أنواع مختلفة من نفس السلعة (مدعم و غير مدعم) و بالتالي يتم التخلص من مافيا تهريب السلع و زيادة التنافسية و كثرة المعروض و بالتالي انخفاض الأسعار .
- د - دعم إسكان محدودي الدخل :**

توجيه الأموال الموفرة من البنود السابقة لزيادة التمويل لمساكن محدودي الدخل و بالتالي سرعة إنهاء مشكلة العشوائيات .

6 - تراجع أداء الجهاز المصرفي :

على الرغم من الدور الفعال الذي يلعبه الجهاز المصرفي لأي دولة للنهوض بها وتنميتها اقتصادياً إلا أنه أيضاً يمكن أن يساهم في تعرض الدول للعديد من المشكلات الكبيرة وما حدث لدول شرق آسيا ليس ببعيد ، ومن الأخطاء التي وقع فيها الجهاز المصرفي المصري وساهمت بدور كبير في خلق الأزمة الحالية للسوق المصري الآتي :

- قيام البنوك التجارية بالمساهمة في المشروعات العقارية رغم أنه ليس من طبيعة نشاطها حيث أنها تحتاج إلى فترات سماح وسداد عالية وبالتالي فترة استرداد عالية وهذا هو تخصص البنوك العقارية مما ترتب عليه وجود مخزون عالي راكد من المخزون العقاري وبالتالي سحب قدر كبير من السيولة للمساهمة في هذه المشروعات واحتباسها داخلها .
- عدم وجود قواعد ائتمانية ثابتة وواضحة لتحديد العلاقة بين الجهاز المصرفي وبين رجال الأعمال مما أدى إلى الانفتاح أكثر من اللازم بينهم وبالتالي منحهم قروض ضخمة دون التدقيق في الحالات الائتمانية ومدى سلامتها مع المغالاة في تقييم الأصول
- عدم تحرك البنوك إلى تعويم عملائها المتعثرين وجدولة مديونياتهم مما ترتب عليه زيادة تعثر المدينين .
- ثبات سعر الصرف منذ 9 سنوات مما كان له تأثير كبير على الصادرات .

كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أنه لتطوير الأداء المصرفي يوجب التالي :

- 1 - وضع معايير واضحة ودقيقة لمنح الائتمان إلى المستثمرين مع تشديد العقوبة على من يثبت تساهله في منح القروض وألا تكون العقوبة قاصرة على المستثمر الذي يهرب أو يتعثر بل تفرض العقوبة على الأفراد العاملين في البنك الذي وافق على منح الائتمان وذلك للقضاء على ظاهرة هرب المقترضين إلى الخارج .

- 2 - العمل على زيادة سعر الفائدة المفروضة على الودائع وخاصة الودائع بالجنيه المصري مما يشجع الأفراد على زيادة مدخراتهم بالجنيه المصري وتحول المدخرات التي بالعملة الأجنبية إلى مدخرات بالعملة المصرية مما يكون له تأثير كبير على زيادة السيولة لدى البنوك .
- 3 - الحفاظ على احتياطي البلاد من العملات الأجنبية وفي أشكال آمنة تماما والعمل على تنميته والترشيد الشديد في استخداماته وتوفير ضمان تنوع وتناسب سلة العملات المكونة له .
- ربط الجنيه المصري بسلة من العملات وليس الدولار وحده .
- 4 - تشديد رقابة البنك المركزي على البنوك ومنع الإفراط في الاقتراض أو الإقراض بلا ضمانات حقيقية أو بضمانات هشة .

الصحافة

و الأعلام

مقدمه

بعصر الفضاء و هو العصر الحالي الذي نعيشه في جميع أنحاء المعمورة كما باتت أجهزة الأعلام الأشد خطورة و تأثيرا على تشكيل وعي الإنسان .
و من ذلك أصبح امتلاك أجهزة إعلام قوية و مؤثرة من أهم مقومات مؤسسات المجتمع المتحضر .

ولكن في ظل عصر الفضاء الحر و هي الفترة التي نمر بها حاليا أصبح وجود أجهزة إعلام محايدة و حرة و قوية و فعالة ضرورة قصوى ، فأصبح دور الإعلام حاليا يتخطى بكثير دوره في الماضي و تعدي حدود الترفية و أصبح عنصرا هاما في صناعة الوعي الإنساني و وسيله لنقل الحضارة و الفكر و التوجهات بل و تخطي ذلك ليكون جرنأ مهما في تحريك المجتمع و توجيهه .

كما رأينا خلال العقد الماضي مدي هذا التأثير في الأحداث العظام و التي مرت بها المنطقة و مدي تأثير الإعلام فيها ، فأصبح الإعلام القوي و الفعال هو احد لوازم قيام أي نظام ديمقراطي حقيقي.

فلا مجال للحديث عن الصحافة و الإعلام في ظل أي نظام ديمقراطي إلا من خلال التأكيد على أن مفهوم الصحافة الحقيقية و هي الصحافة المؤثرة و الفعالة و التي لن يتأتى لها الوصول لهذه النتائج إلا من خلال الممارسة الحرة .

فان حزب الإصلاح و التنمية يرى أن تحرير جميع أجهزة الإعلام و رفع القيود عليها أصبح ضرورة مؤكدة و ملحة إذا كنا نريد الوصول لشكل ديمقراطي حقيقي .

فلن يستطيع أي جهاز إعلامي تأدية دوره الفعال إلا في ظل الحرية و الديمقراطية ، فتشكيل الوعي الوطني في ظل وجود البدائل الكثيرة و المتعددة للإعلام المحلي و من خلال المنافسة الشريسة الحالية تضعنا أما اختيار واحد و هو تحرير جميع المؤسسات الإعلامية بأنواعها و التي كبلت بالقيود لفترات عديدة لتتماشى مع روح العصر و الحرية و بغرض تمكينها من المنافسة و التطور .

فليس من الطبيعي و لا المقبول أن يكون الإعلام المصري و هو الجهاز الذي طالما كان سباقا و منافسا على المحيط الدولي و الإقليمي إلى الوصول لهذه الحالة من الترهل الإداري و الضعف الفني حتى ترك مكانه لتحتله أجهزة إعلام أخرى ناشئة لا يتعدى عمرها سنوات معدودة .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية أنه بغرض تطوير جميع أجهزة الإعلام بالدولة يجب اتخاذ بعض الخطوات الأساسية و الحقيقية نحو ذلك و أهمها :

1 - إصلاح أوضاع الأجهزة الإعلامية بالدولة :

- إلغاء وزارة الإعلام ، ففي ظل أي نظام ديمقراطي حقيقي فان وظيفة الدولة تتمحور حول ضمان تمكين جميع الآراء في المجتمع من التعبير عن نفسها ، و من ذلك فان الدولة لا يمكن أن تملك وتدير صحفا أو منابر رأي تقوم ببث قيم أو مذاهب أو آراء بعينها دون غيرها بغرض توجيه أو تشكيل الرأي العام و الذي يكون بالتأكيد بغرض تسهيل أداء و حشد هذا الرأي حول الموافقة و المباركة لأداء مؤسسات السلطة التنفيذية و لخدمتها دون غيرها ، فالدولة التي تملك وتدير صحفا ومنابر للرأي تبث آراء أو مذاهب أو أفكارا معينة، هي بالتعريف دولة شمولية أو تسلطية .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية انه في حالة تملك الدولة لبعض وسائل الإعلام فيجب أن يكون ذلك بغرض إتاحة فرصة لكل الآراء للتعبير عن نفسها أو إتاحة تغطية مهنية محايدة للأبناء و التطورات والآراء .

و يرى حزب الإصلاح و التنمية ، أن يكون هذا التملك لفترة انتقالية على أن يسمح بعد ذلك بالملكية الشعبية لهذه الوسائل و التي ستنجح من خلال تدخل القطاع الخاص إلى تحسين الأداء و الإصلاح الإداري و من خلال ذلك أيضا إتاحة و تفعيل دور المتابعة و التقييم وصولا لتطوير أداء هذا المؤسسات بالكامل .

لن مشاركة القطاع الخاص في تملك وسائل الإعلام الحكومية يعتبر نوعا من الضمانة لنزاهتها و حيادها في طرح جميع الآراء و الأفكار و من ذلك يرى الحزب تحويل جميع وسائل الإعلام المملوكة للدولة لشركات مساهمة يكون جميع المصريون مشاركين فيها .

و من أهم مظاهر تدخل القطاع الخاص و الشعبي في إدارة هذه المؤسسات هو قيام هذه الأجهزة بمهمة تقصي وتتبع والبحث عن الحقيقة بصورة حيادية بعيدا عن أي توجيهات للسلطة التنفيذية, و وفقا لمعايير مهنية صارمة .

فمن مهام الصحافة الحرة و المسؤولة إمداد المواطنين بالمعلومات التي تساعد في تقدير المصالح العامة وصياغة موقفهم نحو القضايا بصورة تقوم علي المعرفة إلي أقصى حد ممكن ، إضافة إلى تفعيل الدور الرقابي من حيث طبيعته ويتم من خلال تقديم معلومات مدققة حول مختلف القضايا ذات الصلة بتقويم الأداء الحكومي ، و الذي لن يكون متاحا إلا من خلال تحرير هذه الوسائل من التبعية المباشرة للسلطة التنفيذية .

فان حرية الصحافة و الإعلام والتمتع بالحق في المعلومات يكون هو المدخل السليم لتنشيط الرأي العام وإكسابه مناعة حقيقية في مواجهة التسلط والاستبداد.

1 - إنشاء المجلس الأعلى للإعلام و النشر:

و هو جهاز يختص و يتابع أداء جميع وسائل الإعلام أي كانت إضافة إلى ذلك تفعيل دور النقابات الصحفية و الإعلامية في المتابعة و التقييم لأساسيات و قيم الممارسة و منع الخروج عن النسق الاجتماعي لأداء هذه المؤسسات إعلاء و احتراماً للقيم الأساسية للمجتمع المصري. كما يكون تابعا لهذا الجهاز جميع نقابات الصحافة و الإعلام بأنواعها إضافة إلى جميع المؤسسات الصحفية و الإعلامية كما يكون قائما بدور وزارة الإعلام الحالية . و لعدم الإفراط في الحماية يرى الحزب أن تكون إجراءات الرقابة و التقييم الواقعة من خلال المجلس الأعلى للإعلام و النشر على جميع وسائل الإعلامية محدودة و ألا تتعدى العقوبات الصادرة منه على أكثر من الغرامة أو التعويض عن الأضرار المدنية عموما . يتم تشكيل المجلس الأعلى للإعلام و النشر بالانتخاب بين أعضاء نقابة الصحفيين كما يكون للمجلس وضع لوائح التنفيذية و آليات عمله و تشكيلاته الداخلية ، كما يتم توفير الميزانية الخاصة به و ذلك من رسوم يحددها المجلس على أشكال الممارسة الإعلامية بأنواعها كما تحصل هذه الرسوم بواسطة أجهزة الدولة على أن توجه بالكامل لصالح هذا الجهاز .

2 - تمكين جميع أجهزة الإعلام بأنواعها من أداء دورها بالمجتمع :

- إن حرية الإصدار والتعبير عن الرأي, والتمتع بالحرية في كل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمؤسسية أمرا لا جدال فيه في أي نظام ديمقراطي و لذلك يرى الحزب ضرورة رفع جميع القيود التي تختص بإصدار الصحف أو القنوات الفضائية أو التليفزيونية .
- إن الممارسة العصرية ، أضافت لحرية الصحافة فوق ذلك شقا آخر لا يقل أهمية وهو حرية الحصول علي وتداول وبث المعلومات ، فحرية انتقال المعلومات هي حق لأي مواطن و هو منطلق هذا المبدأ يرى الحزب رفع وسائل الرقابة التوجيهية و التي تحد من حرية أجهزة الإعلام في طرح الموضوعات أو المعالجة ، كما يجب ألا تتعدي الرقابة وضع بعض القيود الهامشية بالقانون بغرض حماية حقوق أخرى, دون أن يصل التقييد إلي درجة المنع أو الحظر أو المصادرة علي المبدأ.

- و من ذلك أيضا و ضمنا لحرية انتقال المعلومات و الحصول عليها يرى الحزب وجوب إلغاء جميع القوانين التي تختص بحبس أو تقييد الحرية للصحفيين في جميع قضايا النشر و ذلك تماشيا مع مبادئ الدستور و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

- الحرية المسؤولة هي احد الدعائم و القيم التي يقوم عليها حزب الإصلاح و التنمية و من ذلك يرى الحزب أن تكون المتابعة للأداء الصحفي و المسائلة يجب أن تكون من خلال الأجهزة المختصة بنقابة الصحفيين كما لا يجب توجيه أي تهمة جنائية لأي صحفي في أي من قضايا النشر أو قضايا الرأي ، و لذلك لابد من تفعيل دور المجلس الأعلى للإعلام و النشر و الهيئات و النقابات التابعة له في وضع أسس الممارسة و المواثيق الخاصة بالمتابعة و التقييم و المسائلة ، و ذلك بغرض تفعيل دورها الرقابي الفاعل على تطوير و تحسين أداء جميع وسائل الإعلام التابعة له و وضع أسس ممارسة سليمة و متطورة .

- يؤكد حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة تعديل قوانين النقابة و ذلك لتشمل في أعضائها خريجي كليات الصحافة و الإعلام بجميع الجامعات إضافة إلى الممارسين للصحافة لأكثر من عام بشكل منتظم في أي صحيفة كانت و ذلك بغرض حماية شباب الصحفيين و تأمين ممارسة المهنية لهم في ظل من الحماية و الأمان .

- تسهيل جميع الإجراءات القانونية و الإدارية ، ذات الصلة بامتلاك وإصدار وإدارة الصحف و القنوات الإذاعية و التليفزيونية و المحطات أو الإصدارات الاليكترونية المبنوثة علي شبكة الانترنت أو غير ذلك من الوسائط اللازمة للتعبير عن الرأي ونقله إلي الكافة دون تمييز.

- إن حرية الصحافة هي احد فروع حرية التعبير و هو أحد الحقوق الأساسية و التي لا يستقيم بدونها أي نظام ديمقراطي و هو أحد القيم الأساسية التي لا حياد عنها و التي نادى بها أيضا جميع مواثيق الأمم المتحدة فحرية طرح الآراء بجميع الوسائل الإعلامية و من ذلك الرأي و الرأي الآخر و حرية الاختلاف هو أهم مظاهر الديمقراطية و لذلك يرى الحزب تفعيل جميع القوانين الخاصة بإتاحة حرية التعبير عن الرأي و الرأي الآخر و إضافة لكونه حق دستوري فيؤكد الحزب إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات أو مصادرة الرأي .

- و نظرا لفشل القواعد القانونية الحالية في التماشي مع المعاني العامة للدستور من حيث احترام مبدأ حرية التعبير و حرية الصحافة ، يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة التصريح بإنشاء قنوات أرضية و فضائية و محطات الإذاعة للقطاع الخاص و المشترك على أن يكون هذا في ظل تشريع قانوني جديد يضمن حقوق هذه المجموعات كم يحمي المجتمع و أفراد و مؤسساته من استخدام هذه القنوات للحرية المتاحة بشكل خاطئ و غير سليم يهدد الأمن العام و القيم العامة للمجتمع .

3 – الصحافة و الخضوع للقانون :

في ظل دولة القانون نرى و وجوبه خضوع أجهزة الإعلام بأنواعها لهذه المبدأ فان الصحافة الحرة يجب أن تكون خاضعة لهذا المبدأ الذي يشمل جميع أفراد و مؤسسات الدولة في أي مجتمع ديمقراطي حقيقي .

و مع خضوع الصحافة للقانون ، يجب الأخذ بعين الاعتبار موائمة هذا القانون لمبدأ الحرية المسؤولة لجميع وسائل الصحافة و الإعلام ، فإن فاعلية هذا البعد لحرية الصحافة مرتبط ارتباطا وثيقا بهذا المبدأ .

فان أن التجربة تثبت أن الحفاظ علي حق الصحفي في التعبير بالتوازن مع الحفاظ علي حق الفرد والمجتمع في الحماية من القذف أو التشهير أو الابتزاز، هي الموازنة التي يجب أن يحافظ عليه القانون كما إن حزب الإصلاح و التنمية يؤكد أن هذه الموازنة و لن تتأتى إلا من خلال تطبيق العقوبات المالية مثل الغرامة أو التعويض و المهنية مثل الوقف للإعلامي أو الصحفي لفترات محددة تكون هي العقوبات الأكثر فاعلية بغرض تحقيق الموائمة القانونية بين حرية الصحافة و حماية المجتمع و ذلك من عقوبة الحبس التي يتضمنها الآن قانون الصحافة وقانون العقوبات والتي تشكل سبة عار في جبين الصحافة المصرية.

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة التطبيق العادل للقانون و بذلك حتى لا يتحول إلى أسلوب للترهيب و الحد من الممارسة الحرة الفعالة لجميع وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة و بدون أي تمييز.

و يرى الحزب ضرورة إنشاء دوائر قضائية و محاكم مختصة بفض هذه النزاعات وصولاً لموائمة أخرى حول حماية الصحفي من الإجراءات الإدارية المتعسفة و ضمان حق جميع المواطنين و المؤسسات المضارة من أي ممارسة خاطئة و تمكينه من أن ينال حقه بحسم وسرعة.

كما أن الحرية المسؤولة يجب أن تكون روح هذا القانون فإننا لا نستطيع إن نتصور حرية الصحافة، إلا للصحافة المسؤولة و ذلك داخل حدود الواجبات نحو الوطن فمع ضرورة إتاحة الحرية الكاملة لمناقشة كافة القضايا السياسية والاقتصادية والدفاعية.. الخ، فلا بد أن يقابلها مسؤولية في الحفاظ علي الأسرار العسكرية و القضايا المتعلقة بالنواحي الحيوية للأمن القومي، وكذلك قضايا الجنس الفاضح.

4 – تطوير جهاز الإذاعة و التلفزيون :

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية أن احتلال مصر لمكانها المنطقي و الطبيعي و التاريخي كقيادة سياسية و إعلامية للمنطقة أمر حتمي و حيوي .

كما أن هذه المكانة قد اهتزت في العقدين الماضيين بسبب بعض الأمور و منها عدم وجود آلة إعلامية قوية و مؤثرة تستطيع من خلالها عرض وجهة نظرها و ثقافتها و آراءها ، و من ذلك التنحي عن مجال الريادة الإعلامية و الثقافية بالمنطقة ، و في ظل هذه الظروف قامت أجهزة الإعلام المنافسة بتطوير نفسها و أداءها حتى احتلت مكانة إقليمية و دولية متميزة .

و لذلك يرى الحزب ضرورة الملحة للتطوير الشامل لجهاز الإذاعة و التلفزيون حتى يستطيع مواكبة التطور و عصر الفضاء المفتوح ، فمع وجود بدائل عدة و محطات فضائية تمتلك الرأي و الرأي الآخر ، يحتم أن يكون امتلاك مصر الرائدة الآلة الإعلامية اللازمة لنشر ثقافتنا و اتجاهاتنا التي طالما كانت الثقافة المؤثرة و الرائدة بهذه المنطقة .

و من ذلك فان امتلاك مصر لقمر صناعيا أو أكثر لن يكون هو مبلغ الأمل أو نهاية المطاف ، فالمضمون للبث الإعلامي لأي قناة فضائية أو تليفزيونية هو المحك الرئيسي و هو الأساس الذي عليه يتم نقل ثقافة و آراء من يقومون عليها .

كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة الملحة لتطوير جهاز الإذاعة و التليفزيون:

- 1 – طرح باب المشاركة الشعبية و تحويله لشركة مساهمة مصرية يتمكن المصريون من امتلاك حصة فيها و المشاركة في إدارتها .
- 2 – تابعة أداء هذا للمجلس الأعلى للإعلام و النشر على أن تكون مراقبة الأداء و التقييم تحت إشرافه .
- 3 – إتاحة قدر كبير من الحريات الإعلامية للجهاز و من ذلك ضرورة خروج سيطرة السلطة التنفيذية على مقدرات و توجهات هذا الجهاز بغرض التمكن من التوازن و التعبير عن الرأي و الرأي الآخر .
- 4 – تطوير إداري شامل بالجهاز ليتماثل شكله الإداري و التنفيذي مع نظيره من الأجهزة بالدول الديمقراطية ليتمكن من أداء دور سريع و فعال و مؤثر .
- 5 – تغيير اللوائح الداخلية إضافة و إعداد لائحة داخلية جديدة للعاملين بالجهاز و ذلك لإتاحة الفرص لوصول الكفاءات لمواقع القيادة ، إضافة إلى ضرورة توفير برامج التدريب اللازمة لجميع العاملين بالجهاز وذلك على أحدث الأساليب العلمية و التقنية و التي تختص بالبث و الإعلام .
- 6 – إعداد كادر جديد لعاملين بالجهاز بكافة الوظائف ليتماثل مع الأجهزة و الهيئات المماثلة بمصر و الدول الأخرى بالمنطقة و ذلك بغرض الحد من هجرة الكفاءات و القدرات المصرية الإعلامية و هي التي على استفادت جميع الدول بالمنطقة منها و كان لها عظيم الأثر في إنشاء و تطوير جميع الأجهزة الإعلامية بجميع دول المنطقة ، إضافة إلى ضرورة أن تشمل هذه اللائحة الحوافز اللازمة للعاملين بالجهاز و التي يتم تقييمها على أساس نسبة المشاهدة و هي وحدة القياس المنطقية لأداء أي جهاز إعلامي .
- 7 – منع تدخل السلطة التنفيذية في تعيين أو توجيه أو إدارة هذا الجهاز ، حيث أن الافتقار للريادة و الدور الإعلامي الحالي لمصر كان أحد أسبابه الرئيسية عدم قدرة هذا الجهاز لمواكبة التطور الإعلامي العالمي و الذي كان أساسه الحرية و الديمقراطية و تمكين المتابعين من الاضطلاع على الرأي و الرأي الآخر ليكون رأيه الحر المستقل .

8 - ضرورة تمكين جميع المحافظات بمصر من الحصول على نفس الحصة من نقل المعلومات و إتاحة الفرصة لإنشاء قنوات أرضية و محلية تعبر عنها و تنقل آراءها ، كما يرى الحزب ضرورة ملحة لتنمية هذا الاتجاه و دعمه و من ذلك اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية لتمكين المحافظات من أداء هذا الدور و من ذلك تسهيل الإجراءات و الدعم المادي و الإعفاء الضريبي الوقتي أو الكامل لهذه الأجهزة إضافة إلى تمكين الكوادر المحلية بالمحافظات من التدريب المماثل لإقرانهم بالأجهزة و القنوات المركزية .

و هذا ما لم يستطيع جهاز الإذاعة و التلفزيون مواكبته فنظرا للقيود و الرقابة الشديدة المانعة للحرية و الحادة من استخدام الأساليب الفعالة و السريعة لنقل أو لبث الأحداث و التي عادة كانت بداعي ضرورة مراقبة و توجيه الأخبار المنقولة عبر قنواته قد أدت بالتابعة مع مرور الوقت إلى تحول بوصلة هذا الجهاز بدلا من إتاحة المعلومات و حرية انتقالها لجميع المواطنين كحق أصيل لهم يضمنه الدستور نحو خدمة السلطة التنفيذية بصورة مباشرة و الدفاع عنها ، حتى بات المواطن المصري أسيرا للرأي الخارجي و ظهور حالة بالغة الخطورة من افتقاد الثقة بين المواطن المصري و أجهزة إعلامه من أي نوع .

الشباب

مقدمه

نظرا لمرور مصر بالهبة الديموغرافية الحالية و من ذلك تخطي نسبة الشباب بنسبة السكان لجمهورية مصر العربية ل 60 % حاليا .

و من ذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية الضرورة الملحة لتفعيل دور هؤلاء الشباب و تمكينهم من أداء دورهم نحو المجتمع على أحسن وجه ممكن ، كما يرى وجوب تحول المفهوم الخاص بوضع الشباب كردة فعل للتقدم و التطور و التنمية إلى مفهوم أن الشباب هم الشركاء الرئيسيين بالتنمية على أن يتحول إلى توجه عام على أن يكون الهدف الرئيسي و مبغى أي خطة مستقبلية إلى زيادة حصة الاستفادة لهذه الفئة يكون تفعيل دور هؤلاء الشباب و هم الوقود الحقيقي للتنمية من المستفيد إلى الشريك الرئيسي في هذا الأمر .

و للوصول لهذه النتائج يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة الاهتمام ببعض الأمور و إصلاح بعض المؤسسات بخصوص تفعيل و تمكين هؤلاء الشباب من المشاركة الحقيقية بالمجتمع و المشاركة في الإصلاح و التنمية لهذا الوطن و من ذلك الاهتمام بتطوير بعض المؤسسات التي يعتبر الشباب هو المستفيد المباشر من خدماتها و من ذلك :

1 - التمكين من التعليم الجيد و المناسب :

حق التعليم الجيد و المناسب على المستوى الأساسي يجب أن توفره الدولة لجميع المواطنين و (التعليم حق) هو احد مبادئ هذا الحزب ، و من ذلك فان حزب الإصلاح و التنمية يرى أن الاهتمام بنوعية التعليم و مستواه إضافة إلى توفيره على مستوى جيد لجميع أفراد الوطن ضرورة و هدف قومي في حالة و ذلك في حالة وجود نوايا حقيقية نحو أي إصلاح.

كما لا يرى حزب الإصلاح و التنمية أي سببا يستدعي حصول فئة بالمجتمع على نوعية جيدة من التعليم دون أخرى أو أن يكون التعليم الجيد حكرا لفئة دون أخرى من فئات الوطن و على أي مستوى اقتصادي أو جغرافي أو اجتماعي و حيث أن التعليم الجيد و الحق للحصول عليه هو حق أصيل لجميع أفراد الوطن دون أي استثناء .

الاهتمام البالغ بإعادة إعداد المناهج التعليمية على كافة المستويات بغرض الوصول لمستوى تعليم مقبول و مماثل للدول المتقدمة ، كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن الشباب المتعلم تعليما جيدا في كافة الفروع هو الشباب القادر على المشاركة و التطوير .

البرامج التعليمية التطبيقية تعتبر حاليا احدث و أهم وسائل التعليم الفعال و المناسب لهذا العصر و يرى حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة إعادة تفعيل التدريب الصيفي لجميع مراحل التعليم إضافة إلى إضافة مواد تخصص في تفعيل دور الشباب في المشاركة بالمجتمع .

وجوب تصميم مناهج تعليمية تختص بالتوعية حول حقوق وواجبات المواطنين تجاه الوطن و تؤكد على ضرورة تفاعل الشباب بجميع مراحل التعليم مع جميع مؤسسات الدولة و التي تخدمهم بشكل مباشر و من ذلك توجيه هؤلاء الشباب للخدمة المجتمعية و تفعيل دورهم فيها على أن يتم ذلك بالتنسيق و المشاركة بين جميع مؤسسات الوطن التنفيذية و الخدمية و وزارة التربية و التعليم و جميع الوزارات المختصة .

ضرورة الاستعانة بجمعيات المجتمع المدني للمشاركة في عملية تطوير النظام التعليمي بغرض تنمية برامج و مناهج التعليم و التدريب و توجيه جزء منها بغرض التوعية و المشاركة المجتمعية و حقوق الإنسان و ذلك بغرض خلق جيل من الشباب المصري المبادر و الفعال نحو مجتمعة و الذي هو جزء رئيسي به .

2 – الصحة و التغذية السليمة :

نظرا لوقوع كثير من المصريين و الأسر المصرية بجميع أنحاء الوطن تحت طائلة الفقر و النقص في الإمكانيات و الموارد مما يؤدي لعدم حصول الشباب و الأطفال بجميع مراحل التعليم من الحصول على التغذية الصحية اللازمة لهم و الممكنة لهم بالحصول على جميع مستلزمات الحيوية اللازمة للجسم و العقل .

يرى حزب الإصلاح و التنمية الضرورة الملحة للعودة إلى الوجبة المدرسية و التي يجب أن يتم تصميم هذه الوجبة و عناصرها الغذائية بواسطة المتخصصين من وزارة الصحة بغرض تعويض أولادنا و شبابنا و التي تقع أسرهم تحت خط الفقر من الحصول على المكونات الغذائية اللازمة ، كما يمكن أن يتم توفير التمويل اللازم لهذا المشروع من خلال ضريبة إضافية يتم توقيعها على مؤسسات التعليم الخاص كمشاركة منها في هذا الأمر .

توفير الرعاية الصحية بالمدارس و ذلك بالمشاركة مع وزارة الصحة لتوفير الوحدات الطبية بجميع المدارس و ذلك بغرض المتابعة الصحية و الإرشادية لجميع الطلاب كما يجب ألا يشمل

تطوير برامج التطعيم ضد الأوبئة و الأمراض بجميع مراحل التعليم على أن يكون التطعيم إجباريا لجميع الطلاب و متوفر بواسطة وزارة التربية و التعليم بجميع مدارس و جامعات الجمهورية على كافة مستوياتها ، كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية إلى أهمية مبدأ الوقاية خير من العلاج و الذي يخضع له هذا التوجه ، و مع تلك التطعيمات يجب توفير أساليب المراقبة و التنظيم لهذا الأمر بغرض التأكد من جودة و فاعلية هذه العملية على أن تكون بالاشتراك مع وزارة الصحة .

3 - إعلاء قيم المواطنة و الانتماء :

مع مرور التعليم بفترة عصيبة حاليا و من ذلك ظاهرة سيطرة رؤوس الأموال على مقدرات التعليم الأساسي و الجامعات إضافة للخطورة الشديدة لذلك بسبب إتباع هذه المؤسسات لمناهج تعليمية خارجية على كافة المستويات لا تشمل أي توعية أو أي برامج دينية أو مناهج مختصة بزيادة الانتماء و التعريف بالوطن .

و تكمن خطورة هذه المؤسسات و تأثيرها البالغ في نزع الحس الوطني لدى الكثير من شباب مصر و تشكيل عقولهم ووجدانهم على قيم مجتمعات أخرى و مبادئها و التي عادة لا تتماشى مع مبادئ الوطن و قيمة الاجتماعية و الدينية على كافة المستويات إضافة إلى الفصل التاريخي بين بينهم و بين بلادهم و من ذلك تدريس تاريخ و حضارة دول أخرى بديلا لتاريخ مصر العظيم.

و لذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة خضوع هذه المؤسسات للرقابة الشديدة من جهاز التربية و التعليم و على أن تكون تحت السيطرة الكاملة له بحيث يشارك في إضافة بعض المواد الأساسية لهذا النظام ، كما عليه أن يتابع العملية الدراسية لهذه المناهج بهذه المدارس و ذلك حتى لا نكون بعد نضعه سنين تحت السيطرة الكاملة للثقافة الخارجية ووجود جيل من المصريين لا يعلم شيئا عن وطنه و قيم مجتمعه و تاريخه و دينه .

كما يجب أن يتم تطبيق نظام التعليم بالقطاع العام أيضا لهذه المناهج التعليمية و التي من غرضها إعلاء قيمة الوطن و التوعية نحو الحقوق و الواجبات نحو الوطن و التي يجب ترسيخها في عقول و أذهان شباب مصر على كافة المستويات بقدر مقبول و كافي يكون وقودا لهم من الحب و الإخلاص لوطنهم مصر .

و من ذلك يرى الحزب إضافة مواد التاريخ و التربية الوطنية و المواد الدينية كمنهج دراسي بجميع مراحل التعليم كما يجب أن يكون النجاح فيه إجباريا لأي مصري بجميع مستويات التعليم و أنظمتها سواء محلية أو أجنبية إضافة إلى الرقابة الشديدة لتطبيق و تدريس هذا المنهج بجميع مدارس جمهورية مصر العربية على كافة مستوياتها التعليمية بالجودة المطلوبة .

4 – شمولية نظام التعليم لجميع شباب الوطن :

- ظاهرة التسرب من التعليم

إن التسرب من التعليم هو اشد الآفات فتكا بمقدرات هذه الأمة و من ذلك عدم تمكين جزء كبير من أبناء مصر من الحصول على حقهم من التعليم مما يعيقهم من تأدية الدور الفعال في الإصلاح و التنمية و التطوير للوطن .

و من ذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة إعلان الحرب على هذه الآفة بغرض النهو الكامل و الشامل لهذه الظاهرة و الآفة ، و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة تفعيل مشروع قومي تشترك فيه جميع أجهزة الدولة يكون الغرض منه إعادة هؤلاء المتسربين للتعليم الأساسي على اقل تقدير .

و لذلك يجب وضع قوانين رادعة لأولياء الأمور و التي يتسرب أولادهم من التعليم الأساسي بحيث يتحول إلى تعليم إجباري حقيقي لجميع أفراد الوطن و يجب أن يكون هذا المشروع تحت إشراف رئاسة الوزراء لأهميته على أن يشارك فيه جميع الوزارات المعنية بهذا الأمر إضافة إلى مشاركة جهاز التعبئة و الإحصاء في ذلك و الذي يكون له دور الحصر و المتابعة لنتائجه .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة زيادة المراقبة على جميع المؤسسات الاقتصادية و التي تسمح بعمل من هم بسن التعليم الأساسي بها إضافة إلى ضرورة خلق وضع تشريعي يجرم هذه المؤسسات و يشمل عقوبات رادعة لها و من ذلك توفير مجموعة من القوانين تغلق جميع الأبواب التي يتسرب من خلالها أبناءنا من التعليم على .

- مشروع محو الأمية :

أما بالنسبة لمحو الأمية فيرى الحزب ضرورة تفعيل الوسائل لتمكين جميع أجهزة الدولة للقيام بهذا الأمر حيث أن هذا المشروع رغم انطلاقة منذ ثورة 23 يوليو إلى انه حتى الآن لم يؤتي بشماره و لازال نسبة كبيرة من المصريين تقع في ظل هذه الظروف .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية إلى إسداء هذا الدور إلى مؤسسة سيادية من الدولة مثل القوات المسلحة و ذلك بغرض ضمان تطبيقه و ضمان تأثيره حيث أن جميع المؤسسات القائمة عليه حتى الآن لم تقوم بالدور المرجو منها بشكل قوي و فعال ، فلا يصح أن يكون حديث العالم حالياً عن أن الجهل بنظم الحاسب الآلي يعتبر أمية و لازالت مصر العظيمة توصف بالامية بجهل القراءة و الكتابة .

5 – قضية أطفال الشوارع :

مع كل الأسف أصبحت إحصاءات أعداد أطفال الشوارع مفزعة لجميع المواطنين و ذلك حيث ان عددهم الآن أصبح كبيراً لدرجة وجب بسببها اعتبارهم فئة من فئات المجتمع ، كما أن جميعنا أصبح يرى هؤلاء الأطفال يومياً كجزء من التكوين المجتمعي المصري .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية إلى الضرورة الملحة و القصوى للحد من هذه الظاهرة إلى ضرورة عودة هؤلاء إلى مؤسسات الدولة و تفعيل دورهم بالمجتمع ، حيث أن السكوت على هذه الحالة سيؤدي بمصر إلى هوة من الإجرام و الانحلال و التي ستسود الشارع المصري في خلال السنين القادمة .

و يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة تغيير المفهوم القانوني لهذه الفئة و أن تخرج من كونهم في تقدير مؤسسات الدولة أطفال أحداث و هم مجرمين تحت سن الرشد إلى مفهوم آخر قد يتبع الأيتام أو ما شابه ، كما سيؤدي تغيير التعريف و تغيير المفهوم إلى ضرورة خلق مؤسسات تختص بدراسة و حصر و إيواء تلك الفئة من المجتمع .

فالإجراءات الحالية سواء القانونية من وضعهم تحت طائلة القانون أو من خلال الإجراءات الأهلية لإرجاعهم لذويهم لم تؤتي ثمارها .

حيث أن الإجراء القانوني كونه رادعا لم يحمل أي تهديبا أو إصلاحا لهؤلاء الصبية و الأطفال الذين يشملهم مفهوم حزب الإصلاح و التنمية الواسع عن شباب مصر كما لم يحمل لهم سوي المزيد من العنف و الكراهية للمجتمع كما أن وضعهم مع الأحداث معتادين الإجرام في تصنيف واحد و مكان واحد يؤدي بكل تأكيد لخلق عددا اكبر من متعادي الإجرام و الخارجين عن القانون .

أما بخصوص الإرجاع لذويهم و هم الذين كانوا سببا و عنصرا هاما في هروب هؤلاء الأطفال للشارع لم يؤتي بثماره و ذلك لعدم تمكن هذه الأسر من اليوم الأول من أداء دورها في احتواء و تربية هؤلاء الأطفال التربوية السليمة أو كونهم العنصر و السبب الرئيسي في وضعهم الحالي إما بإجبارهم على الهروب أو حثهم عليه للعمل بالتسول أو السرقة لزيادة قدراتهم الاقتصادية .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة الحد التام من هذه الظاهرة إضافة إلى الوقاية منها و ذلك من خلال بعض الاقتراحات و تتمثل في التالي :

الحد الايجابي (مشروع مؤسسات الأسرة البديلة)

بدلا من اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة لهؤلاء الأطفال و الشباب و من تلك الحبس أو سلب الحرية إلى أنواع من العقاب أخرى ، يجب أن يخرج مفهوم التعامل معهم خارج مفهوم العقوبة إلى مفهوم العلاج حيث أن هؤلاء الأطفال لم يملكوا يوما اختيارا في هذا السلوك .

و ذلك من خلال مشروع قومي يكون بالمشاركة مع الجمعيات الأهلية و منظمات المجتمع الدولي إضافة إلى القطاع الخاص و الأفراد لإنشاء نوع جديد من المؤسسات نستطيع من خلاله احتضان هذه الفئة من شباب مصر حفاظا عليهم و على المجتمع .

كما يكون ذلك من خلال حصر أعداد هؤلاء الشباب و الأطفال و نقلهم بشكل قانوني من أماكنهم الحالية و ذلك بالقوة الجبرية إلى مؤسسات الإصلاح ، كما يجب أن تأخذ هذه المؤسسات شكلا من أشكال دور الأيتام أو الأسرة البديلة على أن تختص بالتالي :

1 – توفير مسكن امن لهم و غذاء و كساء .

1 – الرعاية الصحية لهؤلاء الأطفال و الشباب .

2 - الرعاية النفسية بغرض منع العودة لممارسة أي أفعال إجرامية أو مخالفة .

3 - التوعية الدينية و الأخلاقية .

4 - محو أمية هؤلاء الصبية و الشباب فوق سن التعليم

5 - مساعدتهم للحصول على الشهادات التعليمية حسب الحالة.

6 - إلحاقهم بمدارس صناعية فور انتهاء الفترة التعليمية لتمكينهم من سبل الرزق .

كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية إلى أهمية توفير جميع الموارد المالية المناسبة لذلك حيث ان الحد الفوري حاليا من هذه الظاهرة هو استثمارا حقيقيا سواء اقتصاديا و استثمار بشريا.

حيث أن هذه المؤسسات و أن استقطعت جزءا خاليا من ميزانية الدولة إلى أنها ستوفر الكثير لاحقا من خلال منع الجريمة و تقليل عدد المجرمين حيث أن المؤسسة الحالية و هي الأسرة البديلة ستتحول في حالة بقاء الوضع على ما هو عليه لاحقا إلى ميزانية إضافية لمصالح السجون بالدولة و ذلك لضرورة ذلك مع الزيادة الكبيرة لعدد متعادي الإجرام .

كما يعتبر ذلك استثمارا بشريا أيضا من خلال إضافة طاقات إنتاجية جديدة للوطن و ذلك حسب الاحتياج و التخطيط إضافة إلى زيادة الأمن العام و هو احد أهداف السلطة و أحد مهامها الرئيسية تجاه الشعب .

الوقاية من هذه الظاهرة :

نظرا لكون الأسرة الحاضنة للحدث أو طفل الشارع هي السبب الرئيسي لوصوله لهذه الحالة فيرى حزب الإصلاح و التنمية اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية المانعة من حدوث هذه الظاهرة مجددا بالشارع المصري .

كما يرى الحزب أن يشمل الوضع القانوني للعقاب للحدث رب الأسرة و ذلك من إضافة تشريعات رادعة لأي رب أسرة أو قائم عليها يساهم بشكل ايجابي في حذو أفراد أسرته لهذا السلوك كما يرى الحزب أن يكون تحت طائلة القانون الجنائي لاعتباره شريكا في أي جريمة قد يقوم بها الحدث .

6 - الحقوق التعليمية بالجامعات

- يرى الحزب ضرورة ملحة لتطوير نظام التعليم بحيث يمكن طلاب الجامعات من الحصول على تعليم جيد بمعايير عالمية، على أن تشمل هذه الجودة جميع العناصر من قاعات الدراسة والمعامل والورش والمكتبات والحصول على المراجع والكتب.

- التأكيد حق الطلاب في المشاركة الفعالة في وضع البرامج والخطط الدراسية و ذلك من خلال ممثلهم في اتحادات الطلبة .

- يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة وضع معايير موضوعية وشفافة للتقييم العلمي للطلاب وألا تتدخل أي جوانب غير علمية في التقييم الدراسي للطلاب .

- ضرورة توفير التدريب العملي لجميع طلاب الجامعات بالتعاون مع القطاع الخاص و العام بغرض الإعداد الحقيقي لهم لممارسة الحياة العملية و المشاركة الفعالة إضافة إلى التطبيق المناسب للمناهج الدراسية .

- وضع نظام حقيقي لتقييم أعضاء هيئة التدريس بواسطة الطلاب، ووضع آلية عادلة وشفافة للتحقيق في مشكلات الطلاب وشكاواهم.

- ضرورة مشاركة الطلاب في تقييم الجهاز الإداري المتعامل معهم مثل إدارات شئون الطلاب ورعاية الشباب و تقييم الخدمات المقدمة من ذلك الجهاز .

- منع تدخل السلطة التنفيذية و البوليسية و الممثلة في حرس الجامعة في انتخابات اتحاد الطلبة أو أي انتخابات و منع تدخل قوات الأمن إلى الحرم الجامعي إلا في الظروف القهرية و القصوى .

7 - الحقوق الاجتماعية للطلبة

الطالب المغترب هو ضيف للوطن و مرآه لمصر و حسن ضيافته و توفير أساليب التعليم المميزة حق له فالطلاب المغتربين الحق في الحصول على سكن جامعي صالح لإقامتهم واستذكارهم، ويتم توزيع أماكن السكن على الطلاب تبعاً لاحتياجهم ودون تدخل الأمن.

- ضرورة إدارة السكن الجامعي من خلال الإدارة المختصة بالجامعة وبمشاركة ممثلين منتخبين عن الطلاب ولا يحق لأي جهة خارجة عن الجامعة التدخل في إدارة السكن أو اقتحام حرمة.

- يجب على الجامعات بالمشاركة مع أجهزة الدولة المعنية توفير مواصلات ملائمة من حيث المستوى والتكلفة لتسهيل وصول الطلاب لأماكن دراستهم.

- للطلاب الحق في الحصول على رعاية طبية حقيقية طوال مدة دراستهم، وعلى الجامعات توفير هذه الرعاية من خلال المستشفيات الجامعية ومن خلال توفير طبيب مقيم بكل منشأة دراسية وكذلك بأماكن السكن الجامعي.

- للطلاب الحق في الحصول على وجبات غذائية في الجامعة بأسعار مناسبة وتحت إشراف غذائي وصحي يضمن مستواها.

- للطلاب حق المشاركة عن طريق ممثليهم المنتخبين في الإشراف على توزيع المبالغ الخاصة بصناديق الدعم والرعاية الطلابية.

8 - الأنشطة الطلابية بالجامعة

- يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على حق الطلاب تنظيم أي أنشطة طلابية سواء علمية أو رياضية، اجتماعية وفنية، ثقافية أو سياسية..... الخ داخل الحرم الجامعي أو خارجه، ويحظر على أجهزة الأمن التدخل بأي صورة من الصور في الأنشطة الطلابية داخل الجامعات في حالة أن تكون هذه الأنشطة سلمية و خارج إطار الإثارة و التهكم أو الدعوة الدينية.

كما يرى الحزب أن الاتحادات الطلابية منظمات مستقلة تمثل الطلاب لدى الجامعة ، ولا يحق لأي جهة إدارية التدخل في انتخابات الاتحادات الطلابية، أو منع أو تقييد أنشطتها، ويتضمن ذلك إلغاء نظام الريادة المعمول به حالياً ومنع كافة التدخلات الأمنية، ويكون للاتحادات السيطرة التامة على مواردها من اشتراكات الطلاب والتبرعات والهبات.

للطلاب الحق في تشكيل أسر تضم طلاباً وأعضاء هيئة تدريس بهدف القيام بأنشطة طلابية جماعية وبما يحقق التواصل ويثري الحياة الجامعية، ولا يحق لأي جهة منع تكوين أسر طلابية بأي سبب.

إن خروج الأحزاب السياسية من الجامعة وضع شباب مصر عرضة للتيارات الدينية المتطرفة و عرضة للتشكيل الوجداني بواسطة تيارات أصولية ، مما أدى لاحقاً لظهور نزعات التطرف و الإرهاب ، و لذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة السماح للأحزاب السياسية بتنظيم الندوات و تقديم الخدمات للطلبة بالجامعة بغرض التعريف بها و عن أهدافها و مبادئها السياسية .

9 - الشباب و الرياضة :

أن من أهم عناصر حماية شباب مصر من أي انحراف أخلاقي أو الانجراف خلال التيارات الإرهابية و التطرف هو الاهتمام بالرياضة ، حيث أن الاهتمام بالرياضة و التمكين من سبل الممارسة لها يتعدى مراحل الشعارات و أصبح حاجة ضرورية و مطلب عام .

فإننا نرى الآن و بكل وضوح أن الرياضة أصبحت عنصراً مهماً في التعبير عن تقدم و رقي حضارة الشعوب و باتت المسابقات العالمية لجميع الألعاب الرياضية احتفالية عالمية بالحضارة و التطور كما أصبحت الصناعة الرياضية مدرة للدخل لمؤسسات و دول عديدة كما أصبحت مثار اهتمام المواطنين بمصر و الخارج .

و يعتبر الآن البطل الرياضي العالمي فخراً لأي دولة و سفيراً لها ، و من ذلك نجد الاهتمام بالرياضة و تمكين جميع المواطنين لممارستها اتجاهاً و هناك اتجاهاً آخر و هو صناعة البطل العالمي و التي تستلزم تظافر جهود فنية و مالية لذلك .

المحور الأول " التمكين من الممارسة "

يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة لإضافة النشاط الرياضي لجميع مراحل التعليم على أن لا يتم التصريح بإنشاء أي مدرسة إلا بعد التأكد من وجود مساحات للممارسة الرياضية بأنواعها .

- تأهيل جميع خريجي كلية التربية الرياضية من وسائل التدريب و المناهج اللازمة الخاصة بالدراسات الرياضية و الصحة العامة ، و من ذلك توفير برامج التعليم المشتركة مع الكليات المماثلة بالخارج لنقل الخبرات الفنية اللازمة لذلك .
- الاتجاه الفوري لإنشاء العديد من المتنزهات العامة و المساحات الخضراء إضافة إلى ضرورة إنشاء ملاعب رياضية مختلفة تتيح بممارسة الألعاب الجماهيرية و توفيرها للشباب باجر رمزي .
- الاتجاه لتفعيل المسابقات الرياضية المحلية .
- منع إزالة أي ملعب رياضي بجميع المدارس بغرض زيادة الفصول و تحت أي ظروف .

- تفعيل مسابقات المدارس و دعمها إعلاميا و ماليا بحيث و رفع مستواها و ذلك بغرض تشجيع ممارسة الشباب للرياضة و اكتشاف المواهب .
- عمل برامج تليفزيونية للتوعية الرياضية لجميع المواطنين .
- دعم جميع الأجهزة الرياضية و رفع أي نوع من الجمارك عليها بغرض توفيرها و بسعر مقبول لجميع المواطنين و الرياضيين .
- إعادة النظر في المراكز الرياضية للمحافظات و القرى بغرض التنمية الرأسية لها من حيث توفير الإمكانيات و سبل الممارسة و ذلك بدون النظر حاليا للتوسع الأفقي و الذي لم يات بشماره حاليا .
- إضافة درجات للتفوق الرياضي بالجامعات أسوة بالمدارس لحث الطلاب على استكمال النشاط الرياضي بمراحل الجامعة .
- تفعيل المسابقات الرياضية الجامعية و تفعيل المشاركة الرياضية الفعالة للطلبة من خلال إضافة حافز التفوق الرياضي المالي من خلال خفض المصاريف الدراسية على الفرق الرياضية الفائزة بالبطولات الجامعية أو الأبطال على المستوى الوطني لجميع الرياضات .

المحور الثاني " صناعة البطل الرياضي "

إن صناعة البطل الرياضي العالمي في حاليا أصبحت عنصرا هاما في التعريف عن الحضارة و التقدم لأي مجتمع و أصبح البطل العالمي لأي لعبة رياضية حكرا على الدول المتقدمة .

و لذلك يرى الحزب زيادة الاهتمام بالتالي :

- تفعيل مشروع البطل الاولمبي و عمليات اكتشاف المواهب .
- توفير السبل العلمية لقياس قدرات الجسم و تطوره و ذلك في مرحلة الناشئين بغرض متابعة تطور اللاعب و قياساته الرياضية و إمكانية الاستثمار فيه للوصول لبطل عالمي .
- الاستعانة بالمدربين الأجانب لجميع اللعاب و ذلك لمراحل الناشئين فقط و هي المرحلة الأساسية لتكوين البطل الرياضي و تنشئته تنشئة سليمة و زيادة خبرات المدربين المصريين .
- الاشتراك مع القطاع الخاص في دعم هؤلاء الأبطال و توفير الرعاية لهم ، و يقترح الحزب أن يكون أي تبرع من شركات القطاع الخاص أو العام أو الأعمال لجهاز الرياضة تكون مبالغ مخصصة من ضرائب هذه الشركات و بغرض توفير الإمكانيات المالية لأجهزة الرياضة المختلفة لأداء دورها .
- تمكين جميع أجهزة إدارة الأندية من عمل انتخابات و عقد الجمعيات العمومية و حظر تعيين أي مجلس إدارة لأي نادي بواسطة جهاز الرياضة أو أي جهة أخرى .

التنمية المحلية

مقدمة

إن تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بين كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية هو هدف محوري تدور حوله خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة . فتحسن مستوى معيشة المصريين وإحساس المواطن العادي البسيط(ذو الدخل العادي) بثمار النمو الاقتصادي هو رهن بما يتحقق من تنمية إقليمية متوازنة تراعي احتياجات المواطن المصري أينما كان، مع إعطاء أولوية للمناطق الأكثر حرماناً من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تهدف في الأساس إلى تحسينا لقدرة التنافسية لتلك المناطق، بما يجعلها قادرة على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجة تستوعب الأعداد المتزايدة من الشباب والخريجين الجدد من الجامعات لسوق العمل مع تهيئة المناخ العام لذلك. أن تحقيق هذا الهدف لن يكون ممكناً إلا من خلال مواصلة الجهود الرامية لدعم اللامركزية ، وإفساح المجال لمشاركة مجتمعية واسعة في صنع واتخاذ ومتابعة تنفيذ القرارات . وانطلاقاً من هذه الأسس والمفاهيم العلمية ، يجب البدء الفوري في الإعداد لدراسة خريطة شاملة لاحتياجات المواطنين في كافة محافظات ومدن وقرى ومراكز الجمهورية ، و يكون ذلك بواسطة المواطنين أنفسهم في تلك الوحدات المحلية، و بالمشراكة مع المسؤولين التنفيذيين في المحافظة، وبمعاونة الخبراء والعاملين في مجال التخطيط في مختلف قطاعات الدولة مع من وزارة التنمية المحلية .

بغرض الوصول الى التخطيط و التنفيذ للمشروعات اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين في كافة أنحاء الجمهورية،و ترجمة تلك المشروعات الجماهيرية التي تثبت وتحقق جدواها الاقتصادية وتوافقها مع الأولويات العامة للدولة في صورة مشروعات استثمارية محدّدة.

كما يجب أن تكون تلك الاستثمارات المخصّصة للتنمية المحلية المقدمة من الحكومة أو القطاع الخاص وفق خطة احتياجات معتمدة و معلنه و موزّعة على المحافظات والمناطق المختلفة، لتحقيق الاستفادة والتنمية العادلة في أكثر من منطقة أو محافظة داخل نطاق الجمهورية.

الأهداف العامة لخطة التنمية المحلية من منظور رؤية مستقبلية:

- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد، والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.
- دعم اللامركزية الإدارية والمالية، وتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التخطيط للتنمية.
- إعطاء أولوية متقدمة لتنمية الصعيد ومنطقة سيناء وإعداد برنامج متكامل لتحفيز الاستثمارات الخاصة في هذه المناطق وإزالة كافة المعوقات الإدارية المعيقة لذلك .
- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية، ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.
- تشجيع مزيدٍ من الاستثمارات الجديدة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني، وتوفير مزيدٍ من فرص العمل للشباب، وتقليل الفجوة بين محافظات الجمهورية.
- التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى والنجوع.
- زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة.

و لذلك يؤكد الحزب ضرورة تبنى بعض السياسات الرامية للتنمية المحلية و منها

ن:

- استمرار الدعم المادى والمعنوى للشباب بالتنسيق بين المحافظات والصندوق الإجتماعي للتنمية والبنوك لتوفير التمويل اللازم بشروط ميسرة، وبالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية العلمية المتخصصة لتنمية قدراتهم بالخبرات العلمية والفنية المطلوبة، وتوفير برامج التدريب المناسبة على الصناعات البيئية والحرفية والصغيرة، لإقامة المشروعات الصغير و والمتوسطة.
- تفعيل دور وأداء المحليات بفتح المجال أمام القيادات المحلية لإدارة المرافق الخاص بالإقليم، وجذب الكفاءات المحلية القادرة على رفع كفاءة مكاتب الاستثمار بالمحافظات، وتدريب وتأهيل القيادات المحلية لتوفير كوادر فنية قادرة على المساهمة فى وضع خطط التنمية المحلية، والعمل على تكامل الأقاليم و المحافظات لتحقيق أهداف التنمية القومية الشاملة.
- تطوير هيكل التقسيم الإداري للجمهورية بما يحقق للمحافظات امتدادًا لحدودها شرق وغرب النيل بالمناطق الصحراوية (التوسع الافقي) ليتسنى لكل محافظة التوسع في هذه المناطق وإمكان امتداد الطرق والمرافق الأساسية إليها لتنميتها و تعميرها وخلق مجتمعات عمرانية جديدة .
- تطوير وإعادة هيكلة و اختصاصات وصلاحيات المجالس الشعبية المنتخبة بما يحقق

فاعليتها وإمكانية مشاركتها مشاركة حقيقية في دراسة وعلاج مشكلات المواطن مع تنظيم العلاقة بين هذه المجالس والقيادات التنفيذية بالمحافظة .

- تطوير النظام الرقابي للمجالس المحلية على المجالس التنفيذية وتعديل الآلية الرقابية وحق المسالة حتى طرح الثقة وعزل القيادات التنفيذية حتى المحافظ في حالة الإخلال والتقصير بواجبات وظائفهم .

- تفعيل دور الجمعيات في محور الأمية و حماية البيئة , ايضاً اتحاد التعاونيات المختلفة بالمحافظات بتفعيل انشطتها وتحديد خطط محددة لها في تحقيق أهدافها التنموية بالمحافظات مع تقليل اعتمادها على موارد الدولة وزيادة مواردها الذاتية من التبرعات والمنح، وإنشاء آلية للتنسيق بينها وبين المجالس المحلية المنتخبة والتنفيذية.

- تحفيز وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية من خلال توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة لنشاط الاستثمار الخاص وتبسيط إجراءات التأسيس والتنفيذ للمشروعات الاستثمارية.

- تحديث الخرائط الاقتصادية للأقاليم والمحليات وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية وإجراء تقييم حقيقي علمي شامل منظم للموارد المحلية مع الأخذ في الاعتبار العلاقات المتداخلة بين الوحدات المحلية على مستوى المحافظة.

محاور التنمية المحلية:-

إن تحسين والارتقاء بمستوى دخل المواطن المصري في كل أرجاء محافظات الجمهورية، وتحقيق التنمية المتوازنة في إطار من اللامركزية والمشاركة الشعبية و المجتمعية الفعالة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة في كافة مناطق ومحافظات الجمهورية، وإحداث التنمية الحضرية والريفية الشاملة والمتواصلة، تمثل في عدة نقاط ومعتقدات أساسية تدور حولها كافة الجهود والسياسات الحكومية والمجتمعية ومنظمات العمل الخاصة .

1 - تشجيع الاستثمار لتنمية لمنطقة الصعيد

- تفعيل المشاركة الفعلية للمجالس التنفيذية المحافظات والمحليات على المستويات المختلفة في نشر ثقافة العمل الحر وتحسين وتهيئة مناخ الاستثمار من خلال لوائح منظمة مدروسة .

- رسم خرائط استثمارية معلنة و محددة الأهداف، مع تحديد أسعار الأراضي و تيسير جميع الإجراءات للحصول على التراخيص، إضافة والتنسيق بين كافة الأجهزة في المحافظات و الوزارات المختصة بشئون تملك الاراضى.
- التوسع في مجمعات خدمة المستثمرين وتنمية مهارات العاملين بمكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات من خلال برامج تدريبية متخصصة تشرف عليها الوزارات المختصة.
- التوسع في تجربة تشغيل الشباب في كل محافظة من خلال برامج خدمة المجتمع، كالمشاركة في أعمال التشجير و النظافة و برامج محو الأمية المنتشرة بخاصة في صعيد مصر و برامج الصحة و الأسرة، مع توفير دخل شهري مناسب لهم يكون حافز لهم للإجادة والتميز في العمل.
- تفعيل مشروع الإقراض الشعبي بتمويل من الصندوق الإجتماعي من خلال المحافظات والجمعيات الأهلية بدعم من الدولة لتغطية تكلفة فرق سعر فوائد الإقراض قيمته محددة مدرجة في خطة التنمية المحلية.
- زيادة موارد التمويل المخصص للإقراض من صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية، عن طريق التمويل عن طريق رجال الأعمال و تنظيم خطة إعلامية دعائية موسعة للتعريف و التوعية بهذا المشروع في الداخل والخارج لجلب رؤوس الأموال في المساهمة لتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة للشباب والمرأة في جميع قرى المحافظات للمساهمة في خلق و توفير فرص عمل جديدة.
- التوسع في إقراض ودعم المشروعات الصناعية و الصناعات و الورش ذات المهارات الحرفية المنتشرة في صعيد مصر ذات الطابع التراثي الشعبي و البيئي لتشغيل الشباب بالتعاون مع الوزارات المختصة والهيئات المعنية و الداعمة له مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية و وزارتي المالية و الاستثمار والإتحاد التعاوني الإنتاجي، في تفعيل تلك المشروعات الإنتاجية .
- توسيع و تفعيل دور وأنشطة الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتي تشرف عليها المحليات في مساندة المشروعات الصغيرة من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المنتجات و من ذلك أيضا توفر المناخ و وسائل التدريب والدعم الفني وتدقيق جودة المواصفات لخلق كوادر مدربة على أحدث النظم و التقنيات العلمية الحديثة.
- زيادة رعاية المحافظات للمشروعات الصغيرة من خلال توفير مواقع متخصصة لإقامتها، وتيسير إصدار وتجديد تراخيصها وتبسيط إجراءات التعامل معها، مع زيادة المخصصات والمنح للقروض الميسرة لتمويلها، سواء من الموارد الذاتية أو من الصناديق المنشئة لذلك.
- التمييز الايجابي للمشروعات القائمة بالصعيد مثل الاعفاءات الضريبية أو امتياز الأراضي أو إنشاء مناطق حرة ، و يكون من خلال خطة مجمعة للاستثمار بالدولة كما تكون التسهيلات

- خطوات تفعيل المشروع القومي لتنمية منطقة الصعيد مصر :

وهو من المشروعات الهادفة التي يجب أن يكون لها أولوية كبيرة في خطة التنمية المحلية الشاملة، وتعتمد على مجموعة من الآليات الخططية التنفيذية لتفعيل هذا المشروع :

- إنشاء جهاز إداري مستقل أو شركة قابضة لتنمية الصعيد له صلاحيات تنفيذية حقيقية مع وضع الشروط والضوابط القانونية له، ووجود صندوق تمويلي له برأس مال بقدر 500 مليون جنيه و يكون في الموازنة العامة للدولة تكون مهمتها استنفار الجهود لتنمية الصعيد بالكشف عن فرص الاستثمار وتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات إنتاجية تفتح أبواب الرزق لأهالي محافظات الصعيد .وسوف تساهم الشركة الجديدة بحصة من المشروعات التي تناسب منطقة الصعيد وتطرح الحصص المتبقية لمساهمة القطاع الخاص .وسوف تعمل الشركة في نشاطات نقل وتبريد وتصنيع الحاصلات الزراعية والمشروعات الصناعية التي تتوفر خاماتها في منطقة الصعيد.

- توفير الضمانات من حوافز الاستثمار في تحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية من خلال توفير خدمات التأسيس وإجراءات الخاصة للشركات الناشئة الاستثمارية من منح الأرض بالمجان وتيسير إجراءات التراخيص، والرد الضريبي على الصادرات، والاستفادة من خدمات المراكز التكنولوجية ومراكز التدريب المهني.

- إنشاء و تطوير شبكات الطرق والنقل و المواصلات التي هي احد العوامل الرئيسية في التنمية و خلق فرص الاستثمار عن طريق تنفيذ شبكة من الطرق مثل :

- أنشا مشروع طريق يربط بين أسيوط-سوهاج - قنا- البحر الأحمر لتحفيز التنمية على مسار هذا الطريق، وخاصة مناطق الاستصلاح ومناطق التعدين والمحاجر،

وذلك

في إطار تنفيذ سياسة التوسع الأفقي والبعد عن التوسع الرأسي على جانبي وادي النيل لكي يربط محافظات الصعيد بسواحل البحر الأحمر لفتح منافذ جديدة للتسويق

وتحقيق

التكامل الإقليمي.

- استكمال ازدواج وتطوير طريق القاهرة- أسوان الصحراوي غرب النيل.

- إنشاء وتطوير موانئ متخصصة لتحسين كفاءة النقل النهري، مع استكمال أعمال التطهير للمجرى الملاحي لنهر النيل والاستفادة منه كوسيلة آمنة للنقل للركاب و

البضائع و أيضا في مجال السياحة في التنقل السياحي و الاستمتاع بالآثار المصرية المنتشرة على جانبي النيل .

- تطوير مطارات جنوب الصعيد لنقل الركاب والبضائع، وخاصة مطار أسيوط وأسوان و إنشاء المطارات في المحافظات ذات المشروعات الصناعية والسياحية والمدن الجديدة المنشأة في بعض المحافظات مثل سوهاج -بنى سويف - المنيا- الفيوم , مع توفير التمويل اللازم لاستكمال مرافق البنية الأساسية بالمناطق الصناعية وتلك المدن الجديدة المستهدفة.

- وضع خطة زمنية محددة للتنفيذ لالتهاء من توصيل مياه الشرب لجميع قرى الصعيد، والتوسع في مشروعات تطوير العشوائيات وإمدادها بالكهرباء وغيرها من خدمات المرافق الأساسية الرئيسية.

- تنفيذ مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل في صعيد مصر لتوفير طاقة رخيصة ونظيفة، ليغطي كافة محافظات الصعيد حتى أسوان و الاستفادة الداخلية منه كمصدر للطاقة الرخيصة و الآمنة و الاستفادة منه في توفير الطاقة للمصانع المستهدف إنشاءها ، مما يساعد على تشجيع الصناعة و خلق فرص عمل جديدة فى الحاضر والمستقبل و الاستفادة من تلك الطاقة بدلا من تصديرها للخارج .

- التوسع في استخدام الطبيعة المناخية للصعيد من درجة الحرارة المرتفعة (أشعة الشمس) في توفير الطاقة الشمسية كأحد مصادر الطاقة البديلة و توفير الدراسات و الأبحاث و التطبيق العملي لتكون مصدر طاقة لتوليد الطاقة والكهرباء المنزلية .

2 - تنمية شبه جزيرة سيناء

مساحة شبه جزيرة سيناء تبلغ مساحتها تقريبا 60,000 كم² ويسكنها أكثر من 400,000 نسمة كما تتميز سيناء بوجود كافة أشكال الحياة الطبيعية فيها ، من أراض صحراوية ووديان ، و قم مرتفعة وأراض خضراء ، وتتمتع أيضا بمجموعة نادرة من الثروات الطبيعية يمكن استخدامها في الصناعات المختلفة ، ونظراً لأهمية سيناء كبوابة شرقية لمصر . و يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن سيناء لاتزال تحت التهديد ، و مطمع للكثير لموقعها الاستراتيجي السياسي و الاقتصادي ، بالرغم أنها ارضاً مصرية و صمام أمن مصر القومي في المحور الشرقي لها، لم يتم حتى الآن الإعداد الجيد و المنظم لملف تنمية سيناء و الذي يجب أن يكون بكل بقوة و بجدية دون الانتظار طويلاً، فغياب الإرادة السياسية الفعلية في تنفيذ المشاريع المتعلقة بتطوير سيناء مع ضرورة احترام المعاهدات و الاتفاقيات السياسية التى أبرمتها مصر مع الدول ، باتت سيناء مهددة .

فان التنمية الشاملة، تعد الوسيلة الفعالة والضامنة لتأمين سيناء وحماية حدود البلاد.

المشروع القومي لتنمية سيناء

يؤكد حزب الاصلاح و التنمية ضرورة العمل على دمج سيناء في الكيان الاقتصادي والاجتماعي المصري، ووضع خريطة استثمارية متكاملة، زراعية وصناعية وتعليمية وسياحية وعمرانية وخدمية تحقق التوظيف الاقتصادي الأنسب لأراضي سيناء لدعم البعد الأمني والسياسي لحدود مصر الشرقية. وقد وضع المشروع القومي لتنمية سيناء إلى عدة محاور رئيسية:

1 - المحور السياسي:

- تمليك الأراضي لأبناء سيناء أسوة بباقي مواطني جميع محافظات مصر .
- إنشاء محافظة وسط سيناء و إقامة المشروعات الصناعية والزراعية بها وإعطاء أولوية العمل فيها لأبناء سيناء .
- أنشأ قناة إعلامية تليفزيونية تسمى (قناة سيناء) تتبع التليفزيون المصري و تكون أولوية العمل فيها لأبناء سيناء وتختص بمتابعة كافة مظاهر وأنشطة الحياة في منطقة سيناء وتكون محور اتصال بين أهل سيناء وجميع أفراد الشعب المصري .

2 - محور البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية.

من أجل إقامة مجتمع زراعي - صناعي متكامل في منطقة سيناء، يجب الاهتمام أولاً بالبنية الأساسية فيها، وتوفير المرافق في المجتمع السيناوي ، حتى يمكن جذب السكان إليها والعمل فيها هذا سيساعد علي اجتذاب عدد كبير من أبناء الوادي والدلتا للعيش في سيناء و إقامة مجتمعات سكنية جديدة و من ذلك يرى الحزب ضرورة :

- إنشاء هيئة قومية مستقلة إدارياً لها الشخصية الاعتبارية المسؤولة عن التنمية والتخطيط، و إنشاء المشروعات ، و ذلك من خلال جهاز علمي للتخطيط والمتابعة والتنفيذ ، وتكون مهمة هذا الجهاز هو تخطيط وتنفيذ المشروع القومي لتنمية سيناء، ولا بد أن يتكون هذا الجهاز من مجموعة من الخبراء و الأساتذة المتخصصين والمهندسين تكون مهمتهم هي تنفيذ مشروعات التنمية في سيناء.

- توفير الخدمات المرافق و عن طريق توفير الاعتمادات المالية اللازمة و تيسيرها و العمل الفوري على توفير مياه الشرب النظيفة الكافية ، وذلك عن طريق حفر الآبار، وأمن مياه النيل.
- توفير البنية التحتية و إقامة مشروعات صرف صحي متكاملة بجميع مدن سيناء، وإقامة شبكة طرق حديثة ومؤمنة، وربطها بوادي النيل، ونشر الخدمات الأساسية بكل أنحاء سيناء مثل المستشفيات ونقاط المرور، والإسعاف، وأقسام الشرطة والمطافئ، والأسواق التجارية، والمعاهد، ومراكز التدريب، وتوفير الوحدات السكنية وإقامة محطات وشبكات الكهرباء في المدن والقرى

مشاركة ودمج أهل سيناء وخاصة البدو في المجتمع المحلي :

إن حزب الإصلاح و التنمية يؤكد إلى ضرورة أن تتكاتف الحكومة والجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال، مؤسسات المجتمع المدني من أجل كسر حالة الغربة، التي يشعر بها أهل و بدو سيناء عن المجتمع المصري، ومن هنا فلا بد من ضرورة تنفيذ آليات عملية في التالي :

- يجب ان يتم انشاء مشروعات تطوعية اذا لم تكن الحكومة قادرة علي هذا الدور، لتدريب

الشباب السيناوي علي العمل لدمج هؤلاء الشباب في سوق العمل، وكسب الرزق بدلاً من لجوئهم لأعمال العنف والإرهاب .

- الاهتمام بالصناعات البدوية الحرفية التي تعجب السياح، وتشجيع الشباب والنساء البدويات علي العمل فيها، وتسويقها سياحياً، ويمكن ان تتولي الجمعيات الأهلية هذا الدور التسويقي، وبهذا يمكن اجتذاب هؤلاء البدو ودمجهم في الحياة المصرية، حينما يشعرون أن مصر تهتم بهم، وتقدم لهم ما يريدون، من خدمات ومرافق وتعمل علي توفير وسائل كسب الرزق لهم.

3 - محور الزراعة والري واستصلاح الأراضي والثروة السمكية:

- إنشاء جهاز إداري مستقل يتولي عملية التنمية الزراعية و الإشراف عليها ومساعدة أبناء سيناء علي استصلاح وتمليك أراضي سيناء بأسعار مناسبة، لصغار المستثمرين والمزارعين، مع ضرورة وضع شروط عدم بيع تلك الأراضي إلا بعد فترة زمنية طويلة مثل (20 عاماً) لضمان الجدية والعمل فيها، يكون البيع للمصريين فقط.

- الاعتماد علي موارد المياه الذاتية، الموجودة في سيناء من آبار، ومياه أمطار، مع ضرورة الاهتمام بوسائل الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط وتدريب المزارعين على الاستخدام الامثل لوسائل الري الحديثة المتقدمة تكنولوجياً، مع الاهتمام بالإرشاد الزراعي، لتوعية المزارعين بكل ما هو جديد لضمان تحسين جودة الإنتاج الزراعي.

- تشجيع المشروعات الزراعية الصغيرة، التي تحتاج إلي استثمارات معتدلة، ويمكنها تشغيل عدد من الأيدي العاملة، كذلك يمكن إقامة صناعات علي الزراعات السيناوية، مثل الخوخ والزيتون و الموالح نخيل البلح تجود في سيناء، ويمكن استغلال هذا بإنشاء مصانع للتمور خاصة أن هذه الزراعات تعتمد علي المياه الجوفية .

- الاهتمام بتمويل و تسهيل إنشاء المشروعات الخاصة بالإنتاج الزراعي مثل الزيوت و بالأخص زيت الزيتون ، واستخدام المخلفات الناتجة عن عملية العصر في صناعة الأعلاف، فمثل هذه المشروعات تزيد من القيمة المضاف للمنتج، وتساعد في خلق فرص عمل كثيرة في سوق العمل المحلي.

- تشجيع زراعة النباتات الطبية والعطرية، لما تتمتع به أراضي سيناء الطبيعية و المناخي الملائمة لزراعتها ، خاصة أنها تعتمد علي الزراعة العضوية، ولا يتم إضافة مبيدات لها، و يمكن استثمار زراعتها بإنشاء مصانع لتعبئة هذه النباتات، وتصديرها للخارج، على أن تساهم الحكومة في عملية التسويق الداخلي أو الخارجي بوضع الدراسات و الخطط في كيفية تسويق هذه المنتجات والاهتمام بالصناعات التي تعتمد عليها.
- ضرورة الاهتمام وتنمية الثروة الحيوانية و أيضا لابد أن يكون للبحث العلمي و وحدات الطب البيطري دور حيوي في تنمية الوعي الزراعي و الطبي لدي المزارع والعاملين في هذا المجال في سيناء في الحفاظ عليها و استخدام منتجاتها من الألبان و الجلود و اللحوم في خلق فرص استثمار في إنشاء مصانع جديدة تعتمد على هذه المنتجات.
- تطوير عمليات الصيد والثروة السمكية عن طريق الاستخدام الأمثل لبحيرة البردويل التي تعتبر من المصادر المهمة للصيد لتطويرها وتنميتها والمحافظة عليها لزيادة حجم الإنتاج وتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية.
- تطوير الأراضي ذات التربة التي بها نسبة ملحوة مرتفعة جداً ولا تصلح للزراعة بعد عمل الدراسات و التجارب العلمية وتحويل هذه الأراضي إلي مزارع سمكية حديثة .وبجلب زريعات الأسماك للاستفادة من هذه الأراضي والمياه في إنتاج المحاصيل السمكية بكميات هائلة مع توفير الدولة لكل وسائل الحديثة ومياه الري و التدريب المهني الحديث لهؤلاء المزارعين.

4 - محور الصناعة والطاقة

- الاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية و المواد الخام المنتشرة في منطقة سيناء التي يمكن استخدامها في الصناعة أهمها: المنجنيز والكاولين، والجبس، والنحاس، و كذلك المواد الخام الموجودة بكثرة مثل الصخور التي تستخدم في صناعة السيراميك تسمى "فلسبار الصوديوم" بالإضافة إلي الحجر الجيري والطفلة، التي تستخدم في صناعة الاسمنت.
- توفير المناخ اللازم من خدمات بغرض تصنيع الزجاج ، حيث يوجد فيها كميات هائلة من الرمال البيضاء التي تستخدم في صناعة الزجاج..
- التوسع في صناعة الفيرومنجنيز، وهي واحدة من الصناعات الموجودة بالفعل في سيناء، حيث يوجد فيها مصنع لإنتاج هذه السبيكة، اعتمادا علي وجود المنجنيز في كثير من مناطق سيناء مثل منطقة أبو زنيمة، جنوب حمام فرعون، وهذه السبيكة مهمة جداً في صناعة الصلب، والتوسع في إنتاجها مما لها مردود ايجابي جيد علي الاقتصاد المصري ، حيث يمكن استخدامها في الإنتاج المحلي والتصدير للخارج أيضا، والتوسع في هذه الصناعات سيساعد علي اجتذاب الأيدي العاملة، للعمل في سيناء والإقامة بها وخلق مجتمعات عمرانية سكنية جديدة .

- منح تسهيلات للمستثمرين لجذبهم للعمل في سيناء وإقامة مناطق صناعية بها مع ضرورة توفير البنية الأساسية و الامكانيات اللازمة لتلك المشاريع مع ضرورة وضع الدراسات و الأبحاث العلمية قبل البدء في التنفيذ و تحديد الأولويات و الجدوى بغرض الاستفادة القصوى ، والعمل على إقامة مراكز تدريب للشباب مع الاهتمام بشباب سيناء لتدريبهم علي الصناعات المختلفة بغرض خلق جيل من المهنيين المدربين لتلك المصانع والشركات الصناعية.

5 - محور السياحة

- ضرورة استخدام و تطوير سيناء كنز سياحي وأرض بكر للاستثمار السياحي بكنوزها الثرية وشواطئها البديعة .. بشعابها المرجانية وأحيائها البحرية .. بمناخها المعتدل طوال العام .. بجبالها الجميلة ووديانها الصالحة لسياحة السفاري ووالي السيارات ، كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية الى ضرورة زيادة الاهتمام بالسياحة و من ذلك :
- العمل على زيادة الاستثمار السياحي و وزيادة المنشآت السياحية الحديثة في منطقة جنوب سيناء ودهب وطابا و نوبيع و على خليج العقبة، وفى رأس سدر ووادي الغرنديل على خليج السويس ، وفى العريش ورفح فى شمال سيناء. وتوفير رؤوس الأموال المحلية والأجنبية و تسهيل التمويل لهذه المشروعات مع توفير البنية الأساسية .
- التوسع في الخدمات و مراجعة الإمكانيات للبنية التحتية للمناطق السياحية الخالية و ذلك لاجتذاب شرائح أخرى من السائحين ذوي القدرة المالية الأعلى و الذين يذهبون ربما لمناطق اقل جاذبية بالعالم بسبب ضعف الخدمات المتوفرة و البنية الأساسية المتطورة بجميع المناطق السياحية بمصر .
- تنشيط السياحة الرياضية لما تمتلكه سيناء من مقومات طبيعية ، و من ذلك الاتجاه لاستضافة المسابقات الرياضية العالمية ، مع توفير خطة دعائية إعلامية عالمية لهذه المسابقات و المهرجانات الدولية .
- الاهتمام بالسياحة الشاطئية ، سياحة الغوص والرياضات المائية، السياحة الأثرية والتاريخية، السياحة الدينية، السياحة العلاجية، ، مثل مهرجانات وسباقات الهجن فهي رياضة بدوية خالصة ، مما يسهم في زيادة الطاقة الإيوائية للفنادق والقرى السياحية في سيناء وزيادة الخدمات الخاصة بكل نوع من أنواع هذه السياحة وزيادة احد أهم مصادر الدخل القومي المصري.

3 - القطاع الريفي:

- تعد التنمية الريفية المتكاملة من الأهداف الرئيسية لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية للجموع العريضة من المواطنين قاطني الريف المصري.
- و لذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة التوجه نحو تنفيذ و تطوير كافة المشروعات التي من شأنها تحقيق هدف التنمية الريفية الشاملة المتكاملة و ذلك من :
- إنشاء قرى جديدة بالظهير الصحراوي ، وذلك لتعمير الأماكن الصحراوية وربطها بالتجمعات الريفية القائمة بالدلتا ووادي النيل كما تتولى الدولة توصيل المرافق الأساسية وإعداد المخططات العمرانية للقرى، مع توفير الخدمات والمرافق لتشجيع عملية التعمير وخلق مجتمعات عمرانية سكنية جديدة .
 - وضع البرامج العلمية الحديثة لتنمية القرى، وهو يمثل إضافة جديدة لبرامج الحكومة في تنمية القرى المحرومة من الخدمات من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم اللامركزية الرشيدة .ويستهدف البرنامج تحقيق تقدّم ملموس في نوعية الحياة من خلال معالجة مشاكل الفقر والأمية والبطالة .
 - التوسع في مشروعات الأسر المنتجة ونشر الصناعات الحرفية بالمناطق الريفية. وتوفير الدعم المادي والتسويقي و الفني .
 - التوسع في تمويل المشروعات الإنتاجية متناهية الصغر ط النموذج الصيني " و كذلك توفير الآلات الصغيرة و المنزلية اللازمة للصناعات المنزلية مع إدارة الدولة لهذه للخطة العامة و التوجهات لهذه الصناعات بغرض خدمة المجتمع و تلبية احتياجاته الرئيسية و من ذلك خلق فرص عمل جديدة و تشغيل للمرأة بالمنزل .

مما سيؤدي إلى التالي :

- تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وذلك بتقديم مشروعات الخدمة ذات الأولوية الجماهيرية الضرورية في قرى المحافظات المستهدفة للتنمية.
- رفع كفاءة الأداء التنفيذي للإدارات المحلية على مستوى القرية والمركز والمحافظة.
- تمكين المجتمع المحلي من إدارة شئون التنمية من خلال الأخذ بمبادئ اللامركزية الرشيدة .في تحقيق النمو الاقتصادي المحلي، وذلك بدعم المبادرات المحلية على مستوى القرية والمركز فى اكتشاف الموارد الذاتية المتاحة، وتهيئة الظروف الملائمة لتنميتها وتطويرها وتسويقها.

4 - تطبيق اللامركزية وتشجيع المشاركة الشعبية:

إن تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية إضافة تفعيل دور المشاركة الشعبية ودور المواطن في صنع السياسات العامة في إطار متكامل لخطة تنموية متكاملة هو أعم السبل لتحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع .

كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن التخطيط بالمشاركة و تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إعداد خطط التنمية المحلية هو السبيل للوصول للحلول الدقيقة و الفعالة إضافة ترتيب أولويات المجتمع حسب إرادته مما سيؤدي إلى :

- التخطيط السليم من القاعدة و إعداد خطط التنمية المحلية بداية من مستوى القرية والحي والمدينة، ذلك باعتبار أن هذا المستوى هو الأقدر على تحديد مشاكله، وهو القادر أيضاً على

ابتكار الحلول في إطار المحددات القائمة والإمكانات المتاحة.

- إتباع أسلوب اللامركزية القرار في ظل مركزية السياسات، وذلك في العلاقة بين المحافظات والسلطة المركزية.توسيع سلطات المحافظ واختصاصاته في عديد من المجالات.

- تعميق اللامركزية على المستوى المحلي من خلال منح المحافظين لصلاحيات أوسع لرؤساء المراكز والأحياء والمدن والوحدات المحلية القروية وكذلك مديريات الخدمات على مستوياتها المختلفة بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويزيد من كفاءة الإدارة المحلية في تحمّل مسؤولياتها تجاه الجماهير.

- تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية وإعطائها الحق في القيام بإدارة وتسويق الصناعات ذات الطابع المحلي، وبما يعود بالنفع على الوحدة المحلية استخداماً وإيراداً.

- المعاشة المكثفة للواقع المحلي لتحقيق أقصى قدر من التعرف والفهم بخصوصية هذا الواقع بإمكاناته ومعطياته.

- تطبيق ديمقراطية القرار في العملية التخطيطية ، أن عملية تقدير الاحتياجات وتحديد المشروعات وترتيب أولوياتها تحظى بأقصى قدر من المشاركة من المجتمع المحلي وبحيث تجسّد الخطة التنموية في النهاية احتياجات هذا المجتمع وبصورة متوازنة لمصالح جماعته المختلفة.

- تطبيق و تفعيل مبدأ اللامركزية في توزيع الاستثمارات، بحيث يكون للمحافظات المرونة الكافية في توزيع استثمارات الخطة على المشروعات المختلفة طبقاً للاحتياجات الفعلية ومعدلات التنفيذ.

5 - استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في التنمية المحلية:

" مشروع خريطة أولويات مصر "

لما يمر به العالم الآن من ثورة تكنولوجية و معلوماتية إضافة إلى زيادة الإمكانيات في تناقل المعلومات و الخبرات في لحظات معدودة ، يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة استغلال الظروف الحالية و الاتجاه لتنفيذ مشروع قومي متكامل يحدد أولويات المجتمع المصري بشكل لا مركزي ، على أن يقوم هذا المشروع على مبادئ التخطيط بالمشاركة ، فكل منطقة و جزء بالوطن له أولوياته و خصوصياته التي ربما لا تتفق مع أولويات منطقة أخرى أو تخضع لتحديد للأولوية بشكل فوقي من خلال الإحصاء و التقدير من خلال جهاز مركزي مهما كانت كفاءة .

كما أن مشروع خريطة أولويات مصر يهدف أيضا الى خلق روح بين السلطة التنفيذية و المواطنين في كل منطقة اضافة من خلق جسور الثقة من خلال اتجاه الدولة لتنفيذ المشروعات التي تحددها كل منطقة بدون فرض فوقي من أي جهاز اداري بالدولة .

كما يمكن لهذا المشروع المساهمة في توزيع و تحديد أوجه الإنفاق في الميزانية العامة بشكل دقيق و فعال إضافة إلي تفعيل دور المواطنين في تحديد ميزانية الدولة ، كما انه ليس ببعيدا أن البرازيل الآن تحدد ميزانية الدولة بنظام التخطيط بالمشاركة و هو أكثر النظم فاعلية في ظل مجتمع نامي .

أما بالنسبة للشق التكنولوجي ، فيمكن من خلال الحصر الدقيق يكون هناك رسم لخريطة لمصر يكون موضحا عليها كافة احتياجات لكل منطقة بالجمهورية إضافة إلى معلومات دقيقة حول ما تتميز به أو البعد الاجتماعي و التكوين لأهل المنطقة أو التعليمية أو الثقافية ، كما يؤكد حزب الإصلاح و التنمية أن الاستخدام للتخطيط بالمشاركة سيؤدي إلى دقة و فاعلية الخطط إضافة إلى وضوح و دقة المعلومات و هي اللازمة لأي تخطيط استراتيجي أو تنمية مرجوة .

كما أن من ثمار هذا المشروع ، إقامة شبكة معلومات قومية للتنمية المحلية تغطي الكيانات الرئيسية بالمحافظات وتتجمع في وزارة التنمية المحلية ، قابلة للتوسع والتطور قادرة على التعامل مع شبكة المعلومات الدولية ، وشبكات المعلومات المحلية ، و تحقيق قدرات ذاتية لضبط حركة المكون المعلوماتي وتوضح مدى دقة البيانات ودلالات المعلومات وكفاءة المؤشرات المؤثرة على القرارات التنموية ، يتعامل معها المجتمع المدني والجهات الحكومية للحصول على المعلومات والإجراءات في سهولة وسرعة وكفاءة.عالية.

القدرة على التطوير المستمر طبقا لزيادة احتياجات المستفيدين وتطور التكنولوجيات المستخدمة ، ومراعاة التوسع فى الاستفادة من شبكة المعلومات الدولية الانترنت لتوظيف معطياتها لصالح المواطن.

استفادة المواطن والمجتمع المدني من التطور الهائل المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، وتقديم حلول عملية وواقعية غير نمطية للتغلب عليها و دعم ثقافة المشاركة والاستخدام الامثل لتلك المعلومات.

تعبئة الجهود واستخدام الوسائل المختلفة لدعم ثقافة المشاركة المجتمعية واستمرار قياس فعاليتها والتأكد من تطورها الايجابي الفعال المثمر و ذلك من خلال النشر المستمر لفاعليات الخريطة و استيفاء الاحتياجات .

التعرف الدائم على سير العمل و فاعلية الأجهزة التنفيذية و المجالس المحلية بكل الفطر المصري و بسهولة بالغة إضافة لتقدير مدى تلبيتها لاحتياجات المجتمع و قدرتها على تنفيذ المشروعات و تطوير مجتمعاتها .

بناء وتطوير نظم معلومات مرتبطة بشبكة معلومات وشبكة الانترنت لوزارة التنمية المحلية والمحافظات بهدف دعم متخذي القرار على المستويات المحلية المختلفة .

بناء إطار عام وخطة عملية لتوظيف واستثمار طاقات شباب الخريجين العاملين فى مراكز معلومات التنمية المحلية ودعم قدراتهم ومهاراتهم الميدانية.

الأنشطة المطلوب تنفيذها لتطوير شبكة المعلومات القومية للتنمية المحلية:-

- بناء نظام للمعلومات لدعم اتخاذ القرار لوزارة التنمية المحلية و المحافظات.
- بناء نظام للمؤشرات لمتابعة وتقييم مخرجات ونتائج وعائد التنمية المحلية .
- إعداد احتياجات ومواصفات تطوير شبكة المعلومات القومية للتنمية المحلية.
- تصميم مواقع بث الكتروني وصفحات معلومات تنفيذية فى المحافظات
- تدريب متخصص للإدارة العليا) صانعي ومتخذي القرار (والمديرين المباشرين والفنيين.
- تحليل إطار العمل الحالي وإجراءات تجميع وتدقيق البيانات وتبادلها وتنسيق العلاقة بين الأجهزة المسؤولة عن المكون المعلوماتي وتحديد المهارات المطلوب توفيرها للعاملين في تلك المراكز والأجهزة.

المرأة

مقدمة

أن حزب الإصلاح و التنمية يؤمن إيماناً شديداً بمبدأ المواطنة و من ذلك تساوي جميع الحقوق و الواجبات لجميع أفراد المجتمع و ذلك بدون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو أي شيء ، كما يؤمن الحزب بأهمية المرأة و من ذلك أهمية تفعيل دورها بالمجتمع إضافة إلى ضرورة تمكينها من أداء هذا الدور فهي أحد شركاء الإصلاح و التنمية .

فالمرأة هي الأم والزوجة والأخت والابنة .. ، المرأة المصرية شريكة الوطن و شريكة الحياة و الكفاح و التي لم تتقاعس أو تتراجع أو تنهون يوماً في أداء دورها نحو أسرتها ومجتمعها ووطنها.

و لكن و مع الأسف ووقع عليها ما وقع من مظالم وانتهاكات، وتحملت وجاهدت من أجل مصر و من أجل الحفاظ على الأسرة و هي الوحدة الأساسية للمجتمع ، واستمرت في أداء دورها نحو أسرتها و مجتمعها رغم دعاوى التخلف و التطرف التي نعيشها الآن و البعد والفهم الإيجابي لمكانة المرأة ودورها الذي أكدته جميع المناهج والأديان السماوية.

ونظراً للمكانة المتميزة للمرأة بمجتمعنا إضافة إلى دورها الأساسي في بناء المجتمع، و من ذلك كونها أحد أهم ضمانات الحفاظ على قيم المجتمع المصري و مقوماته الأساسية يولي حزب الإصلاح و التنمية أهمية قصوى لتغيير أوضاع عدة للمرأة المصرية كما يؤكد على تأكيد قيمتها الكبيرة بالأسرة و المجتمع المصري .

جاهدت المرأة كثيراً في الحصول على حقوقها ، بعض منها نالته و بعضاً آخر لم تنله ، وتقدمت خطوات وانتكست خطوات ، وفي كل الأحوال فإن المرأة المصرية لم تتراجع عن أداء دورها في تنمية وتقدم مجتمعها.

ويؤكد حزب الإصلاح و التنمية مجدداً إلى الاهتمام بجميع قضايا المرأة فالاهتمام بالمرأة هو اهتمام بالمجتمع ، وأن أي محاولة للنيل من هذا الاهتمام تحت أي دعوة من دعاوي التخلف هو عرقلة لإمكانات وطاقات نصف المجتمع إضافة إلى عرقلة أي نية صادقة للتطبيق الفعلي لقيم المواطنة و عرقلة لأي خطة إصلاح حقيقية ، فصلاح حال المرأة صالح للمجتمع بالكامل.

إضافة لذلك و منعاً لأي انتهاك لحقوق المرأة يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة مواجهة الجادة لجميع الأفكار الرجعية التي ترمي لانتقاص المرأة، وانتقاص مكاسبها ومكانتها في المجتمع، و ذلك مع الدعاوي المغلوطة التي تحاول أن تتلبس مفاهيم دينية بغرض إرهاب المرأة للنكوص عن المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع.

كرامة المرأة من كرامة المجتمع ، فمع ضرورة مواجهة الفكر المتطرف المنتقص من إمكانيات و حقوق المرأة يجب أن يتم العناية بوضع ومفهوم موضوعي حول استخدام أنوثة المرأة في المنتج الإعلامي بأنواعه ، والتصدي لكافة المواد الإعلامية التي تشوه صورة المرأة أو تتعامل معها كسلعة بغرض الإغراء ووضع مفهوم و ميثاق يحد من هذه الاستخدامات المهينة لكرامة المرأة المصرية .

حال المرأة الحالي بالمجتمع :

- تعداد الإناث بجمهورية مصر العربية يقترب من 50 % من تعداد السكان الإجمالي .
- نسبة النساء المشاركات في سوق العمل تقترب من نسبة 21 % من إجمالي سوق العمل .
- نسبة الأمية لدى النساء تصل إلى 64% من إجمالي عدد النساء في مصر .

النتائج

- 1 - عدم تمثيل النساء إلا لنسبة 20 % من سوق العمل و هي لا تتناسب مع تمثيلهم بالمجتمع.
- 2 - نسبة الأمية لدى النساء أعلى من نسبة الأمية لدى الرجل .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة ملحة للتالي :

1 - المرأة و المشاركة في الإنتاج و التنمية :

- 0- الاهتمام الشديد بمحو أمية النساء ، و نظراً لان الأم هي المسئولة عن الرعاية و التربية و القيم للأجيال المتعاقبة فانه من الأحرى الاهتمام الشديد بتعليم النساء و ذلك بغرض التمكن من إعداد أجيال المستقبل ، فالأم مدرسة إن أعدتها أعددت شعب طيب الأعراق .

- تمكين المرأة من العمل و المشاركة في المجتمع و يأتي ذلك من خلال التمييز الايجابي بوضع نسبة للوظائف للنساء و تكون بحد ادني 30 % من جميع الوظائف الحكومية .

- و نظرا لأن حرية الانتقال و سهولته يتمتع بها الرجال بنسبة أكبر من النساء و نظرا لاحتياج الأسرة المصرية للأم و ذلك في التربية و الرعاية للأسرة ، فان حزب الإصلاح و التنمية يرى ضرورة تظافر أجهزة الدولة لتفعيل دور المرأة في عملية الإنتاج و من ذلك فتح مجالات للعمل بفروع إنتاجية أخرى لا تحتاج للتنقل و الابتعاد عن وحدة المجتمع الرئيسية و المسؤولة عن رعايتها و هي الأسرة ، و الاتجاه نحو خلق مشروعات صغيرة متاحة للتنفيذ بالمنازل و القرى على أن تكون مرتبطة بإمكانيات هذه القرى و توفر عناصر الإنتاج اللازمة لهذه المشروعات بها و أيضا يجب الاهتمام الشديد بالشق التسويقي لهذه المنتجات ضمانا لحسن سير العملية الاقتصادية من هذه المشروعات و توفير المقابل المادي المجزي منها .

- كما يرى الحزب ضرورة تبني التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق المرأة، وتنظم علاقتها بالعمل في حالة الولادة وتربية الأطفال .

- أحقية المرأة في الحصول على إجازة وضع مدتها 90 يوماً بأجر كامل، مع التأكيد على عدم جواز تشغيل المرأة خلال الـ40 يوماً التالية للوضع إضافة إلى حق المرأة العاملة في الحصول على فترتين للراحة لإرضاع طفلها خلال الـ18 شهراً التالية للوضع.

- ضرورة للتوسع في جهود تنظيم الأسرة باعتبارها قضية حيوية لمستقبل البلاد وضمان الحياة لشعبها، وذلك من خلال خطة قومية محكمة تشارك فيها كافة أجهزة ومؤسسات الدولة الصحية والاجتماعية والدينية ومنظمات المجتمع المدني.

- وجوبه تمتع المرأة العاملة بجميع المزايا والأحكام المنظمة لعمل وتشغيل العمال دون تمييز، مع عدم الإخلال بالقواعد الخاصة بالمرأة والمتعلقة بعمل النساء في حالة توفيرها ل ضمانات أو مزايا أكبر إضافة إلى عدم تشغيل المرأة في الأعمال الضارة صحياً أو أخلاقياً أو في الأعمال الشاقة.

- ضرورة شمول هذه الأحكام والمزايا المنظمة لعمل المرأة مؤسسات القطاع الخاص و القطاعات غير الرسمية أو في الريف أو في الخدمة المنزلية .. إلخ، و المحرومة من التمتع بأية حماية قانونية أو أي حقوق عمالية أو أي خدمات تأمينية.

2 - المرأة و المشاركة السياسية :

رغم مرور سنين عدة على حصول المرأة المصرية على حقوقها السياسية و التي تزامنت مع الحركة العالمية لتحرير المرأة بجميع دول العالم ، حصلت المرأة على الحقوق و مثلت مجتمعاتها سياسيا و نيايبا و أصبحت وزيرة و قاضية و نائبة بالبرلمان و رئيسة للوزراء و رئيسا للجمهورية بجميع دول العالم المتقدم و باتت حبيسة الفكر المتخلف و دعوى التهميش بالمجتمع المصري كما لم تستطع تحقيق نفس النتائج لأقرانها بجميع دول العالم .

و من ذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية و نظرا للظروف الحالية من التأخر الثقافي الذي يعيشه و الوطن و ذلك بسبب زيادة تأثير التيارات الرجعية على المجتمع المصري و التي وجدت الفقر و التعليم الغير مناسب و الجهل وقودا لها ضرورة ملحة لاتخاذ سبيل التمييز الايجابي للمرأة سياسيا و ذلك تمكينا لها من أداء هذا الدور نحو المجتمع .

و يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة إيجاد مكانا بالبرلمان للمرأة و من ذلك تفعيل مشروع الحزب لقانون الانتخاب و الذي يشرح الحزب فيه طريقة التمييز الايجابي للمرأة بجميع أنحاء مصر لتصل بذلك إلى تمثيل بالبرلمان و المجالس النيابية إلى 25 % من المقاعد و هو اقل تقدير لازم لها و هو النسبة التي تتيح لها التعبير عن نفسها و عن قضاياها بشكل فعال و سليم .

تفعيل دور المرأة بمؤسسات المجتمع المدني و تمكين هذه المؤسسات من أداء دورها السليم نحو رعاية أحوال نساء مصر ، و من ذلك الاهتمام الشديد بالقضايا التي تختص بالتعديلات الجسدية من الأزواج و منع العنف المنزلي و تجريمه ، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل دور القانون و اللوائح للمؤسسات تجاه أي عمليات تحرش جنسي من أي نوع أو اضطهاد و إضافة العقوبات الرادعة لذلك ، التأكيد على حقوقها العامة بالأسرة و سن التشريعات اللازمة لذلك بأسرع وقت ممكن حيث أن حقوق المرأة باتت احد أهم القضايا المثارة من المجتمع الدولي و التي تتهم مصر باغفال هذه الحقوق ، كما لا يجب أن توضع مصر في هذا القلب و هي من أول بلاد العالم التي نادت بحقوق الإنسان عامة و حقوق المرأة خاصة .

3 - حقوق الإنسان و حقوق المرأة :

كانت مصر من الدول المتفقة و المصدقة لجميع مواثيق حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة و من ذلك مواثيق :

- الاتفاقية رقم 100 لسنة 1952م بشأن حماية الأمومة.

- الاتفاقية رقم 100 بشأن المساواة في الأجر عند التساوي في العمل.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1982م) .

و بذلك تكون مصر أقرت بما ورد بهذه الاتفاقيات مثالا للحق في العمل والمساواة مع الرجل ، الحق في نفس فرص التوظيف وتطبيق نفس المعايير في الاختيار، الحق في حرية اختيار المهنة والعمل والحق في الترقى وفي التدريب ، الحق في الضمان الاجتماعي ، الحق في الرعاية الصحية والسلامة المهنية ، الحق في حماية وظيفة الأمومة والإنجاب ، حظر فصل العاملة بسبب الحمل أو إجازة الوضع و من ذلك أيضا توفير حماية خاصة للمرأة خلال فترة الحمل.

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية الاهتمام الشديد بالتطبيق لهذه الاتفاقيات بالكامل و هذه العهود ضمانا لحقوق المرأة و تماشيا مع عهود و اتفاقيات حقوق الإنسان و من ذلك إجبار القطاع الخاص على الالتزام بهذه اللوائح و المعاهدات و عدم الحياد عنها تحت أي مبرر .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية انه بغرض توفير الرعاية للمرأة و الحماية بكونها الطرف الأضعف بالمجتمع ضرورة إنشاء وحدات و هيئات مشتركة بين الدولة و المجتمع المدني تختص بتقديم البلاغات من النساء المعرضات لأي انتهاكات و حمايتهم بقوة القانون تجاه هذه الانتهاكات للحقوق و التي كفلها الدستور و القانون المصري و معاهدات و مواثيق حقوق الإنسان و أيضا إضافة جميع الصلاحيات لمحكمة الأسرة و تمكينها من أداء دورها القضائي بكل سرعة و نجاح لفض أي نزاع قد ينال من الأسرة المصرية أو المرأة المصرية ضمانا لصالح الأسرة و هي الوحدة الأساسية بالمجتمع .

و لذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة تطوير و تحسين بعض

الأوضاع القانونية للمرأة و مثالا لذلك :

- وضع قوانين الأسرة محل الاهتمام و التطوير الدائم وخصوصاً قانون الأحوال الشخصية .

- تأكيداً على ضرورة الترابط الأسري لبناء المجتمع يرى حزب الإصلاح و التنمية إعادة النظر حول قانون الجنسية و من ذلك إعطاء حق للزوج الأجنبي لمصرية الحصول على الجنسية عند رغبته لذلك إضافة إلي ضرورة توفر شروط الإقامة بمصر لهذا الزوج و ذلك أسوة بقوانين الدول المختلفة .

- التأكيد على ضرورة سرعة إنهاء أي إجراءات قضائية قد تختص بها محكمة الأسرة أو غيرها من المحاكم ، وهي الإجراءات التي تكون المرأة غالباً ضحية لها و من ذلك كونها الطرف المتضرر من إطالة مدة أي نزاع اسري .

- حماية المرأة و وضع عقوبات رادعة لذلك بالقوانين الجنائية ضمانا لحقوق المرأة في حالة ذلك إضافة إلى الحد بقوة القانون من التعسف في استخدام الطلاق .

- ضرورة العمل على توعية المرأة بالقوانين التي تحكم حياتها ، ووجوب أن تعي المرأة جميع حقوقها التي كفلها الدستور والقانون.

التنمية الثقافية

مقدمة :

يؤمن حزب الإصلاح والتنمية بأن التنمية الثقافية مفهوم مبتكر من مفاهيم العمل الاجتماعي في مدلولاته الشاملة التي تتسع لشتى أنشطة الحياة الإنسانية، والتي تشمل مختلف مناحي الجهد البشري.

اقترن ظهور هذا المفهوم بحركة اليقظة الفكرية الحديثة، وتبلور بصورة واضحة مع تطور رؤية المجتمع الدولي إلى رسالة الثقافة في الحياة، ودورها في بناء المجتمعات المعاصرة، حتى صار هذا المفهوم اليوم من قواعد تقدم الشعوب، ومن ثوابت السياسات الثقافية والاجتماعية في الدول التي تجعل من التنمية هدفاً رئيسياً من الأهداف الوطنية التي تعمل من أجل تحقيقها.

إن التنمية الثقافية، هي المعادل الموضوعي لتنمية المجتمع ثقافياً، ولتنمية الثقافة اجتماعياً واقتصادياً، لتكون الثقافة عنصراً فاعلاً في تطوير آليات النمو، وتدعيم المجهودات التي تسخر للنهوض بمستويات الحياة، وترقية الإنسان، للرفع من قدراته، ولتحسين أوضاعه في المجتمع.

ولذلك فإن للتنمية الثقافية مفهوماً واسعاً في نطاق التنمية الشاملة التي تقوم على ثلاث

قواعد رئيسية هي:-

1 - إقامة العدل، في مدلولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكريم الإنسان بحفظ حقوقه كاملة، وتعهده بالتنشئة الصالحة والرعاية المتكاملة، والأخذ بمناهج العلم في التفكير والتخطيط لطرق التقدم، ولوسائل التطور، ولأساليب الرقي في المجالات كلها ، مع الوضع في الاعتبار أن التنمية عملية متكاملة العناصر، مترابطة الحلقات، متصلة الأسباب، مطردة المراحل، وذلك للتداخل القائم بين مختلف العناصر التي تتكون منها عملية البناء الشامل للمجتمع.

2 - وفي هذا السياق، فإن التنمية الثقافية قاعدة متينة من أسس التنمية الشاملة المستمرة، لا تقوم إلا بها، ولا تؤدي دورها إلا من خلالها، ولا تنتج إلا إذا كانت الثقافة مثمرة

ونحن نرى أن التنمية الثقافية في مصر يبدو أنها لاتجاري مثيلتها الاقتصادية في مجتمع يسعى للتطوير بشكل كبير فليتنا نسمع عن مشروع ثقافي في مقابل كل مشروع اقتصادي أو اجتماعي، كل ما نملكه حول الثقافة في مجتمعاتنا هو تظاهرات ثقافية لا تعدو كونها فعاليات تنتهي وتنسى بانتهاء الحدث .

فكرة التنمية الثقافية فكرة عظيمة وضرورية للبناء الاجتماعي ففي التنمية الثقافية تتغير المسارات الاجتماعية نحو الأفضل ويمكن من خلالها أن ندير العمليات الفكرية للمجتمع بطريقة ايجابية بل نستطيع من خلالها قراءة المستقبل وإدارته بطرق سهلة .

التنمية الثقافية وحتى لا تؤخذ الفكرة التي نطرحها بشكل خاطيء هي ليست التعليم أو الاقتصاد ، التنمية الثقافية هي منهجية تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوله في النهاية إلى أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع ويتفاعل معها الأفراد بأساليب متفاوتة ولكنها في النهاية عنصر أساسي في تحديث إدراكهم عن الواقع الاجتماعي من حولهم .

ولكي تكون الصورة قريبة فإن تنمية الثقافة المعنية هنا هي قدرة المجتمع على تطوير آليات لتحقيق الوعي الكافي ولجلب المجتمع للتفاعل مع الثقافة بمضمونها الاجتماعي ومنتجاتها بما يضمن تحقيق المجتمع لمتطلباته الفكرية الحقيقية.

نحن نعاني من حساسية مفرطة من مدلول الثقافة والسبب في ذلك إننا نتجاهل الكثير من إسهاماتها، لذلك نحن نعرف وجهها واحدا من الثقافة المجتمعية هذا الوجه غالبا غير مكتمل لدينا مع العلم أن حساسية الاقتصاد والتعليم على سبيل المثال هي اكبر أثرا على الحياة الاجتماعية حال تأثيرها سلبا الواقع .

التنمية الثقافية لا تكتمل دون مساهمة الأنساق الاجتماعية الأخرى سواء التربوية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وإذا غابت هذه الأنساق عن مساهمتها الاجتماعية خلقت هوة ثقافية في المجتمع بين الأفراد وبين تلك الأنساق .

الحقيقة القاسية أننا ندخل الآن في مسار تتداخل فيه معنا العولمة لتشكيل الثقافة لدينا وتكوين الأنشطة الفكرية التي يمارسها المجتمع، هذه العولمة إن لم نستطع استضافتها بطريقتنا الخاصة ووفق إمكانياتنا فهي ستحل علينا بطريقتها وبأسلوبها الذي تراه هي وليس ما نراه وهنا مكنم الخطر .

التنمية الثقافية والفكرية أهم كثيرا من أي تنمية بما فيها التنمية الاقتصادية ولكن مشكلتها أنها لا تحدث ولا يمكن دفعها دون إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وهذا يمنحنا حقيقة تقول إن إغفال التنمية الثقافية في ضل سلسة التنمية المتلاحقة سيكون له من الآثار السلبية كما لو لم تحدث تنمية اجتماعية شاملة .

هذه الفكرة ليست مجازفة من اجل دعم التنمية الثقافية ولكنها حقيقة واضحة فكثير من المجتمعات التي تعمل على تنمية نفسها في مجالات معينة وتغفل ذلك الجانب الثقافي المجتمعي تفاجأ بأن احتفاء مجتمعها وأفرادها بتلك التنمية يظل محدودا وغير مقنع، والسبب أن تلك المجتمعات التي جلبت لها التنمية الكثير من مقومات الحياة الحديثة لم تتعرض إلى تنمية ثقافية وفكرية تجعلها تقدر كل تلك الجهود المالية والتخطيطية التي بذلت في سبيل جلب تلك التنمية إلى ذلك المجتمع .

التنمية الثقافية اليوم وهي مطلب أساسي لردم الهوة التي تبني بين مقومات النمو والتحديث الاقتصادي والتنظيمي في المجتمع فالمجتمع القادر على تحقيق مقومات النمو بشكل سريع ليس بالضرورة أن يكون قادرا على منهجية التعامل مع هذا التحديث من خلال خلفيته الفكرية والثقافية لذلك هو بحاجة للتنمية الثقافية .

و لذلك يرى الحزب التالي :

- التخطيط محكم لإدارة عمليات الثقافة في المجتمع بما يتوافق مع متطلباتنا المحلية وبتكيف مع الثقافة العالمية التي أصبحت وبفعل العولمة واقعا لا نستطيع الخلاص منه ولا حجب .

- النظر بعين الاعتبار لنظام العولمة ، فكما نعتقد أنها ليست إلا عملية لإعادة لبناء ثقافة العالم وفكره في جميع المجالات بما يحقق متطلبات الحضارة والنمو السريع في التقنية القادمة من المجتمعات الغربية والمستهلكة في باقي دول العالم .

كما أن هذا النمو سيعيد تعريف الكثير من قضايانا الفكرية والاجتماعية بطرق اكبر من قدرتنا على التخلص منها، لذلك نحن نتوقع أفكارا مختلفة سوف تجد لها مكانا في المجتمع وبين أفرادها ولن يكون لدينا القدرة على منع أو حتى التخفيف من ذلك التيار الجارف للعولمة الذي يتدفق عبر الفضاء ولا يمشي على الأرض

فيؤكد حزب الإصلاح و التنمية على ضرورة عدم إغفال هذا المد الثقافي الغربي و الذي لن يحول عنه سوى تمسك المجتمع بمبادئه و ترسيته و ذلك بشكل متكامل و منذ السنوات الأولى للتعليم و البناء الفوري لجيل ينتمي لثقافة مصرية خالصة .

- إن من اكبر الأدلة على تأثير العولمة وبداية بروزها الاجتماعي هي تلك الظواهر المرتبطة بمتابعة الإنتاج العالمي من الأفلام السينمائية، في مجتمعاتنا هذه الظواهر أصبحت جزءاً من التكوين الثقافي للمجتمع وبدأنا نسمع أن من دوافع السفر والتنقل ما هو مربوط بمشاهدة أحدث الأفلام العالمية في دور السينما القريبة منا، هذا مثال بسيط يتشابه معه البحث مثلا عن الكتب والمكتبات وعن المؤسسات الثقافية الراعية للأنشطة الفكرية .

فيجب من ذلك إن أردنا الحفاظ على قيمنا الاتجاه لتشكيل الوعي الثقافي المصري بنفس الوسيله من خلال الاهتمام بحملات التوعية العامة و الاهتمام بالإنتاج السينمائي المصري الخالص الذي يعبر عن قيمة أو فكره أو يرفع روح الوطنية و الأخلاق .

- العالم اليوم يتغير والمجتمعات تتغير والظروف الاقتصادية سوف تستمر بضغطها العالمي على المجتمعات لعدة سنوات قادمة لذلك يجب أن تحظى التنمية الثقافية بقدر كبير من الاهتمام من اجل مساعدة المجتمع فكريا على مواجهة الأزمات الاقتصادية والتحولات العالمية .

المزيد من المساحات المفتوحة في الثقافة وممارستها وجعلها معبرة عن الواقع الاجتماعي يعتبر مطلباً أساسياً لكي نردم تلك الهوة الثقافية التي قد تحدث في واقعنا الاجتماعي .

التغير الذي نراه الآن لدى كثير من الأفراد وخصوصا الشباب منهم من ممارسات نطلق عليها بأنها غربية هي في حقيقتها ليست عمليات تقليد هوجاء بل هي ثقافة جديدة يستقبلها المجتمع وسوف ينشأ عليها هؤلاء الشباب وتصبح جزء من تكوينهم الفكري وقد ينقلونها إلى أبنائهم مستقبلاً لذلك يبقى السؤال المهم: ما هي الكيفية التي يجب أن نطور من خلالها مشروعات ثقافية تستوعب الأبعاد الاجتماعية وتتكيف مع الواقع العالمي..؟ .

- الكثير من المجتمعات في العالم المماثل لنا لن تكون قادرة على إدارة ثقافتها إذا لم تستوعبها من خلال مشروعات وتنمية ثقافية تنطلق من بناء لمشروعات فكرية ومشروعات فنية ومشروعات إبداعية وثقافية تستوعب الثقافة العالمية وتتكيف معها بطريقة ماهرة بدلاً من تركها والتظاهر بحجم تأثيرها .

الكثير من المجتمعات في العالم ليس أمامها خيار فلن تصبح قادرة على إغلاق الفضاء بأفكار تقليدية فالكثير من مقومات الحياة الثقافية والاجتماعية يجب أن تتعرض للتطوير.

الكثير من الحساسيات يجب أن تزال من طرق التطوير الثقافي فليس أمام الكثير من مجتمعات العالم من خيار للسكوت ثم انتظار المفاجآت الاجتماعية والتي غالباً لن تخرج عن مسارين فهي إما تطرف إلى اليمين (إرهاب) أو تطرف إلى الشمال وهذا ما يجب على المجتمع أن يتخلص منه عبر خطط تستوعب الحياة الثقافية وتعمل على تنميتها، ففي التنمية الثقافية يتحقق الوعي الاجتماعي وتتضح أهمية المجتمع الثقافية ويتم تقدير التطوير والنماء الذي يتحقق في المشروعات الاقتصادية والتربوية وغيرها.

إن الحالة الراهنة للأدب والفنون المصرية بمختلف أوعيتها وقوالبها من الكتاب والقصيدة واللوحة .. إلي الفيلم والمسرحية والمسلسل الإذاعي والتلفزيوني .. الخ ينبغي أن تكون محلاً لنقاش وحوار جاد يشارك فيه كل المثقفين والمبدعين المصريين، ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالتقرير العربي الأول للتنمية الثقافية والذي قامت بإعداده مؤسسة الفكر العربي مؤخراً في 15 نوفمبر 2008 م حتى يمكن الوصول إلى آليات وحلول لتطبيقها أو علي الأقل اتخاذ بعض الخطوات لوضعها موضع التنفيذ.

برنامج التعليم

مقدمة

سوف يظل موضوع التعليم في مصر على رأس القضايا التي تحتاج إلى جهود فكرية وعملية وميدانية، لما له من تأثير كبير على حاضر الأمة ومستقبلها ، فتنمية الإنسان هي مبغى التنمية الرئيسي و العنصر الأهم في أي عملية إصلاح منشودة .

لذا اعتمد الحزب في إعدادة لبرنامج التعليم والبحث العلمي على دراسات ميدانية من خلال انعقاد اجتماعات مع المتخصصين في العملية التعليمية والطلاب وأولياء الأمور وأيضا من خلال حوارات و نقاشات و أطروحات بالمنتديات الاليكترونية على شبكة الانترنت والاستعانة ببعض الأبحاث العلمية في هذا الشأن و الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير التعليم، والتخطيط الجيد للعملية التعليمية .

وذلك للوصول إلى نتائج واقعية وتشخيص حقيقي لكل مشكلات المنظومة التعليمية لإعداد برنامج على أسس عملية وموضوعية قابلة للتنفيذ ، و يرى الحزب أن برنامج إصلاح وتطوير التعليم ينبغي أن يقوم على أساس أنها منظومة متكاملة تتنوع فروعها، لكنها تتكامل في النهاية لتخدم خطط التنمية التي يحتاج إليها المجتمع وإذا كان البحث العلمي أثبت أن 80% من عقل الإنسان يتكون في السنوات الخمس الأولى من حياته، وأن 10% تتكون حتى العام السادس، بينما تتكون الـ10% الباقية من خلال التجارب والمواقف والخبرات التي يمر بها الإنسان في حياته، فإن ذلك يعني ضرورة التركيز على تلك الفترة الأولى، بتوفير كل وسائل الرعاية الصحية والرياضية والغذائية .

وبعد البحث الميداني واستخلاص النتائج للتعرف على العقبات التي تعوق العملية التعليمية

في مصر تم استخلاص الآتي :

- زيادة أعداد تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات مقابل نقص أماكن التدريس المناسبة والتجهيزات التعليمية إضافة إلى نقص الأساتذة والمعلمين .
- عدم الاهتمام بدور الحضانة وقيام القائمين على هذه الدور بتعيين موظفات لم يتم تأهيلهن تربويا أو حتى إعداد مناهج تربوية لهذه المرحلة والتي تعتبر من أهم مراحل التنشئة على الإطلاق حيث تتكون خلالها الشخصية السوية كما تعتبر هذه المرحلة هي الفترة الذهبية لتنمية الطفل وإطلاق جميع طاقاته الإنسانية والإبداعية الكامنة

- عدم الاهتمام بالصحة النفسية والتنشئة السليمة للطالب في جميع المراحل التعليمية مما قد ينتج عنه طالب ذو طابع نرجسي تتنامى وتتعاظم بداخله آفة (الأنا) أو طالب يفتقد إلى الثقة بالنفس أو طالب ذو ميول عدوانية نتيجة عدم الاهتمام بالتنشئة النفسية السليمة للطفل ... إلخ

- ضعف تأهيل المدرسين والأساتذة على النحو الذي يمكنهم من تحقيق التطوير اللازم في العملية التعليمية والتربوية هذا بالإضافة إلى عدم تفرغ المدرس لأداء مهمته التعليمية حيث يتم تكليفه بأعمال أخرى مثل (رجل أمن بوابة المدرسة أو مشرف دور أو عضو لجان المشتريات ... الخ)

- جمود المقررات الدراسية وعدم تحديثها في إطار الحركة المتسارعة في تقنية العلوم الحديث و عدم الاهتمام بالبحث و التطوير المستدام .

- عدم توافر المكتبات أو المراجع الكافية و اللازمة للتمكين من الدراسة السليمة و ذلك في المدارس والجامعات بالشكل الذي يساعد الطالب والأستاذ على الاستفادة منها معرفيا وفكريا .

- خلو الكتاب الدراسي من أي ابتكار أو تطوير أو أي اتجاهات بحثية و عدم وجود وجهات نظر قابلة للنقاش والحوار .

- ضعف التمويل المالي اللازم لحسن سير العملية التعليمية , و تهالك الأجهزة والمعامل والمختبرات دون أي إحلال وتجديد بجميع مدارس مصر , إضافة إلى تهالك حالة المنشآت التعليمية .

- تعيين معلمين غير مؤهلين و عدم الاهتمام بالتدريب المستمر للتواكب مع تطورات معطيات العملية التعليمية على كافة المستويات , إضافة إلى عدم وجود أي حوافر لهم مما يجعلهم عرضة للحوج و الاحتياج .

- الدروس الخصوصية التي تعد بكل المقاييس جريمة تعليمية , لا تكاد توجد في أي دولة من دول العالم و انصراف الطلاب عن الانتظام في الدراسة بالمدارس وتحولهم إلى طلب المعونة من مدرسيهم أو آخرين غيرهم يمارسون تجارة "الدروس الخصوصية" بكل آثارها السلبية التربوية والاقتصادية، وتدميرها لوظيفة المدرسة والدرس

- إعداد اختبارات الطلاب من دون أن يبقى منها أي أثر يسهم في تطوير قدراتهم الذهنية وبناء شخصياتهم.

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية التالي :

- 1 - ضرورة ملحة لتفعيل برنامج إصلاح وتطوير التعليم كما ينبغي أن يقوم على أساس أنها منظومة متكاملة تتنوع فروعها، لكنها تتكامل في النهاية لتخدم خطط التنمية التي يحتاج إليها المجتمع و يجب أن يكون عاما وشاملا وان يكون مستمرا ومتواصلا لا يخضع لظروف معينة وكذلك تطويرا نوعيا متجددا قادرا على التكيف مع كل المتغيرات والاحتياجات
- 2 - بدون مواطن متعلم تعليما جيدا لا يمكن الدخول في دائرة المنافسة ضمن مناخ العولمة والاقتصاد العالمي ولذلك يجب الحرص على ربط التعليم بالتنمية.
- 3 - العمل على تطوير برامج التعليم بغرض تنمية مهارات التفكير الناقد والاتصال والإبداع والعمل الجماعي وحل المشكلات أصبحت من المهارات الأساسية في التعليم الحديث ولذلك يجب الاهتمام بها جنبا إلى جنب مع أساسيات التعليم مثل القراءة والكتابة.
- 4 - توجيه مدارس التعليم العام إلى نظام تعليمي حديث عالي الجودة ذي مستوى عالمي يعني السعي لترسيخ أربعة مبادئ أساسية وهي الاستقلالية والمسؤولية والتنوع والاختيار.. ويرى الحزب أن هذه المبادئ الأربعة ستسهم في إرساء الدعائم التي يمكن الاعتماد عليها في بناء المستقبل التعليمي في مصر .
- 5 - ترسيخ قيم العمل الجماعي، والتنوع والتسامح وتقبل الآخر و من ذلك اعلاء لمقومات المواطنة الحقيقية و بث روح الانتماء والديمقراطية لدى المتعلم.
- 6 - التأكيد على ضرورة توفير المقومات اللازمة لتعليم مهارات الحاسب الآلي و الذي أصبح ضرورة مجتمعية و من ذلك رفع قدرة الطلاب على استيعاب والتكنولوجيا المتقدمة، والمنافسة في عالم متغير .
- 7 - ضرورة التأكيد على التزام المعايير الخاصة بالعملية التعليمية بالمواثيق الدولية والقومية الخاصة بحقوق الطفل و المرأة والإنسان عموماً.
- 8 - ضرورة الربط بين نوعية التعليم و احتياجات سوق العمل و التأكد من توافق ما يقدمه النظام التعليمي من خدمات تعليمية وتربوية مع مطالب ورغبات واحتياجات المستفيدين من تلك الخدمات.

محاور تطوير العملية التعليمية :

1 - تطوير المنهج الدراسي :

- إعادة النظر في المناهج التعليمية لتخريج المدرسين والأساتذة على النحو الذي يمكنهم من تحقيق التطوير اللازم في العملية التعليمية والتربوية هذا بالإضافة إلى تفرغ المدرس لأداء مهمته التعليمية

- إعادة النظر في المناهج التعليمية لجميع المراحل لإعداد الطالب الذي يتميز بالقدرة على البحث والإبداع و تنمية مهارات التفكير الناقد والاتصال والعمل الجماعي وحل المشكلات وتمرسه على آداب النقاش والحوار

- إضافة مادة إلى المقرر في جميع المراحل تسمى (مادة السلوك الأخلاقي)
وتقييم مستوى الطالب أخلاقيا يخضع لمعيار مستوى سلوكياته في المدرسة وتعامله مع زملائه وأساتذته وليس امتحانه في المادة والقائم على التقييم هو مدرس الدين وتضاف درجاته إلى المجموع الكلى وتعتبر مادة نجاح ورسوب
- العمل على توفير المكتبات في المدارس والجامعات بالشكل الذي يساعد الطالب والأستاذ على الاستفادة منها معرفيا وفكريا .

- اهتمام وزارة التربية والتعليم بالصحة النفسية والنشأة السليمة للطالب في جميع المراحل التعليمية لإعداد النشء الذي يتميز بالانتماء للوطن والثقة بالنفس وإنكار الذات والقيم السليمة والتمرس على العمل الجماعي و تفعيل دور المشرف الاجتماعي .

2 - ضرورة رفع كفاءة المنظومة الإدارية للتعليم :

- التأهيل للمعلم و ضرورة إعادة تأهيل المعلمين بجميع المراحل التعليمية بحيث أن يكونوا مؤهلون تربويا كشرط أساسي للتعين إضافة للتأهيل العلمي .
- إعادة النظر في أسلوب اختبارات الطلاب بالشكل الذي يكون له كبير الأثر في تطوير قدراتهم الذهنية وبناء شخصياتهم و من ذلك مراجعة فكر الامتحانات و توزيع الدرجات.
- توفير عدد اكبر من المدارس و العمل على ألا يزيد عدد تلاميذ الفصل الدراسي الواحد عن ثلاثون تلميذا مع العمل بنظام اليوم الكامل في جميع المراحل التعليمية
- التعليم حق ، فالتعليم الأساسي وصولا للثانوية العامة تعليم مجاني و إلزامي كما يجب أن يتحول إلى تعليم معرفي حتى مرحلة الثانوية العامة علي أن يؤهل الطلاب لسوق عمل متوسط ، أو بعدها الالتحاق بالجامعة من خلال مكتب تنسيق مستقل .
- يكون التعليم الجامعي مجاني للمتفوقين و بمصروفات نسبية للطلاب الآخرين مع المراجعة و الاهتمام بالبعد الاجتماعي .
- توقيع الكشف الطبي النفسي على المدرس واجتيازه له كشرط أساسي للتعين .
- تجديد وتطوير الأجهزة والمعامل والمختبرات وإحلال وتجديد المنشآت التعليمية التي تهالكت حالتها.

ففي مواجهة هذا الواقع، تظل الحقيقة الأساسية هي أن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطا ضروريا لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أنه ليس شرطا كافيا،

للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول

بها إلى المستويات المتعددة في نظم التعليم العالمية.

3 - التمويل والبحث العلمي :

- 1 - البحث العلمي مكلف، ونتائجه غير مضمونة ولكن لا غني عنه لأي مشروع تنموي، و لذلك يدعو الحزب إلي إعطاء نفقات التعليم الأساسي والجامعي والبحث العلمي أولوية في الموازنة العامة للدولة علي حساب النفقات غير الإنتاجية و توجيه دعم اكبر للعملية التعليمية لخلق مواطن متعلم و مساهم في التطوير و الإصلاح المنشود .
- 2 - ضرورة التوقف عن تنفيذ البحوث العلمية بطريقة عشوائية تسبب تكرار البحث في أكثر من مكان، وذلك عن طريق ميكنة البحث العلمي، ووضع قاعدة بيانات بالبحوث التي تم تنفيذها في المجالات العلمية المختلفة، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحثون حتى تكون نقطة انطلاق لبحوث أخرى تخدم المجتمع، وألا تكون مجرد بحوث لمنح درجات علمية، على أن يتم ربط البحوث العلمية باحتياجات المجتمع.
- 3- إعادة النظر في القوانين والتشريعات وتعديلها وتغييرها حسب الحاجة مع تحفيز القطاع الخاص على خوض مجال البحث العلمي، والسماح بالتبرعات للمراكز البحثية خصماً من الوعاء الضريبي بدون حد أقصى.

و لذلك و لمواكبة تطوير العملية التعليمية ، يرى حزب الاصلاح و التنمية ضرورة تفعيل بعض المشروعات و منها التالي

1 - المجلس الأعلى لتطوير التعليم :

أن إنشاء مجلس أعلى لتطوير التعليم أصبح ضرورة ملحة حيث أن مصر التي كانت تعتبر أحد منارات العلم على مدار العصور و على مر التاريخ ، أصبحت الآن في عداد الدول الأكثر أمية و الأقل مساهمة في التطور العالمي و الأبحاث التي تهتم البشرية .

و كان من مظاهر تلك الردة عدم وجود أي جامعة مصرية داخل أهم 100 جامعة بالعالم إضافة إلى عدم اعتراف دول عديدة بالشهادات المصرية إلا بعد المعادلة و التأكد من صلاحية الممارسة للخريجين المصريين سواء من المدارس أو الجامعات .

اختصاصات المجلس الأعلى لتطوير التعليم :

- 1 - يكون إنشائه بقرار من مجلس الوزراء على أن تشمل عضويته وزراء التعليم و البحث العلمي و وزير الصحة و وزيرة الشؤون الاجتماعية و وزير السكان ، كما يجب أن يشمل ممثلين لأولياء الأمور على كافة المستويات و إضافة إلى ممثلين للاتحادات الطلابية .
- 2 - يكون منوطا بتقديم خطة استراتيجية تشمل تطوير التعليم على كافة المحاور و محاربة الأمية على كافة المستويات .
- 3 - مسئولا على متابعة الخطة الاستراتيجية و ذلك في جميع أنحاء الجمهورية كما يكون تابعا له هيئة مفتشي التربية و التعليم .
- 4 - يهتم بالأعداد للمدرس و المنهج معا و تطويره باستمرار لمواكبة التطور العالمي .
- 5 - يختص بالبعثات التعليمية للخارج و فتح مجالات لتبادل الخبرات و المعلومات مع جميع الدول الأجنبية .
- 6 - هو المسئول عن توجيه المعونات أو ميزانية وزارة التربية التعليم في اتجاه الخطة الاستراتيجية العامة و التي عرضها رفع كفاءة التعليم .
- 7 - العمل على الربط بين احتياجات سوق العمل و نوعية التعليم و خلق البرامج و الاليات و الخطط لتطوير التعليم لخدمة حركة المجتمع ، حيث انه لا يجوز الفصل بين احتياجات سوق العمل و نوع التعليم و عدد الخريجين نهائيا .
- 8 - العمل على تنفيذ خطة لإنهاء ظاهرة التعليم التحويلي و الذي هو لا يعبر الا عن سوء الإدارة و التخطيط للعملية التعليمية المصرية و عدم توافقها مع احتياجات السوق ، مع العلم أن هذه البرامج قد كلفت الدولة من المال و الجهد مما يؤكد ضرورة إنهاء هذه المشكلة من جذورها .
- 9 - يتبع المجلس الأعلى لتطوير التعليم إدارة التفتيش الخاصة بوزارة التربية و التعليم و تعتبر جهازها الرقابي .
- 10 - التخطيط لتوفير الأموال اللازمة من ميزانية الدولة أو خارجها لتحسين حال التعليم و بناء مدارس جديدة و تطوير المدارس و الجامعات الحالية .
- 11 - يقوم بمراجعة آليات وضع المناهج و تقدير مدي الاستفادة منها و ذلك بالتعاون مع جميع أفرع وزارة التربية و التعليم و التعليم العالي .

2 - الصندوق القومي لتطوير التعليم

نظرا لنتامي ظاهرة التعليم الخاص و الذي أصبح يمثل عنصرا هاما في التعليم المصري ، و من ذلك ظهور الثراء الفاحش و السريع للقائمين على هذه المؤسسات .

و انطلاقا من أن التعليم حق ، فيجب أن يتم زياد المشاركة لهذه المؤسسات في تنمية و تطوير العملية التعليمية على أن يتم توقيع ضريبة إضافية بواقع 10 % على هذه المؤسسات و تكون لصالح المجلس الأعلى لتطوير التعليم .

كما يجب التأكد من أن هذه الضريبة لا يتم تحصيلها من الطالب بل تحصل من أرباح المؤسسات التعليمية للتعليم الخاص و ارباح المستثمرين بها .
كما يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة أن تكون هذه الضريبة الإضافية يتم إيداعها بالكامل بصندوق تطوير التعليم و التأكد من عدم المساس بها أو ذهابها لأي فرع آخر من فروع ميزانية الدولة ، حيث ان توفير التمويل هو دعامة أساسية لنجاح تفعيل دور المجلس الأعلى لتطوير التعليم .

3 - مشروع تطوير التعليم عن بعد

التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد

انتشر نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد في أنحاء العالم كنمط من أنماط التعليم بعد أن رأت فيه الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية أسلوباً عصرياً للتعليم يرفع العديد من الاعتبارات أو يحل كثيراً من المشاكل التي نجمت عن تزايد الإقبال على التعليم العالي

الخصائص والمزايا

- 1 - يساهم نظام التعليم عن بعد في تحقيق ديمقراطية التعليم باعتباره حق من حقوق الإنسان متجاوزاً حدود التعليم التقليدي المحدد بإمكانيات المكان والزمان ومستفيداً من التقدم العلمي والتكنولوجي في وسائل التعليم ونقل المعلومات
- 2 - يجعل التعليم عن بعد المادة العلمية والتعليمية في متناول الطالب حيثما كان ومتى شاء من خلال وسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة إلى التجمع في مكان واحد مستخدماً في ذلك أسلوب التعليم الذاتي كنمط من أنماط التعليم في مجالات تخصص المجتمع
- 3 - يتيح التعليم عن بعد فرصة ثانية لمن فاتتهم الفرصة بسبب الانخراط في العمل أو زواج الفتيات أو الظروف الأسرية أو التعليمية
- 4 - من خلال التعليم المستمر يمكن التعليم عن بعد العاملين من مواكبة التقدم الحديث في مجالاتهم دون انقطاع عن العمل وهو ما يؤدي إلى تنمية المجتمع ورفع كفاءة العاملين وتنقيف المواطنين
- 5 - فتح مجالات التعليم أمام الطلاب الراغبين في ذلك بدلاً من التحاقهم بالجامعات الأجنبية وإهدار موارد الدولة في العملات الصعبة التي تنفق خارج مصر
- 6 - المساهمة في حل مشكلة اغتراب الطلاب والطالبات الذين يلجأون للدراسة في الجامعات خارج محافظاتهم أو الجامعات الأجنبية
- 7 - يحقق التعليم عن بعد مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع من عدة جوانب أهمها : -

(أ) توفير برامج وتخصصات تخدم احتياجات المجتمع وقطاعاته المختلفة
(الانترنت - الحاسوب - النظم المعلوماتية - هندسة البرامج إلخ)
(ب) يتيح التعليم عن بعد للطالب اختيار البرامج والتخصصات البينية المستحدثة
التي تواكب العصر التي يرغب في دراستها و تخدم احتياجات قطاعات
متعددة في المجتمع

8 - يحقق نظام التعليم عن بعد مبدأ التعليم المستمر عن طريق إعادة التأهيل وتحديث
المعلومات مما يتيح الفرصة للدارس لتغيير مهنته أثناء حياته بالإضافة إلى اكتسابه
مهارات جديدة في مجالاته دون الانقطاع عن عمله مما يحقق الاستفادة القصوى من
الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة

9 - تخفيض النفقات على الدولة وعلى الدارس أيضا مما يخفف بعض الأعباء على
المجتمع

10 - خلق كوادر فنية قادرة على التعامل مع تقنيات التعليم عن بعد

برامج التعليم المفتوح (التعليم عن بعد) في الجامعات المصرية

أولا : بدأت تجربة التعليم المفتوح في مصر بقرار للمجلس الأعلى للجامعات في جلسته
رقم (299) في 9 / 4 / 1987 بضرورة إنشاء جامعة مفتوحة باعتبارها
وسيلة للتعليم المستمر يحقق فرصة التعليم لمن لم تمكنه ظروفه من الالتحاق
بالبرامج التعليمية الجامعية المعتادة وأيضا للتخفيف عن مؤسسات التعليم العالي
ولأفضليته عن نظام الانتساب الذي أجمع الكل على فشله

ثانيا : توجد برامج التعليم في مصر في أربع جامعات هي : -

القاهرة - الأسكندرية - عين شمس - أسيوط

وتقدمت بعض الجامعات الأخرى بطلبات لتطبيق نظام التعليم المفتوح منها على

سبيل المثال جامعة جنوب الوادي وجامعة المنيا وغيرهما

شروط القبول وقواعد نظام التعليم المفتوح بالجامعات المصرية

قرر المجلس الأعلى للجامعات شروط القبول بالتعليم المفتوح وذلك بجلساته في السنوات (

1990 - 1991 - 1992) وفي قراراته اللاحقة على النحو التالي :

1 - الحصول على الثانوية العامة أو الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها من الدبلومات الفنية

المتوسطة بشرط مضي فترة خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول عليها

2 - يقتصر القبول في برنامج الدراسات القانونية العملية على الحاصلين على الثانوية

العامة أو الأزهرية فقط وما يعادلها من الثانوية العربية و الأجنبية

3 - بالنسبة للطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية فيشترط النجاح بمجموع لا يقل 50 % من مجموع الدرجات

4 - الحاصون على مؤهلات فوق المتوسط (الدبلومات الفنية نظام السنتين أو المؤهلات الجامعية) ذات العلاقة بالدراسة فيلزمهم إحضار بيان نجاح في المقررات السابق دراستها لإمكانية حذف المواد التي لها علاقة بالبرنامج الراغب في دراسته وبحد أقصى عشرة مواد

5 - تحدد لجان قطاعات التعليم الجامعي في بداية كل عام جامعي إعداد الطلاب الذين يقبلون في كل كلية وفقا لهذا النظام على أن لا يتجاوز هذا العدد (500) طالب

6 - يجوز أن يقبل الحاصلون على مؤهلات عليا

7 - تسرى القواعد الخاصة بالوافدين على غير المصريين الذين يتقدمون للقبول بنظام التعليم المفتوح

إيجابيات التجربة المصرية :

إتاحة الفرصة لأعداد كبيرة من الراغبين في التعليم العالي (بنسبة 7 %) من الراغبين في الدراسات التعليم وأتاح فرص التعليم لمن فانتهم هذه الفرصة بسبب انخراطهم في العمل أو الزواج وأدى ذلك إلى : -

1 - تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي

2 - حل مشكلة اغتراب الطالبات والطلاب وساهم في تقليل أعداد الطلاب المسافرين للدراسة في الجامعات الأجنبية

3 - المساهمة في فتح المجالات للتخصصات المستحدثة المزدوجة والبيئية .

4 - خلق كوادر فنية قادرة على التعامل مع تقنيات التعليم المفتوح

5 - تخفيض التكاليف على الدارس والدولة

9 - الاستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في الجامعات مما يحقق أقصى عائد اقتصادي

7 - إتاحة الفرصة للعاملين في المجالات المختلفة للوقوف على كل جديد في تخصصاتهم

دون الانقطاع عن عملهم كما أتاح الفرصة للدارس لتغيير مهنته أثناء حياته طبقا

للمتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع

سلبات التجربة المصرية

1 - لم يحقق نظام التعليم المفتوح في معظم الجامعات أي قدر من التفاعل مع متطلبات

سوق العمل والتعرف على الاحتياجات المجتمعية من التخصصات والمهارات

2 - الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس في الكليات التقليدية وبالتالي لم يتم إعداد وتأهيل

- أعضاء هيئة تدريس متخصصين في نظام التعليم عن بعد
- 3 - دور المرشد الأكاديمي في جميع برامج التعليم المفتوح غير موجود والمرشد الأكاديمي Tutor يكون على اتصال دائم ومباشر بالدارسين في أوقات محددة
- 4 - لا تزال برامج التعليم المفتوح تحاكي الكليات التقليدية في أسلوب المحاضرات التقليدية وهذا يتعارض مع فلسفة وفكرة التعليم المفتوح وآلياته والتي تعتمد على التعليم الذاتي.
- 5 - اعتماد وتقييم الدارس في جميع برامج التعليم على الامتحانات النهائية في نهاية كل فصل دراسي
- 6 - قصور في التوعية الإعلامية للتعليم المفتوح وخاصة التعريف ببرامجه وأهدافه وأهميته كنمط من أنماط منظومة التعليم العالي مما أدى إلى قلة أعداد الدارسين في بعض البرامج
- 7 - هناك أوجه قصور في الأبنية المخصصة لمباشرة العملية التعليمية ولا زالت برامج التعليم المفتوح تجرى في الكليات الخاصة بالطلاب النظاميين
- 8 - لا يوجد معايير قياسية لاعتماد مؤسسة التعليم المفتوح والموافقة على بدء الدراسة في البرامج المعتمدة
- 10 - عدم وجود آلية لضمان الجودة وتقويم الأداء داخليا وخارجيا
- الرؤية التي يتبناها الحزب لإصلاح وتطوير التعليم عن بُعد
- 1 - تطوير البرامج والمقررات
- 2 - إعداد أعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المدربة على استخدام تقنيات التعليم عن بعد.
- 3 - تعديل نظام الامتحانات والتقويم بالنسبة للدارسين
- 4 - ضرورة ضبط الجودة والاعتماد
- 1 - تطوير البرامج والمقررات
- أ - ضرورة وأهمية تنوع التعليم عن بعد ليشمل البرامج النظرية وعدم الاقتصار على التخصصات النمطية والاهتمام بمجالات هامة مرتبطة بمجالات الإنتاج في الاقتصاد القومي
- ب - تصميم المقررات بما يتلائم مع نظام الساعات المعتمدة ونظم التعليم عن بعد وتقنياته واستخدام الوسائط المتعددة (Multi Media)
- ج - تحديث مستوى المقررات الدراسية لجميع أنماط التعليم الجامعي وإدخال التعديلات عليها كل ثلاث سنوات من خلال لجان علمية متخصصة

- د - إعداد كتب وإصدارات إلكترونية (على الإنترنت من خلال موقع خاص لكل كلية للتعليم عن بعد / أقراص الكمبيوتر / شرائط فيديو / شرائط كاسيت إلخ) تختص بمقررات التعليم عن بعد وتفي بمتطلباته وخاصة إجراء التدريبات والتطبيقات
- هـ - تعظيم دور التفاعل الداخلي (Interactivity) في عملية التعلم والتعليم ومنها التفاعل بين المتعلمين وبعضهم البعض
- 2 - إعداد أعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المدربة على استخدام تقنيات التعليم عن بعد

- أ - وضع نظام أو أطر لإعداد كوادر من المتخصصين والمدرسين على إعداد كتب وإصدارات خاصة ببرامج التعليم عن بُعد
- ب - تفعيل دور المرشد الأكاديمي Tutor في نظام التعليم عن بعد الذي يكون على اتصال دائم ومباشر بعدد مناسب من الدارسين عبر قنوات اتصال متعددة
- ج - تأهيل جهاز إداري وفني للتعامل مع نظام التعليم عن بعد بجميع جوانبه
- 3 - تعديل نظام الامتحانات والتقويم بالنسبة للدارسين
- أ - وضع نظام لقياس القدرات العلمية للدارس ومدى تقدمه في دراسته بعيدا عن النظم التقليدية للتقييم
- ب - تجرى الامتحانات وفقا للنظام المعمول به بالدراسة بنظام الساعات المعتمدة ولا تقتصر على امتحانات نهاية الفصل الدراسي
- ج - يكون هناك تقويم مستمر للدارس على مدى الفصل الدراسي في كل مقرر من خلال عدة تدريبات وتطبيقات تعتمد على الأسلوب الموضوعي يقوم بها الدارس على شكل تقويم ذاتي

- 4 - ضبط الجودة والاعتماد
- أ - تنشئ مراكز التعليم عن بعد آليات تقويم الأداء وضمان الجودة الداخلي على أن يعتمد من قبل جهات محايدة من خارج الجامعة
- ب - تقوم هيئة ضمان الجودة والاعتماد (جهة محايدة) باعتماد مراكز التعليم عن بعد كمؤسسات تعليمية في منظومة التعليم العالي في مصر واعتماد مقرراتها الدراسية ومتابعة تقييمها على فترات متقاربة ضمانا لاستمرار الاعتراف بها كمؤسسات تعليمية وكذلك الاعتراف بالشهادات الممنوحة منها .

لذا يؤمن حزب الإصلاح والتنمية بهذه الفكرة بعد نجاحها في دول عديدة من العالم الأمر الذي سيكون له كبير الأثر في توفير نفقات باهظة للدولة إذا ما تم القضاء على السلبات

البرنامج الزراعى

مقدمه

يولي حزب الإصلاح والتنمية أهمية خاصة للبرامج والسياسات التي من شأنها النهوض بالقطاع الزراعي وتحديث الزراعة المصرية، تماشيا مع الأهداف العامة لإستراتيجية و التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

كما أن تطوير النظام الزراعي و إعادة تخطيطه هو الطريق الوحيد للوصول لأمن غذائي للمواطنين المصريين ، و للوصول لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية التالي :

- 1 - تشجيع الاستثمار الخاص المصري والعربي والأجنبي في الزراعة، المقترن بجلب أفضل المستحدثات العالمية المتوافقة مع ظروف الإنتاج المحلي.
- 2 - الاستمرار في زيادة الإنتاج الزراعي رأسيا وأفقيا، عن طريق التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة مع الحفاظ على البيئة وصولا للتنمية الزراعية المتواصلة.
- 3 - الاستمرار في تنمية الثروة الحيوانية من خلال العمل على زيادة إنتاج البروتين الحيواني من مصادره المتنوعة، مع مراعاة الميزة الاقتصادية النسبية لكل نشاط من أنشطة الإنتاج الحيواني، وربط التوسع فيها بالأنشطة الزراعية الأخرى، والتركيب المحصولي الأمثل. وكذا زيادة الإنتاج السمكي بما يحقق الوصول بمعدل استهلاك الفرد إلى 14 كجم / سنة من خلال تطوير وتنمية المصادر الداخلية وتطوير وتنمية مشروعات الاستزراع السمكي.
- 4 - توفير التقاوي للأصناف والهجن النباتية مع الإشراف على إكثار التقاوي المسجلة والمعتمدة للمحافظة على نقاوة الأصناف وثبات صفاتها الوراثية.

- 5 - الاستمرار في تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، والاعتماد على برامج مكافحة البيولوجية المتكاملة، وتخصيص مناطق زراعية كاملة للزراعة العضوية دون استخدام أي مبيدات كيماوية من بينها منطقة جنوب الوادي.
- 6 - العمل على تحسين الجودة، مما يزيد القدرة على المنافسة العالمية والتصدير في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات المشاركة المصرية الأوربية والأمريكية واتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 7 - دعم مؤسسات البحث العلمي وخاصة البيوتكنولوجي، الإرشاد الزراعي، الائتمان الزراعي ، التسويق الزراعي، التعاونيات الزراعية والريفية.
- 8 - تطوير برامج الإرشاد الزراعي وربط البحوث بالإرشاد والتكنولوجيا في الأراضي القديمة والجديدة على السواء والتوسع في دائرة مجالات أنشطة العمل الإرشاد الزراعي، الإرشاد الزراعي النسائي، الإرشاد الزراعي الموجه للشباب، الثقافة السكانية، حماية البيئة والمحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها بالإضافة إلى الاقتصاد المنزلي والتغذية.
- 9 - تطوير حجم إنتاج الخضر والفاكهة من نفس المساحة مع تطوير ورفع كفاءة أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير، ونشر محطات فرز وتدرج وتعبئة وتبريد الخضر والفاكهة للتصدير، واستكمال إجراءات قيام بورصة الخضر والفاكهة لحماية لاقصاديات المنتجين والمستهلكين والمصدرين.
- 10 - إحداث تنمية زراعية شاملة بالأراضي الجديدة من خلال زيادة كفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة بالإقليم، ورفع المستوى الاقتصادي للأسر الريفية وزيادة فرص العمل المنتجة.
- 11 - تطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي ليقوم بدور تنموي متزايد في القطاع الزراعي، بتوفير فرص الائتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية المختلفة، من خلال إتباع طرق حديثة للنشاط

ولذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة القصوى للاهتمام بالمشروعات التي تمثل أولوية حالية و ملحة للمواطن المصري في مجال الزراعة و منها :

1 - أزمة القمح :

قد أصبح الحصول على الخبز سببا لمعركة يومية، يسقط فيها العديد من المواطنين بين قتلى وجرحى في الطوابير أمام المخازن.. هذا الوضع على الرغم من سوءه فإن من إيجابياته أنه فتح المجال لمناقشة تتجدد دائما بمصر حول أزمة القمح ووسائل علاجها.

انطلقت المناقشات من تحديد حجم المشكلة، وكانت الإحصائيات الصادرة عن مركز معلومات مجلس الوزراء خير وسيلة لذلك، حيث كشفت عن أن مصر تستورد حوالي 60% من احتياجاتها الغذائية من الخارج، كما تواجه نقصا كبيرا في بعض المحاصيل البقولية الضرورية لسد الفجوة الغذائية.

وأوضحت الإحصائيات أن القمح من أهم المحاصيل التي يتم استيرادها، ويصل حجم الاستيراد السنوي إلى حوالي سبعة ملايين طن، يليه الذرة بمقدار خمسة ملايين طن، وملليون طن زيت، وملليون طن فول مدمس الذي يمثل ركنا أساسيا على مائدة ملايين المصريين بصورة يومية.

وتأتي أهمية القمح في مصر من منطلق العادات الغذائية المصرية التي تعتبر رغيف الخبز هو أساس المائدة، ولذلك ظل تأمين الاستهلاك محليا يشكل أكبر تحدٍ يواجه الحكومات المصرية المتعاقبة على مدار خمسين عاما هي عمر أزمة القمح بمصر، حيث يصل إجمالي الاستهلاك السنوي إلى أكثر من 12 مليون طن، بينما حجم المنتج المحلي لا يزيد على 7 ملايين طن، وهو ما يفرض على الحكومة استيراد حوالي 50% من حجم الاستهلاك من الخارج.

واعتادت الحكومة المصرية على تخصيص بند مستقل في الميزانية العامة للدولة لدعم رغيف الخبز بلغ نحو 15 مليار جنيه "حوالي 3.3 مليار دولار" وفقا لميزانية 2008، ويوجد في مصر نحو 18 ألف مخبز يقدر حجم الدقيق الفاقد والمتسرب منها ما قيمته مليار جنيه سنويا.

لذا يؤمن حزب الإصلاح والتنمية برؤية كبار المتخصصين في علاج هذه الأزمة والاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنتج القمح عبر عدة محور وهي : -

1 - ضرورة التوسع الراسي في الإنتاج و استنبات أصناف عالية الإنتاجية من القمح والوصول بالإنتاجية من ٢٠ إردبًا إلي ٢٢ إردبًا للفدان، لتحقيق زيادة في الإنتاج تصل إلي مليون طن، تضاف إلي إنتاجية المساحات التي تتم زراعتها بالقمح، التي تصل إلي ٣ ملايين و ١٠٠ ألف فدان

2 - التوسع في استصلاح الأراضي الجديدة إذ تستهدف الدولة استصلاح ٣.٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧، ويمكن زيادة المساحات المزروعة بالقمح في الأراضي الجديدة بنحو مليون فدان إلي ٢.٧ مليون فدان، تتم زراعتها حاليا في الأراضي القديمة بالدلتا والوادي.

3 - ترشيد استهلاك مصر من القمح، حتى يقتصر علي الاستهلاك الآدمي والحد من عمليات الفاقد منه، التي تضيع في صناعة الحلويات والصناعات المرتبطة بها مع حظر استخدام الأقماع المحلية في هذه الصناعات علما بأن مصر تفقد سنويا حوالي ١٢% من إنتاج القمح، بسبب عمليات النقل أو التخزين ويجب ألا يتجاوز معدل استهلاك المواطن المصري ١٥٠ كيلو جراماً سنوياً بدلاً من ١٨٠ حالياً، لأن الدراسات العلمية تؤكد أن متوسط استهلاك الفرد من القمح هو ١٥٠ كيلو جراماً، وكان الفلاح المصري يخصص منذ القدم أردباً لكل فرد من أفراد الأسرة، ويتم تخزينه سنوياً من محصوله من القمح.

4 - الحد من زراعة الأرز، والتوسع في زراعة الذرة لاستخدامها في عملية الخلط مع القمح لصناعة الخبز مع مراعاة أن النسبة العلمية اللازمة لخلط الذرة مع القمح في صناعة رغيف الخبز يجب ألا تتجاوز ١٠% للذرة و ٩٠% للقمح و خلط الذرة مع القمح يهدف إلي توفير القمح، وزيادة الاكتفاء الذاتي منه، لكن يجب أن نضع خطة لصناعة رغيف مصنوع من الذرة بنسبة ١٠٠%، من خلال التوسع في زراعة الذرة وتخفيض مساحات زراعة الأرز، حتى تصل مساحات الأرز إلي مليون و ٢٠٠ ألف فدان تكفي الاحتياجات.

5 - تشجيع المزارعين علي التوسع في زراعة القمح، من خلال قيام الدولة بتقديم أسعار توريد مناسبة للمزارعين، طبقاً للأسعار العالمية، مع رفع أسعار توريد محصول البنجر كي تتوازن مع أسعار القمح، وأن تكون هناك أسعار متوازنة أيضاً بين الأرز والذرة من خلال دورات ثلاثية لزراعة القمح والذرة للحصول علي إنتاجية عالية.

6 - تذليل العقبات المالية لزراعة القمح و من ذلك تخفيض الضرائب على المزارعين و الشركات و أيضاً استمرار الدعم للأسمدة و تسهيل إجراءات استلام و تملك أي أراضي تكون بغرض زراعة القمح .

7 - تقوم الدولة بتسلم إنتاج القمح والذرة بنظام الزراعة التعاقدية، من خلال قيام وزارة التضامن وبنك التنمية والائتمان الزراعي بتقديم تسهيلات بنكية للمزارعين لتشجيعهم علي التوسع في هذه الزراعات.

8 - وضع ضوابط وآليات صارمة لضمان عدم استخدام القمح في العلف الحيواني

2 - زراعة و إعمار سيناء :

إن التنمية هي صناعة الحياة وصناعة المستقبل، وعلينا أن نعيد النظر في الأولويات، وأن تكون إعمار و تنمية سيناء أولوية قومية وهناك وجهان متلازمان هما الضرورة الملحة للتنمية سيناء، والثاني أنها أولا وأخيرا قضية أمن مصر القومي، ولا انفصال بين الاثنين .

سيناء بمقوماتها الطبيعية و مواردها الزراعية و الصناعية و التعدينية و السياحية .. هي ركن من أركان إستراتيجية مصر الطموحة للخروج من الوادي الضيق حول وادي النيل .. إلى رقعة أرض مأهولة واسعة من مساحة مصر .. رقعة تتسع لاستقبال الأعداد المتزايدة من السكان .. و احتضان الطموحات و التطلعات الكبرى لهذا الشعب .. رقعة تبنى لهذا الجيل و الأجيال القادمة.. و تضاعف من فرص العمل و النمو ، و من القواعد الإنتاجية و المراكز الحضرية .. و القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصري.

كان المشروع القومي لتنمية سيناء الذي أقره مجلس الوزراء عام 1994، يتضمن ضمن مجمل أهدافه، توطين ثلاثة ملايين مواطن في سيناء، والتي تبلغ مساحتها 61 ألف كيلو متر مربع، ويسكنها 360 ألف مواطن فقط حسب آخر إحصائية.

والمشروع انطلق قويا عام 1994، ولم يقدر له من العمر أكثر من عامين ونصف عام ثم توقف وأفرغ من مضمونه.

هذا المشروع اعتمد علي ما تزخر به سيناء من ثروات وامكانات في الموارد الصالحة للزراعة والتصنيع

وكذلك الصناعات الغذائية التي تستفيد منها نخيل سيناء، والذي لم تنشأ صناعات لاستثماره

وفي الزراعة، كان مقررا أن يتم مد ترعة السلام بكل مراحلها عام 1998، وتنفيذ خطط لزراعة 153 ألف فدان.

ومرت السنوات علي ترعة السلام ولم يتحقق الأمل.

وحين أفرغ المشروع من مضمونه، فإن ذلك أثر سلبا علي ما كان قد أقيم من بنية تحتية، تكلفت 12 مليارا من الجنيهات أي أن الأموال قد أهدرت، وكان المشروع قد تضمن مد خطوط

إن زراعة سيناء يمكن أن تكفي لسد احتياجات مصر من المواد الغذائية، والتي يصل ما نستورده منها ما بين 65% و 70% من احتياجاتها، ولكن يمكن ألا تعتمد علي الخارج في السلع الاستراتيجية كالقمح، فهناك 50 ألف فدان لو تم ربيها لحصلنا علي حصاد كبير من القمح.

هذا بالإضافة إلى أن هذا الفراغ الشاسع الخالي من العمار والخدمات، هو مناطق مظلمة.. وهذه الفراغات المظلمة تظل عنصر جذب لأعمال الإرهاب، الذي يبحث عنها مرتكبوها.

ومن جهة أخرى تقوم إسرائيل باستنزاف مياه غزة لتتضرب بعد سنوات قليلة، ويكون ذلك في حساباتها، عنصر طرد لأبناء غزة، ودفعهم نحو سيناء. بينما التعمير علي الحدود يقيم سدا بشريا وكثافة سكانية غير مستحبة لمن له أطماع.

علما بأنه كان هناك قرار بإنشاء ميناء العريش البحري، كخطوة حيوية. تعتبر روح التنمية الاقتصادية، وهو أيضا لم ينفذ.

لذا يرى الحزب :

- 1 - ضرورة إعمار سيناء واستغلالها زراعيًا الأمر الذي يسهم بقدر كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الموارد الزراعية بالإضافة إلى تحقيق عمق استراتيجي لمصر وخلق حائط صد أمام أي أطماع خارجية
- 2 - إنشاء هيئة عليا، أو جهاز مركزي، أو منصب وزير يختص بسيناء، من أجل متابعة قضية تنمية سيناء، وإعادة صياغة المشروع القومي، وفق المستجدات، والتعامل معها كقضية أمن قومي.
- 3 - عدم ترك مشاريع التنمية للمبادرات الفردية وحدها، ولابد من دور محوري للدولة، ودعم من لديه استعداد للاستثمار الإنتاجي من المصريين.
- 4 - تمليك أهالي سيناء ما لا يقل عن 25% من الأراضي التي توزع، لأنهم لا يتقبلون ما يعرض عليهم من أن يقتصر ما يحصلون عليه، هو حق الانتفاع فقط

وإذا كان هناك اختلاف بين وجهتي نظر قائمتين حول التنمية، فما الذي يمنع في مشروع قومي كهذا، من تكوين لجنة قومية تضم عددا من المهتمين من: مفكرين، وعلماء، وخبراء، لبعث الحياة

3 - دراسة إمكانية زراعة الصحارى وريها بمياه البحر

دعوة أطلقها معهد بحوث المياه في القاهرة .. للوقوف أمام شبح ندرة المياه الذي يهدد الحياة على كوكبنا.. حيث استطاع زراعة مختلف أنواع التربة الصحراوية بمياه شديدة الملوحة.. وإنتاج محاصيل غذائية من تلك الأراضي البور.

قام أحد الباحثين بمعهد بحوث المياه والأراضي والبيئة بالقاهرة بعمل دراسة أثبت من خلالها إمكانية زراعة مختلف أنواع الأراضي سواء رسوبية، أو رملية، أو جيرية بمحاصيل غذائية مثل القمح والأرز والذرة وعباد الشمس، واستخدم للري مياهها تصل درجة تركيز الأملاح بها حتى 15 ملليموز/سم (مقياس ملوحة المياه).. وذلك عبر رش المزروعات بحمض أميني مستخلص من النباتات المقاومة للملوحة يعرف بحمض "البرولين" على أن يكون تركيز هذا الحمض في المياه أثناء الرش فقط 30 جزءا في المليون في اللتر الواحد، أي 30 مليجرام للتر، بالإضافة إلى العناصر الكبرى (مثل النيتروجين والفوسفات والبوتاسيوم) والعناصر الصغرى (مثل درجة الحرارة والرطوبة وباقي الظروف) التي تحتاج إليها النباتات في مراحل نموها المختلفة.

ويتضح أنه بدراسة الخريطة الجينية للنباتات التي تتحمل قدرا أكبر من ملوحة مياه الري، تبين أن الله اختصها بتكوين نوع من الأحماض الأمينية يعرف بالبرولين، يساعدها على امتصاص كميات أكبر من المياه والغذاء المتوافر في بيئتها الطبيعية لتخفيف تركيز الملوحة بها، والناجمة عن ترسب الأملاح بخلاياها؛ نتيجة عوامل البخر وعملية النتح.

بالإضافة إلى أن تكوين البرولين بتلك النباتات يمنع تكسير البروتين داخل النبات في مراحل نموه الأولى، والتي لا يحتاج فيها النبات لتلك البروتينات، ولا يستطيع الاستفادة بها، حتى إن تكسيرها في تلك المراحل يعرض النبات للشيخوخة الممرضة والموت.

وبعد استخلاص البرولين من النباتات المقاومة للملوحة مثل الغاب، أخذت التجارب مرحلتين: أولى كانت بنقع بذور النباتات غير المقاومة للملوحة في محلول البرولين، لدراسة تأثير تركيزات الأملاح المختلفة في مياه الري على معدل إنباتها - خاصة النباتات شديدة الحساسية للملوحة مثل القمح.

ووجد أن البرولين قلل من التأثيرات الضارة للملوحة على نمو النباتات، وبالتالي قلل من تراكم الملح في أنسجة النبات، وهذا في حد أقصى من الملوحة بمياه الري يقدر بـ 15 ملليموز/سم إذا تم نفع الجذور في محلول حمض البرولين الأميني بتركيز 30 جزءا في المليون في اللتر.

أما المرحلة الأخرى للتجارب فكانت برش بادرات النبات بمحلول البرولين لمعرفة معدلات نمو النبات وامتصاصه للعناصر الغذائية من التربة أثناء فترة النمو مع تركيزات الأملاح المختلفة في مياه الري. واتضح أيضاً أن نسبة الاستفادة القصوى للنبات من ذلك الحمض الأميني تقدر بـ 30 جزءا في المليون في اللتر.

وترجع أهمية تلك النتائج ، إلى أنها تدحض الاعتقاد الشائع لدى المستثمرين في مجال استصلاح الأراضي الصحراوية بأن مياه الآبار والعيون المتوافرة في المناطق الصحراوية المترامية الأطراف على امتداد العالم الإسلامي لا تصلح إلا لزراعة نوعيات محددة من النباتات التي تتحمل درجات الملوحة العالية، وتحت ظرف خدمة شاقة عالية التقنية وفائقة التكلفة، وهو ما دفع الكثيرين من المستثمرين إلى الإحجام عن استصلاح تلك المناطق رغم توافر موارد المياه الجوفية بها، خشية أن يفاجأ بارتفاع نسبة تركيز الأملاح عن الدرجة التي تصلح للزراعة، والمقدرة

بـ 1.5 ملليموز/سم، خاصة أن الآبار التي تم حفرها سرعان ما يعلو تركيز الأملاح بها نتيجة السحب الجائر منها، الأمر الذي كان يقف عثرة في سبيل تحقيق خطط التوسع الطموحة في المساحات المزروعة وأن نتائجها لا تقف عند هذا الحد، حيث إنها توفر إمكانية زراعة السهول المتاخمة لشواطئ البحار البعيدة عن نطاق سقوط الأمطار، والتي لا تقي مواردها من المياه العذبة لزراعتها.

فيمكن تخفيف درجة تركيز الأملاح في مياه البحار، التي تتراوح ما بين 35 إلى 45 ملليموز/سم، عن طريق خلطها بالمياه العذبة أو الأقل ملوحة حتى ينخفض تركيز الأملاح بها إلى 15 ملليموز/سم، وبالتالي يمكن استخدامها في ري المزروعات عن طريق أسلوب الرش بالبرولين، وهو ما يفتح آفاقاً لا حدود لها لزراعة الصحارى المطلة على البحار والمحيطات.

فضلا عن تعظيم الموارد المتاحة من المياه الصالحة للزراعة في البلاد التي لا تقي حصتها من مياه الأنهار باحتياجاتها للري، مثل مصر وسوريا والعراق، وذلك بتكلفة بسيطة لا تقارن بتكلفة تحلية مياه البحار التي تفوقها بمئات الأضعاف.

وقد أثبتت الدراسة عدم وجود آثار سلبية على النبات المعالج بالبرولين من حيث الشكل أو الطعم أو نسب المحتويات الغذائية أو الخصائص الطبيعية للنبات مهما علت نسب تركيزه، وكذلك على صحة الحيوان والإنسان الذي يتناول النباتات المعالجة في غذائه أو يتعامل معها في مراحل إنتاجها أو تصنيعها أو تداولها المختلفة.

وإن كان من المفضل ألا يزيد تركيز البرولين عن 30 جزءا في المليون لأسباب اقتصادية بحتة، حيث ثبت بالتجارب المصاحبة للدراسة أن معدلات استفادة النبات من البرولين تتناقص إذا تم زيادة التركيز عن هذا المعدل.

ولا يتبقى بعد ذلك غير العمل على إنتاج البرولين باستخلاصه محليا من النباتات ذات القدرات العالية على تحمل الملوحة، والمتوفرة في البيئات المحلية، حتى لا تؤدي تكاليف استيراده العالية إلى حرمان بعض البلدان الفقيرة من استخدامه، حيث تصل تكلفة استيراده إلى دولار أمريكي للجرام الواحد، ويحتاج الفدان إلى 50 جراما تقريبا من البرولين لإحداث التأثير المرغوب.

الطرق

والموصلات

مقدمه

المشكلة التي نحن يصدها الآن هي مشكلة تواجه مصر بالكامل في الحضر أو في الريف مشكلة لها أثارها و أصبحت عاملا سلبيا يضعف من قدرة المجتمع الإنتاجية كما هي تهدر الوقت الثمين و احد أهم أسباب الحوادث المؤدية للوفاة أو الإعاقة .

كما أصبحت الطرق المصرية من أخطر الطرق بالعالم كما أصبح الضحايا من المصريين الأبرياء خلال حوادث الطرق تقدر بالآلاف سنويا .

و من ذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة قصوى إلى توجيه الاهتمام لمشاكل المواصلات إضافة إلى الاهتمام بتحسين شبكة الطرق و الكباري لمواجهة التغيرات في المستقبل .

كما أن توفير وسائل الأمن والراحة على الطريق مثل توفير وحدات الإسعاف، البوليس، الاتصال، البنزين، الصيانة بالإضافة إلى إنارة الطرق لإيجاد رؤية واضحة واستخدام العلامات الفسفورية على الطرق هي امور لم تعد نوعا من الرفاهية فهي اصبحت ضرورة واجبة التطبيق على جميع الطرق المصرية و تعتبر احد مقومات الطريق الامن .

كما لا يجدر بمصر ان تكون من الدول المتذيلة قائمة الاهتمام بهذه الامور و بات عدد الحوادث في مصر في العام الواحد 19500 حادثة و 6000 حالة وفاة.

محاور المشكلة :

- 1 - عدم توافر شبكة طرق مناسبة و آمنة ، فالطريق المناسب و الآمن من مظهر من مظاهر الحياة المتحضرة لأي دولة ، و لذلك يجب على مصر في طريق سعيها نحو أي إصلاح أو أي تطوير هو الاهتمام بالبنية التحتية للدولة و منها شبكة المواصلات بالكامل و التي تشمل الطرق و الكباري و السكك الحديدية و المواصلات بأنواعها ، و من ذلك الاهتمام بالمعايير العالمية في إنشاء الطرق و تصميمها .
- 2 - عدم التأمين الكافي للطريق و من ذلك تأمين حياة المواطنين إضافة إلى عدم توافر نقاط الإسعاف الفعالة أو وحدات الإسعاف الطائرة مما يؤخر أي عمليات إغاثة أو إنقاذ للمواطنين أثناء الحوادث و يكون عادة الزحام هو العائق الأساسي في إنقاذ المصابين .
- 3 - صعوبة حركة التنقل بالدولة ، و تعد احد العوامل المؤثرة في أي تنمية أو إصلاح منشود فتسهيل حركة الانتقال سواء للمواطنين أو البضائع هي من أهم العناصر المؤدية إلى زيادة الإنتاج .
- 4 - المركزية الشديدة و التي أدت إلى وجود زحام غير مقبول داخل شوارع القاهرة الكبرى بل تطور ووصل إلى عواصم جميع المحافظات الكبرى أيضا .
- 5 - عدم وجود شبكة سكة حديد متطورة و مناسبة لرفع الضغط على الطرق الداخلية.
- 6 - غياب التخطيط للمدن الجديدة و شبكات الطرق المناسبة لها ، و أصبح الآن هناك ضرورة ملحة لإعادة التناصب بين حركة المرور و تصميم الطرق و حجم استيعابها للحركة.
- 7 - عدم توافر برامج صيانة دورية مناسبة و مدروسة للطرق المصرية بالكامل مما ادت الى مضاعفة الحوادث و صعوبة التنقل لجميع المواطنين .

فلذلك يولي حزب الإصلاح و التنمية أهمية لمعالجة تلك الظاهرة و المشكلة على المحاور

التالية :

1 - الإسعاف السريع " الحفاظ على حياة المواطنين " :

الحفاظ على على أرواح المواطنين هو أحد المهمات الأساسية لجميع أجهزة الدولة فلذلك يرى الحزب ضرورة ملحة لتفعيل دور الإسعاف الطائر و ذلك على جميع الطرق السريعة بجمهورية مصر العربية حيث أن عدم وجود إسعاف سريع و فعال كان أهم أسباب زيادة عدد ضحايا الطرق المصرية الحالي .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة توفير نقاط إسعاف على أعلى مستوى على الطرق و ذلك لاستيعاب حالات التي يستلزم الإسعاف السريع إضافة الى ضرورة توفير جميع الإمكانيات الطبية بهذه النقاط .

2 - التخطيط السليم :

وجوب إعادة دراسة شبكة الطرق بالكامل و تحديد القدرة الاستيعابية الآمنة و المناسبة لها إضافة إلى الدفع المساعي لجميع الطرق بغرض عمل خطة مستقبلية لإنشاء الطرق ، اضاقة إلى خطة موازية لصيانة الطرق الموجودة حاليا .

إنشاء طرق جديدة و محاور نقل جديدة يكون مراعاة التخطيط السليم للطرق بالأساليب العلمية الحديثة و بالموصفات القياسية العالمية حفاظا على حياة المواطنين .

إصدار القوانين الرادعة والعقوبات الفورية والمثال على ذلك قانون المرور الجديد والذي تم العمل به من يوم 3 أغسطس لعام 2008 ولكن الأهم من ذلك هو المتابعة من قبل الحكومة و إدارات المرور لاستمرار في تنفيذ ذلك القانون .

تنشيط صندوق لشكاوى المواطنين والعمل بجد في بحث هذه الشكاوى وإيجاد حلول جذرية لها.

إدخال نظام إشارات مرور الكترونية دون أي تدخل من العامل البشرى لضمان الالتزام. الالتزام الجدي بتطبيق العقوبات لمن يخالف هذه القواعد دون دخول المحسوبة أو الوساطة لتكون هذه العقوبات الرادعة على الوزير والغير مما يعطى نوع من الثقة ويجبرنا على الالتزام ليكون سمة هذا الشعب العريق.

تدخل الإعلام ورجال الدين والدولة للتنوعية بأداب الطريق و دور كل شخص ليكون مثال جيد للآخرين .

3 - الاتجاه لرفع كثافة الحركة عن القاهرة الكبرى و عواصم المحافظات المزدحمة :

إن التكدس السكاني داخل القاهرة الكبرى إضافة إلى الهجرة اليومية من الريف إلى القاهرة أدى إلى تكدس و زحام غير مسبوق بجميع الطرق الداخلية بالعاصمة و الذي يؤدي بدوره لإهدار الوقت الثمين و إضعاف القدرة الإنتاجية للمواطن المصري .

فيرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة نقل جميع الشركات و المصانع تدريجيا إلى خارج القاهرة إضافة إلى نقل جميع المصالح الحكومية و الوزارات إلى خارج نطاق العاصمة .

يجب إن يهتم التخطيط العمراني بإنشاء مناطق جديدة مخططة تخطيط سليم تنقل إليها جميع الشركات و مناطق العمل من العاصمة ، كما يجب وقف تصريحات الشركات أو الورش أو المصانع من داخل نطاق العاصمة .

التمييز الايجابي للمنشآت التجارية خارج نطاق قلب العاصمة و يكون من خلال تسهيل التحصل على الأراضي و الخدمات و أيضا توفير الحوافز المادية اللازمة من إعفاءات ضريبية و خلافه بغرض تحريك المنشآت التجارية الحالية من قلب العاصمة إلى خارجها على أن تعامل بالمثل جميع المراكز بالمحافظات و التي تعاني من نفس المشكلة .

التمييز السلبي للمنشآت التجارية الحالية كثيفة العمالة داخل القاهرة و ذلك من فرض ضرائب إضافية على هذه المنشآت و توجه نحو صندوق تطوير الطرق و رفع كفاءتها .

4 - تنظيم حركة نقل البضائع :

أصبحت حركة نقل البضائع من خلال شبكة الطرق المصرية تهديدا كبيرا لحياة المواطن المصري و ذلك من ظهور نوعية من الحوادث المروعة و التي تقضي بأرواح العديد من المواطنين و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة الاهتمام بإعادة النظر في معايير النقل و التامين بجميع الطرق و من ذلك :

التجديد السنوي لجميع رخص القيادة لجميع السائقين للنقل من الفئة الثانية و الأولى و يشمل هذا الاختبار اختبار للمواد المخدرة و سلامة القوى العقلية .

عدم إصدار أي رخص من الفئة الثانية و الأولى لمن لم يتخطى المرحلة الإعدادية و من ذلك ضرورة توفير الوعي اللازم لهؤلاء السائقين حفاظا على أرواح المواطنين .
الكشف السنوي على كافة سيارات النقل بكافة أنواعها لضمان عامل الأمان و السلامة لهذه الناقلات .

توفير جميع الوسائل الكاشفة عن تعاطي الخمر أو المخدرات مع ضباط الشرطة و الدوريات الراكبة و رفع حد عقوبة التعاطي للسائقين النقل أثناء القيادة إلى 3 سنوات بحد أدنى .
منع تسيير النقل في جميع الطرق الداخلية للمدن كثيفة السكان و يكون النقل ليلا فقط .
تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية و الرقابة على النقل و المواصلات .
- توفير حوافر لجميع مالكي سيارات النقل من تغيير السيارات القديمة و البالية و استبدالها من الدولة بتسهيلات لضمان سلامة هذه المركبات .

5 - الاهتمام بشبكة السكة الحديد المصرية :

- باتت مشكلة القطارات و حوادثها من اخطر المشاكل ، كما أن إهدار حياه آلاف المصريين البسطاء من خلال وسائل السكك الحديدية أصبحت ظاهرة واجبة الدراسة و الثاني ، و من أجل تطوير السكك الحديدية يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على التالي :
- استبدال الجرارات المتهالكة و التي أنقضى عمرها الافتراضي منذ سنوات و التي تؤثر سلبا على حركة السكك الحديدية و ذلك بجرارات حديثة و متطورة .
- توفير خطة صيانة مدروسة للجرارات و العربات الحالية تأمينا لها و تأمينا لحياة المواطنين عليها .
- تطوير جميع محطات القطار الرئيسية بجمهورية مصر العربية و استخدام الوسائل التكنولوجية للإدارة لهذه المحطات .
- توفير مزلقنات آمنة و متطورة و هي التي تعرض المدنيين للخطر وأيضا تعوق و تؤخر حركة القطارات و ما أكثر حوادث القطارات وأخرها حادث مرسى مطروح والتي راح ضحيتها أكثر من 51 شخص و 55 مصاب.
- منع الباعة الجائلين من ركوب القطارات و تفعيل دور المخبرين داخل وسائل النقل منعا لأعمال السرقة و توفير الأمان لجميع المواطنين .
- الاتجاه لتفعيل دور القطاع الخاص و تحويل السكة الحديد لشركة مساهمة مصرية و تتبع قطاع الأعمال لتفعيل دور القطاع الخاص و توفير التمويل اللازم لها .
- دخول القطاع الخاص بنسبة لا تتعدى 30% أو بمعنى آخر يكون شريك لفترة مؤقتة وذلك لان مشكلة القطارات هي مشكلة متراكمة وبالتالي فهي تحتاج إلى كمية أموال ضخمة تضخ إلى الآن الحكومة غير قادرة على توفيرها .
- إدخال شبكة الكترونية تربط جميع المحطات والقطارات لإيجاد نوع من الضبط الالى .
- إتاحة خدمة الحجز عن طريق الانترنت مثل الطيران وذلك للحد من التكدس في المحطات مما يعطى صورة غير حضارية .
- إعادة هيكلة وبناء وتجديد المحطات الحالية ,المزلقنات,والقضبان الحديدية بالإضافة إلى إدخال نظام الإشارات الالكترونية.
- الاستعانة بدول لديها خبرات في مجال تطوير السكك الحديدية مثل اليابان وفرنسا لتنفيذ أعلى مستوى من الرقى الاستعانة بشباب الجامعات أثناء الأجازة الصيفية لتوعية الركاب وار ثاء النظام داخل المحطات .

- الاتجاه إلى إنشاء المصانع الحديثة والمتطورة لصيانة وتصنيع قطع غيار القطارات وهذا المقترح هو أساس عملية التطوير والتحديث .
- توفير كل وسائل الأمن والحواجز المادية والتأمين الاجتماعي والصحي لكل فرد يتبع هذه المنظومة الكبيرة والتي تخدم قطاع كبير جدا من الشعب و إعادة تهيئة هذا الشخص ليكون قادر على تقديم أفضل ما عنده للعميل .

6 - بالنسبة للحافلات (الأتوبيسات)

- زيادة أعداد الحافلات لتكون قادرة على مواجهة الطلب المتزايد وزيادة القدرة الاستيعابية أو إدخال حافلات ذات أدوار متعددة خاصة في السفر بين الحافظات .
- إجراء عمليات باستمرار وتوفير قطع الغيار الأصلية للمحافظة على كفاءة العربة وأكبر مثال هي شركة الوجه القبلي للنقل والسياحة وما وصلت إليه من التدهور وشكاوى من العاملين فيها بعدو توافر وسائل الأمن .

أما داخل العواصم مثلا (القاهرة) :

- زيادة عدد خطوط المترو بشكل أكبر ، و من ذلك استمرار مشروع مترو الأنفاق ليصل إلى جميع مناطق و أطراف القاهرة .
- إنشاء الكباري والأنفاق العرضية للحد من الاختناقات المرورية .
- تهيئة الفرد العامل وتوفير حقوقه كاملة وخلق نوع من الثقة والحب بين العاملين .
- الاهتمام بوسيلة النقل النهري كوسيلة طبيعية وصديقة للبيئة وهذا يحدث من خلال تجهيز المراسي الآمنة والأتوبيسات النهرية الحديثة ليتحول من وسيلة ترفية إلى وسيلة نقل فعالة أيضا تخفف الضغط من على الطرق التقليدية

7 - النقل النهري :

- إن لمصر و السودان علاقة استراتيجية على مر التاريخ كما يجب إعارة اهتمام بالغ بتوفير جميع السبل و الوسائل لتنمية هذه العلاقات و منها توفير شبكة الطرق المناسبة و الآمنة المؤدية لهذا الغرض و من ذلك :
- 1 - تفعيل إنشاء طريق حوض النيل و الذي يبدأ من مصر إلى السودان ووصولاً لأوغندا ، و توفير التمويل اللازم له .
- 2 - تيسير النقل النهري و إنشاء المحطات اللازمة للمراقبة و الإغاثة إضافة إلى تأمين هذه العملية بالكامل بين مصر و السودان .

برنامج الموارد المائية

برنامج الموارد المائية

مقدمة

المياه هي الركيزة الأساسية للتنمية لذا يعتبر تعظيم الاستفادة من مصادر مواردنا المائية من أبرز القضايا القومية التي يجب تهتم بها مصر في الوقت الحالي لتأثيرها المباشر على حاضر ومستقبل شعبنا وأمنه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولما كانت تنحصر الموارد المائية التقليدية في مصر في نهر النيل والمياه الجوفية والأمطار و السيول وموارد غير تقليدية تتمثل في مياه الصرف الصحي المعالج والصرف الزراعي وطبقاً لأخر دراسة لجهاز الإحصاء والتي تفيد الآتي :-

1. نهر النيل هو المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه 55.5 مليار م³ تمثل 79.3 % من الموارد المائية وتغطي 95 % من الاحتياجات المائية الراهنة في مصر ويواجه النيل مشكلة خطيرة وهي التلوث الناتج عن التوسع في المشروعات الصناعية والزراعية وكذلك التلوث بالصرف الصحي .
2. تقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة في مصر بحوالى 6.1 مليار م³ / سنة في الوادي والدلتا ويمكن زيادة هذه الكمية مستقبلاً لتصل إلى 7.5 مليار م³ / سنة دون تعريض المخزون الجوفي للخطر .
3. الأمطار ليست مصدراً رئيسياً للمياه في مصر لقلة الكميات التي تسقط شتاءً حيث يبلغ حجم هذه المياه نحو 1.3 مليار م³ / سنة .
4. إعادة استخدام الصرف الزراعي من المصادر المائية التي لا يستهان بها حيث يبلغ المتوسط السنوي لمياه الصرف الزراعي نحو 12 مليار م³ / سنة يعاد استخدام حوالي 5.7 مليار م³ حالياً وهناك جهود للوصول بها إلى 9 مليار م³ عام 2017 يستفاد بها في مشروعات التوسع الزراعي .

5. مياه الصرف الصحي المعالج من المصادر المائية التي يمكن استخدامها لأغراض الري بشرط أن تفي بالشروط الصحية المتعارف عليها عالمياً حيث تبلغ كميتها نحو 2.5 مليار م³ سنوياً يعاد استخدام حوالي 1.3 مليار م³ منها بعد معالجتها في مشروعات استزراع الأراضي الصحراوية .
6. يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو 59.3 مليار م³ بنسبة 85.6 % من إجمالي الاستخدامات عام 2006 / 2007 .
7. قدر احتياج القطاع الصناعي من المياه بنحو 7.8 مليار م³ , يستهلك منها فعلياً نحو 1.15 مليار م³ عام 2006 / 2007 والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة
8. تقدر استخدامات مياه الشرب والأغراض الصحية بنحو 6.5 مليار م³ بنسبة 9.4 % من إجمالي الاستخدامات عام 2006 / 2007 ويقدر متوسط نسبة الفاقد في مياه الشرب النقية ما بين 10 . 36.5 % من إجمالي المياه المنتجة بالمحافظات والمدن الجديدة تفقد في الشبكات المتهاكلة والمنازل والمدارس والجهات الحكومية .
9. هناك العديد من المشروعات في أعالي النيل بهدف السيطرة على فقد مياهه وتدبير موارد إضافية من أهمها مشروع قناة جونجلي بجنوب السودان والذي يمكن أن يوفر نحو 4 مليار م³ في مرحلته الأولى , 3 مليار م³ في مرحلته الثانية يقسمنا مناصفة بين مصر والسودان . ومشروع بحر الغزال الذي يوفر حوالي 7 مليار م³ مناصفة بين مصر والسودان ومشروع مستنقعات موشار جنوب السودان الذي يوفر نحو 4 مليار م³ .
10. تحلية مياه البحر من أهم المحاور المستقبلية لزيادة الموارد المائية خاصة وأن تكلفتها تتناقص باستخدام التقنيات الحديثة وحالياً تبلغ موارد مصر المائية من تحلية مياه البحر نحو 0.06 مليار م³ مطلوب وصولها إلى 0.14 مليار م³ عام 2017 .
11. تعديل التركيب المحصولي القائم بما يتلاءم مع سياسة الدولة المائية والإنتاجية والتصديرية وخفض كميات مياه الري للمساحة المحصولية حيث تهدف الوزارة إلى توفير نحو 1.5 مليار م³ من المياه سنوياً عن طريق إحلال زراعة البنجر محل قصب السكر وتخفيض المساحة المزروعة أرز من 1.3 مليون فدان إلى 950 ألف فدان
12. قدرت وزارة الموارد المائية والري فاقد المياه بحوالي 35 % من إجمالي المياه المنصرفة من السد العالي أي حوالي 19.4 مليار م³ والمرجح أنها تفقد بالتسرب والبحر .
13. يمثل الفقد في قنوات الري نحو 2.3 مليار م³ سنوياً وتهدف إستراتيجية تطوير الري في مصر إلى رفع كفاءة نظم الري وصيانة الموارد المائية بالتخلص من الحشائش والنباتات المائية والتي يبلغ الفاقد الناتج من نموها نحو 0.75 مليار م³ سنوياً .

14. سياسة مصر خلال القرن الجديد هي استصلاح واستزراع 3.4 مليون فدان حتى عام 2017 للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان , وبالتالي فان مصر بحاجة إلى موارد إضافية للوفاء بمياه الري اللازمة لهذه الأراضي والتي تقدر بنحو 20.4 مليارم³ .
لذا يرى حزب الإصلاح والتنمية العمل على المحاور الآتية لضمان وجود الموارد المائية اللازمة لجميع الاستخدامات : -

1. تطوير مشروعات الري المتطور و معالجة الصرف الزراعي :
تستهلك الزراعة من 80% إلى 85% من إجمالي موارد مصر المائية , و مع الأخذ في الاعتبار رغبة مصر في زيادة الرقعة الزراعية فان انخفاض الموارد المائية للدولة يهدد تلك الخطط الطموحة . لذلك تتبنى الحملة مشروعات في مجال الري بأساليب متطورة و معالجة مياه الصرف الزراعي بالكامل .
2. العمل على تعظيم حصة مصر من مياه النيل :
تمثل حصة مصر من مياه النيل و هي 55 مليار متر مكعب من المياه المورد الأساسي من المياه في مصر . وثبات هذه الكمية منذ عقد الاتفاقية الموقعة عي عام 1959 يعد أمر غير منطقي نظرا لزيادة التعداد السكاني , و بالتالي تتبنى الحملة التعامل بمنطلق جديد في التعامل مع دول حوض النيل.
3. تقليل الهادر في شبكات المياه :
رغم أن إجمالي ما تستهلكه الأنشطة الصناعية و المنزلية من المياه هو حوالي 15% من إجمالي موارد مصر المائية فانه لا يجب إهمال هذا العنصر و النظر في كيفية تقليل الفاقد الذي يزيد عن 40% من الطاقة المنتجة من المياه النقية . و لذلك تتبنى الحملة الآتي :
- إقرار قانون فوراً يمنع الأنشطة الصناعية و التجارية مثل محطات تموين الوقود من استخدام المياه النقية و إجبارها على تركيب وحدات تنقية مياه الصرف الصحي و استخدامها في تلك الأنشطة.
- البدء الفوري في استخدام وسائل تكنولوجية في الكشف عن نقاط الخلل في شبكات المياه و إصلاحها للوصول للمعدلات العالمية و التي تتراوح بين 10 % الى 15%.
4. تحسين استغلال موارد المياه الجوفية:
تعد المياه الجوفية احد الموارد المائية لمصر , و نظرا إلى الحاجة إلى حسن استخدام و إدارة ذلك المورد لضمان استمراره , تتبنى الحملة المشروعات الآتية :
- تجريم استخدام المياه الجوفية إلى في أغراض زراعة المحاصيل و منعها عن ملاعب الجولف , حيث تكفي كمية المياه اللازمة لري ملعب جولف واحد و هي 700 ألف متر مكعب سنويا احتياجات 15 ألف نسمة.

- البدء الفوري في منع إسرائيل من سرقة المياه الجوفية في سيناء .

5. زيادة طاقة تحلية مياه البحر :

- تمثل مياه البحار 99% من إجمالي المياه على سطح الأرض , و بالتالي هو مورد لا ينضب. رغم ارتفاع تكلفة تحلية المياه إلا أن توفير المياه يعد من أبعاد الأمن القومي المصري و يستلزم توفير الموارد اللازمة لتحقيقه , و لذلك تتبنى الحملة المشروعات الآتية:
- السماح الفوري للقطاع الخاص بإنشاء محطات تحلية المياه على مقربة من المدن السياحية (شرم الشيخ و الغردقة) و السماح ببيع تلك المياه إلى القرى السياحية و الفنادق و عدم إمدادها بمياه النيل.
- توفير الموارد اللازمة لدفع عمليات البحث العلمي في هذا المجال في مصر , مع العلم إن البلدان المتقدمة قد حققت نجاح كبير في مجال تنقية المياه و لكن أبقت على هذا التقدم و اعتبرته احد أسرار الدولة.

و من هنا يطرح الحزب المشروعات الآتية لتحقيق الهدف المنشود :

1. مشروع الري الحديث :

- كما تشير الدراسات و التقارير فان الزراعة تستهلك 85% (59.3 مليار متر مكعب) من إجمالي مواردنا المائية , و نظرا لاستخدام طرق الري القديمة و هي الري بالغمر خاصة في الأراضي القديمة و التي تقدر مساحتها بحوالي 4.7 مليون فدان , فسوف تطلق الحملة إلى تحسين طرق الري في الأراضي القديمة عن طريق الآلية الآتية:
- إنشاء شركات حكومية جديدة تتخصص في الري داخل كل محافظة أو داخل كل زمام زراعي.
- تكون هذه الشركات هي الجهة الوحيدة المنوط بها توفير المياه للزراعة.
- تقدر تكلفة تطوير الري بحوالي 4000 جنيه مصري . (مع مراعاة أن التحول الجماعي إلى وسائل الري الحديثة من إنه تقليل التكلفة عن هذا المبلغ)
- تقوم الشركة عن طريق تمويلات بنكية باقتراض الأموال اللازمة لتحويل جميع الأراضي في نطاق مسؤوليتها إلى وسائل الري الحديثة و تقوم بتركيب و تشغيل هذه الأنظمة نيابة عن ملاك الأرض.
- يسدد ملاك الأرض تكلفة النظام الجديد على أقساط شهرية صغيرة (في حدود 50 جنيه عن الفدان) إلى الشركة على مدار مدة زمنية طويلة 10 أو 15 سنة و بعدها تصبح جميع المعدات ملكه , و تشمل هذه الأقساط مصاريف صيانة نظم الري.

- إصدار قانون ري جديد ينظم عمل الشركات و يؤكد على انها الجهة الوحيدة المنوط بها توفير المياه.

و للمشروع فوائد أخرى كثيرة على سبيل المثال لا الحصر الآتي :

- دفع التنمية في البلاد لما يسلمتزمه المشروع من عمالة إثناء فترة تنفيذه
- عدم تحميل موازنة الدولة أي أعباء إضافية حيث أن التمويل سيكون عن طريق البنوك .

2. مشروع التحول الزراعي :

يستهدف المشروع التحول في أنواع المحاصيل المزروعة من المحاصيل كثيفة استخدام للمياه إلى محاصيل بديلة اقل استهلاكاً بالآلية التالية :

- تحويل مليون فدان تزرع حالياً بالأرز إلى الذرة عن طريق توفير أسعار مناسبة لشراء الذرة و الأسمدة اللازمة للزراعة
- تحويل مليون فدان من البرسيم إلى القمح بنفس الآلية

3. إصدار طابع المياه :

سعيًا وراء عدم إهدار المياه في أنشطة غير حيوية و نظراً لم تحتاجه مشروعات المياه من تمويل ضخم فيجب مراعاة الأولويات في استخدامات المياه . و لذلك تتبنى الحملة مشروع إصدار "طابع مياه" يمثل رسوم تحصل على الأنشطة الترفيهية التي تستخدم المياه و في ما يلي بيان بهذه الأنشطة :

- رياضة الجولف في صورة رسوم على أصحاب الملاعب .
- الأندية الرياضية في صورة رسوم على العضوية.
- الملاهي الترفيهية و الملاهي المائية.
- الفنادق و المنتجعات و القرى السياحية

4. مشروع قانون تنظيم استخدام المياه الجوفية :

رغم عمليات التوسع في زراعة و استصلاح الأراضي الصحراوية اعتماداً على المياه الجوفية فانه حتى الآن لا يوجد قانون ينظم طرق و وسائل استخدام المياه الجوفية في مصر و إنما تندرج قوانين استخدام المياه الجوفية داخل قوانين الري الحالية أو في صورة لائحة تنفيذية . و لذلك تسعى الحملة إلى إصدار قانون ينظم استهلاك هذا المورد الهام و يشمل الآتي :

- مسح شامل لأماكن تواجد المياه الجوفية و مدى صلاحيتها للاستخدام.

- اعتبار اعتداء أي دولة على المياه الجوفية المصرية اعتداء على السيادة المصرية.

- منع استخدام المياه الجوفية في الأنشطة الترفيهية.

- تنظيم كميات المياه المسحوبة من الآبار لضمان تجددتها.

- توقيع عقوبات رادعة في حالة المخالفة.

5. مشروع زيادة حصة مصر من مياه النيل :

ينتج نهر النيل سنويا حوالي 1600 مليار متر مكعب من المياه , تستخدم دول حوض النيل منها 5% فقط و يهدر الباقي في المستنقعات و لعدم وجود بنية أساسية في دول أعالي النيل . لذا تتبنى الحملة مشروع يهدف إلى خلق إطار عام مبني على المنفعة المشتركة لجميع دول حوض النيل. و يجب أن تلعب مصر الدور الأساسي و يكاد يكون الوحيد في تفعيل إطار عام جديد لدول حوض النيل لضمان عدم دخول أطراف خارجية في الموضوع لأغراض سياسية . و لذلك تتبنى الحملة البدء الفوري في الآتي :

- إزالة جميع المعوقات أمام استكمال مشروع قناة جونجلي المتوقف منذ عام 1984 لما له من مردود في توفير موارد مائية إضافية (3.5 مليار متر مكعب عند استكمالها)

- الدخول الفوري في شراكة مع دول حوض النيل في مشروعات تنموية في أعالي النيل بخبرات مصرية لضمان عدم تأثيرها على حصة مصر من المياه , و توفير الأموال اللازمة لمساعدة تلك الدول.

6. إنشاء صندوق للبحث العلمي في مجال المياه :

مع التطور الهائل في مجال بحوث المياه سواء في مجال الري أو في مجال تحلية مياه البحر , لا يجب أن تتوقف الحملة عند حل المشكلة الملحة التي سنواجهها في عما 2015 و لكن يجب ضمان استمرارية تدفق المياه ووفرتهما للأجيال القادمة . لذا تتبنى الحملة إنشاء صندوق يقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة في أبحاث المياه . و يتم تشجيع جميع الشركات العاملة في أي مجال له علاقة بالمياه ان تدعم هذا الصندوق لما له من مردود ايجابي عليها في المستقبل .

7. إنشاء لجنة مراقبة المياه :

تتبنى الحملة إنشاء لجنة مراقبة المياه من مجموعة من المتخصصين و الخبراء و تتولى هذه اللجنة الأنشطة الآتية :

- تحديد أولويات صرف المنح و القروض الموجهة إلى قطاع الري في المناحي الملائمة .

- إصدار تقارير دورية ترفع إلى مجلس الشعب عن جودة المشروعات المنفذة مثل الصرف الزراعي و الري.
- مراقبة تنفيذ قانون تنظيم المياه الجوفية.

برنامج الصناعة

مقدمة

أصبحت الصناعة و تطورها في العصر الحالي تعد مرآة للتطور العام و الشامل بجميع المجالات للدول و باتت الدول الصناعية الكبرى هي المتحكم الرئيسي في الاقتصاد العالمي كما أصبحت هي الدول الرائدة بالعالم المتحضر .

و من ذلك يولي حزب الإصلاح و التنمية أهمية قصوى نحو تحديث و تطوير الصناعة المصرية و كما يعتبره الحزب من أهم بل أهم القطاعات الإنتاجية بالدولة ، كما أن التحول الاقتصادي من زراعي إلى اقتصاد صناعي زراعي مشترك يستلزم الاهتمام الكبير بقطاعات عدة إضافة إلى الضرورة لوضع خطط واضحة المعالم لتطوير هذا المجال .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية إن التقدم الإصلاح الاقتصادي المنشود لا مجال له إلا في حالة الإصلاح الكامل و التخطيط الجيد لقطاعات الإنتاج الرئيسية بالدولة و أهمها حاليا هو القطاع الصناعي المصري .

و مما لا شك فيه ، أن من الضروري وضع سياسات بناءة من شأنها النهوض بهذا القطاع بغرض خلق فرص عمل حقيقية من خلال وضع الخطط و السياسات البنائية و التي يجب أن تتضمن بناء فكر صناعي جديد ومعالجة ما هو قائم .

كما أن حزب الإصلاح و التنمية يؤكد على ضرورة أن تأخذ هذه الخطط بعين الاعتبار المستجدات لهذا العصر من خلال استحداث نظم حماية للجودة وحماية للبيئة بغرض تحسين رفع مستوى جودة الإنتاج الصناعي .

و من أساسيات التطوير و التحديث بناء فكريا صناعيا متطورا يوفق بين الأهداف و الإمكانيات ، التصدير و الاحتياجات و ذلك بغرض تحقيق أقصى استفادة نوعية من معطيات الإنتاج للقطاع

الصناعي بأكمله ضمانا لأداء متوازن و متطور في ظل السوق الحر و توفير معطيات تطبيق النظرية الرأسمالية و سوق المنافسة الكاملة .

كما لا يغفل الحزب إن للاستثمار في القطاع الصناعي على كافة مستوياته في ظل الشكل الرأسمالي الحالي يستدعى إجراءات متعددة منها الإدارية منها التنظيمية و التشريعية الضامنة للتحويل السليم من الأداء الاقتصادي الاشتراكي نحو الأداء الرأسمالي السليم .

و من ذلك استحداث هيئات منظمة لعلاقات السوق و أيضا ضرورة إصدار القوانين و التشريعات المتوازنة و السليمة لحفظ الحقوق بين جميع أفراد المجتمع و مؤسساته .

أما بخصوص عنصر الطاقة البشرية و المتمثل في العمال و حقوق العمال يؤكد الحزب على ضرورة القصى للاهتمام بمطالب هذه الفئة من المجتمع إضافة إلى اتخاذ جميع الاحتياطات بكافة أنواعها القانونية و الإدارية و التأمينية لأبناء مصر العاملين بهذا القطاع و تمكينهم من تكوين نقاباتهم و جمعياتهم و التي تكون درعا حاميا لهم من الممارسات الخاطئة لرأس المال منها لعدم هيمنته و توحشه في ظل التحويل إلى السوق الرأسمالي الحر .

و يؤكد الحزب على ضرورة توفير الوضع السياسية المستقر و المناسب إضافة إلى القانون العادل المتوازن و سيادته على جميع أنحاء مصر و على جميع أفرادها و ذلك بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية أو الاتجاه للاستثمار الصناعي طويل المدى و ذلك في نوعية الصناعات الثقيلة .

و لا يغفل حزب الإصلاح و التنمية دور الدولة في تنظيم العلاقات الصناعية و توفير سبل الإنتاج و التطوير و ذلك من خلق الأوضاع القانونية و التشريعية المناسبة إضافة إلى توفير المعلومات الكاملة و إتاحتها بشفافية كاملة و تسهيل جميع الإجراءات و تيسيرها بغرض توفير المناخ المناسب لنمو و تطور ذلك القطاع .

و من ذلك يؤكد حزب الإصلاح و التنمية على الضرورة الفورية لتحديث الفكر الصناعي و الاتجاهات التخطيطية للدولة و بناء فكريا جديدا ، أكثر فاعلية ، أكثر تأثيرا أكثر ربحا و ذلك لمواجهة التحديات الحالية لهذا القطاع في ظل العولمة و السوق العالمي المفتوح مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الاتفاقيات الاقتصادية العالمية بين مصر و دول العالم و لتحقيق ذلك يرى الحزب التالي :

1 - التقييم الحالي للإمكانيات الصناعية المصرية :

بغرض الوصول للتخطيط السليم ، هناك ضرورة للوصول لأدق المعلومات و أحدثها و هي التي ستستخدم لاحقا بعمليات إعادة التخطيط و التقييم ، و من ذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية أن خطوات الحصر و التحليل للقطاع الصناعي هي أساس وضع أي خطة سليمة و فعالة .

1 - حصر جميع المنشآت الصناعية على اختلاف نوعياتها .

- 2 - حصر و تقييم الطاقة المتوفرة لهذا القطاع إضافة إلى الطاقة المطلوب توافرها خلال الفترة الزمنية القادمة .
 - 3 - حصر و تحليل الوضع المالي للمؤسسات الصناعية الحالية .
 - 4 - حصر دقيق لعدد العاملين بالقطاع سواء من العمالة اليومية أو الثابتة .
 - 5 - حصر عدد المشروعات الجارية بغرض تقسيم و بيع أراضي للمصانع .
 - 6 - تحديد نوعيات الصناعات الأساسية بغرض الاكتفاء الذاتي .
 - 7 - تحديد الدقيق للصناعات المصرية المطلوبة بالسوق العالمي و تحديد عوائق التصدير و عمل الدراسات اللازمة لإزالة تلك العوائق .
 - 8 - تحديد مشكلات كل قطاع صناعي بشكل منفصل .
 - 9 - خصر احتياجات السوق المصري من المنتجات الصناعية و دراسة المنتجات البديلة بالسوق و المصدرة إلينا من الخارج .
 - 10 - دراسة قومية لأنواع المواد الخام المتوفرة بجميع أنحاء الجمهورية و المطلوبة للتصنيع.
 - 11 - دراسة سبل النقل و المواصلات و توافرها و تحديدها .
 - 12 - حصر الإمكانيات البشرية و الخبرات بكل مناطق الجمهورية و الصناعات الصغيرة بها إضافة لحصر الورش و المصانع المنزلية الغير مرخصة .
- كما أن أية نية للإصلاح للقطاع الصناعي و من ذلك وضع الخطط بغرض التطوير لابد و أن تكون الدراسة العلمية و الإحصائية الدقيقة و السليمة حول الإمكانيات المتاحة و الأهداف المطلوبة من أي نشاط هي الأساس السليم لوضع أي خطة فعالة .
- العمل على بناء صناعة متقدمة :**
- إن حزب الإصلاح و التنمية يرى أن لبناء أسس الدولة الصناعية المصرية المنشودة يجب الأخذ بعين الاعتبار المقومات و الوسائل المتاحة لهذه المرحلة و ذلك بغرض بناء سياسات صناعية سليمة و رشيدة و راسية القواعد و من ذلك يؤكد الحزب على ضرورة :
- 1 - الاهتمام الفعلى بالصناعات الصغيرة من حيث تخفيض الضرائب والدعم الفني لها .
 - 2 - الاهتمام البالغ بالصناعات الدوائية و من ذلك أيضا توفير الإمكانيات اللازمة للبحث و التطوير لهذه المؤسسات حتى تكون نداء لشركات الأدوية العالمية ولتقليل دور الملكية الفكرية الخارجية وآثارها على الأسعار .
 - 3 - الاتجاه إلى التوسع في الصناعات التي تتوافر المواد الخام اللازمة مما يقلل تكلفة الإنتاج نسبة للمنتج العالمي المنافس .

- 4 - التوسع في صناعي الأسمدة بجميع أنواعها إضافة إلى السماد العضوي لرفع مستوى الإنتاج الزراعي.
- 5 - الاهتمام بالصناعات التحويلية والوسيطه، بحيث لا تصدر أى خامات لتحقيق مزايا نسبية في التصدير.
- 6 - التوسع والاهتمام بالصناعات الغذائية مما لها من مزايا نسبية و لتوفير الأمن الغذائي للمصريين جميعا .
- 7 - التخطيط الجيد لتوفير الطاقة بأنواعها و اللازمة للتصنيع و ذلك من البدائل المختلفة ومنها إنشاء محطات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائي لقرب نضوب البترول.
- 8 - الاتجاه الفوري لرفع كفاءة المنشآت الصناعية و من ذلك أيضا إنشاء مراكز لضمان جودة الإنتاج بالمحافظات لمتابعة المنتج الصناعي وأتباع سياسة التحسين المستمر والوصول إلى مستويات عالية من الجودة.
- 9 - العمل على بناء صناعة اليكترونية حقيقية، والاهتمام بصناعة البرمجيات.
- 10 - العمل على توزيع المنشآت الصناعية بشكل لامركزي و توزيع المصانع والمشروعات على المحافظات والأقاليم حتى تغير وجه الحياة بهذه المناطق و توفير العمل المناسب لجميع المواطنين المصريين .
- 11 - العمل على إنشاء مناطق صناعية بجميع المحافظات على أن تكون التسهيلات و المميزات موزعة توزيع جغرافي جيد مما يحفز المصنع على إقامة المشروعات خارج نطاق القاهرة الكبرى و الاستفادة بالسعر البسيط للأيدي العاملة مقارنة بالقاهرة .
- 12 - الاهتمام باستغلال المخلفات الصناعية وبحث طرق التخلص منها بما يتفق مع قوانين البيئة العالمية .
- 13 - التخطيط لفتح أسواق للمنتجات الصناعية في الدول العربية والأفريقية والأوروبية إضافة إلى التمييز الايجابي اللازم للمنشآت الصناعية القائمة بالتصدير .
- 14 - عدم الإغفال لحقوق المستهلك من المنتجات رديئة الصنع سواء المحلية أو المستوردة من خلال إصدار تشريعات تحمي المواطن المصري من رداءة الصنف و غلو السعر.
- 15 - توفير أساليب التعليم و التدريب للعمال لخلق جيل جديد من العمال المهرة :
 - ا / الارتقاء بالكوادر الفنية بالمصانع و توفير الاختبارات الدورية لهم .
 - ب / خلق طبقة من الفنيين والحرفيين المتعلمين القادرين على إحداث طفرة صناعية حقيقية .
 - ج / إتباع نظم تدريب مجانية لسكان الصعيد و المناطق الفقيرة بمصر لتأهيل هؤلاء الأفراد لسوق العمل و متطلباته .

د / التدريب المستمر للمهندسين بحيث لا يرقى إلى المستويات الأعلى إلا بعد اجتياز الدورات والاختبارات اللازمة.

هـ / الاهتمام بالصناعات الحرفية وتوفير البرامج ومراكز التدريب اللازمة لإعداد العمال المهرة.

و / نشر الصناعات الصغيرة في الريف لتكون أساساً للتنمية الريفية ولكي تعود إلى القرية المصرية صفتها الإنتاجية ، مع الاتجاه لضرورة التعاون و الاستعانة بخبرات الدول التي نجحت في هذا المجال مثل الصين و تبادل الخبرات و التدريب .

كما يولي حزب الإصلاح و التنمية أهمية قصوى لإعادة التخطيط لبعض الصناعات الهامة و الحيوية و من ذلك صناعات:

1 - الصناعات المرتبطة بالغذاء

إن حزب الإصلاح و التنمية يولي أهمية قصوى لتطوير و تحديث هذه الصناعة و بالأخص الصناعات المطلوبة للاستهلاك بالسوق المحلي ، كما يؤكد الحزب على ضرورة التوسع في هذا النوع من الصناعة إضافة إلى الاهتمام البالغ بالتصنيع الزراعي . حيث أن الحرية لأي شعب مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرته على توفير قوته و من ذلك يرى الحزب ضرورة التوسع و التطوير و الاهتمام بجميع الصناعات المرتبطة بالغذاء و من ذلك الصناعات المرتبطة بالزراعة و مثالا لذلك مصانع الأسمدة بغرض الوصول لأمن غذائي لجميع المواطنين المصريين و لذلك يرى الحزب ضرورة إتباع التالي :

1 - زيادة التسهيلات المالية و الائتمانية للمصانع المنتجة للمواد الغذائية و ذلك مع ضرورة لتصنيف هذه المنتجات تصنيفا فاصلا بين المنتجات الغذائية الأساسية و المنتجات الغذائية (الترفيهية) فيرى الحزب ضرورة فتح باب التمويل لهذه المنشآت الصناعية بغرض الوصول لأمن غذائي مصري .

2 - التخطيط الجيد للمناطق الصناعية المختصة بتصنيع هذه المنتجات بجوار مصادر المواد الخام و الاتجاه إلى تيسير الحصول على الأراضي و التراخيص لإنشاء هذه المصانع بجوار الإنتاج الزراعي أو الحيواني اللازم لها و من ذلك إيجاد فرص عمل بالريف المصري .

3 - زيادة حد الإعفاء الضريبي لأي مصانع أسمدة و ذلك بغرض توفير الأسمدة المستخدمة بالزراعة بسعر منخفض ، حيث إن خفض سعر الأسمدة يعتبر حافز ايجابي دافعا لقطاع الزراعة على التوسع و من ذلك زيادة الرقعة الزراعية المصرية لتعويض الفارق بين العرض و الطلب المحلي للمنتجات الغذائية .

- 4 - توفير الطاقة المدعومة لهذه القطاعات الصناعية و الموارد المائية اللازمة لها .
- 5 - مع ضرورة التفرقة في المعاملة بين نوع الدعم و قدره بين المصانع المنتجة لمواد بغرض التصدير و التصنيع بغرض الاكتفاء الذاتي .
- 6 - الدعم الكامل لجميع المنتجات المرتبطة بزراعة أو تصنيع أي منتجات غذائية أو أي أسمدة مرتبطة بالقمح و ذلك بغرض التحفيز ، و من ذلك زيادة الرقعة الزراعية للقمح و هو أهم السلع الزراعية و التي يجب أن تولي الاهتمام الأكبر من الحكومة المصرية .

2 - الصناعات الإستراتيجية

إن يرى حزب الإصلاح و التنمية يرى ضرورة للأخذ بعين الاعتبار عدم الاتجاه لخصخصة هذه الصناعات حاليا ووقف أي إجراءات خاصة بذلك و تأجيلها و ذلك لحين استقرار معطيات السوق الرأسمالي و توفير سبل الممارسة التجارية و الصناعية السليمة في ظل هذا النظام . حيث انه لا يصح التفريط في هذه الصناعات ليد القطاع الخاص و الاستثماري أو الأجنبي في هذا الوقت و ذلك بدعوى حرية السوق و تشجيع القطاع الخاص ، فاستقرار السوق الرأسمالي ليس وليد قرار أو أمنيات أو من خلال بعض الشعارات و الألفاظ بل يأتي من خلال الممارسة الفعالة و الصحيحة و توفير أساليب النجاح اللازمة له .

و بما أن مصر حاليا في المهد لهذا التحول حيث انه لا يوجد حتى الآن أضلاع السوق الرأسمالي من منظمات فعالة لحماية المستهلك أو اتحادات عمالية حرة أو شفافية كاملة في المعلومات و اتخاذ القرار أو قوانين راجعة مانعة للاحتكار و ما شابه ذلك من ممارسات خاطئة .

و لذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية ضرورة قصوى لعدم التفريط في مقدرات المواطن المصري و معطيات حياته الرئيسية من خلال أي إجراء حالي لخصخصة هذه القطاعات ضمانا لحق المواطن المصري في تأمين مستقبله و ضمانا لعدم طغيان رأس المال .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية عيبا أو عوارا في احتفاظ الدولة ببعض مقومات الإنتاج للصناعات الإستراتيجية لبعض الوقت أو حتى لكل الوقت و ذلك بغرض حماية حقوق المواطنين من الاحتكار كما يرى الحزب أن لاتخاذ هذه الخطوات نحو الصناعات الإستراتيجية يجب أولا توفير سوق المنافسة الكاملة لهذه السلع و من ذلك إنشاء مصانع مماثلة للقطاع الخاص و دعمها و تعمل بنفس المجال و ذلك ضمانا لتوفر المنافسة و عدم الاحتكار .

كما يرى الحزب ضرورة وضع تشريع فاصل يحدد هذه الصناعات و التي يحظر سيطرة رأس المال الأجنبي عليها سواء في الإدارة أو امتلاك حصص من الأسهم بهذه المصانع .

3 - الصناعات الثقيلة و كبيرة رأس المال

لظهور الصناعات الثقيلة و عالية الاستثمار يستوجب ذلك توفر أحد العوامل ، أما أن تكون من خلال السوق الاقتصادي الاشتراكي و ذلك بواسطة استثمار مباشر للدولة و مشاركة كاملة لها في السوق بدور المستثمر و المصنع و ليس المراقب و المنظم أو من خلال استقرار للأوضاع الديمقراطية و استتباب سبل الممارسة الديمقراطية و سيادة القانون الكاملة و ثبات التشريع و منه استقرار السوق الرأسمالي و مثالا لذلك دول الغرب .

و حيث أن مصر بصدد تحول رأسمالي كامل لجميع مؤسسات الدولة ، فللاستثمار في هذه الصناعات يجب توفير جميع سبل الأمان للمستثمر سواء أجنبي أو مصري كما لا يأتي توفر الأمان إلا من خلال وضع ديمقراطي سليم و في ظل الشفافية الكاملة و سيادة القانون ثبات التشريع و هي الضمانات المتاحة بالسوق الحر .

و بما أن مصر في مهد هذا التحول ، فيرى حزب الإصلاح و التنمية إلى ضرورة ماسة للاهتمام بتوفير السبل و الوسائل المؤدية لتوفير هذه الصناعات بمصر و من ذلك الاهتمام الشديد بتوفير المناخ المناسب لذلك و الذي لن يتأتى إلا من خلال الإصلاح السياسي و التشريعي الشامل بمصر .

كما يرى حزب الإصلاح و التنمية إمكانية بحث طرق التعاون بين الدولة و المستثمر الأجنبي في هذا الغرض و في هذه المشروعات الصناعية و من ذلك توفير المناخ المناسب و طرق المشاركة بين الطرفين لخفض رأس المال المدفوع و اللازم لبداية هذه الصناعات . إضافة تشريعات خاصة بالبنوك لهذه الصناعات بغرض تسهيل عمليات الائتمان الخاصة بتلك المشروعات و خفض الفائدة عليها و نظرا لان العائد لهذا النوع من الاستثمار يكون عادة طويل الأمد .

4 - الصناعات الدوائية :

نظرا للوضع العالمي الحالي من انتشار للأوبئة و الأمراض مما يستلزم وجود صناعات دوائية متطورة لمواجهة هذه الأخطار فان حزب الإصلاح و التنمية يرى ضرورة قصوى للاهتمام بهذه الصناعة و تحويلها بدلا من كونها صناعة تجميعية و تختص فقط بتركيب الدواء إلى صناعة متكاملة و يأتي ذلك بواسطة :

- 1 - تحفيز معامل الأبحاث الدوائية و المنشآت المختصة باختراع و اكتشاف الدواء و ذلك من تسهيلات ضريبية و ائتمانية .
- 2 - العمل على التخطيط الجيد لإنتاج الدواء تماشيا مع احتياجات السوق و توفير الأدوية في متناول المواطنين بثمان يتناسب مع قدرة المواطن الشرائية.

3 - العمل على توفير المائتى دواء التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية أدوية أساسية بالنسبة للدول الساعية إلى النمو.

4 - التخطيط لغزو السوق الأفريقية، واقتحام عدد من الأسواق الأخرى - خصوصاً العربية - بالدواء المصري.

5 - تطوير صناعة المواد الأولية ونصف المصنعة داخل مصر - كلما كان ذلك ممكناً - مع تطوير البحث العلمي الصيدلي، والحث على تخصيص جزء مهم من أرباح شركات هذا القطاع لهذا الغرض، خصوصاً مع دخولنا مراحل جديدة من اتفاقية الجات.

6 - تقليل الهالك من لدواء دون الحاجة و إدخال نظام تعبئة الأدوية حسب وصفة الطبيب في الصيدليات لتخفيض المهدر من الدواء.

5 - الصناعات الصغيرة:

الصناعات الصغيرة تمثل قطاعاً كبيراً ومؤثراً في مجال الصناعات التحويلية والمغذية للصناعات الكبرى و يرى حزب الإصلاح و التنمية أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الضرورية للتنمية الصناعية و احد دعائم التطور فالمنشآت الصناعية المتوسطة هي الركيزة الأساسية للسوق الرأسمالي المستقر و الحر .

ولذا يطالب الحزب القضاء على جميع المعوقات التي تواجه هذه الصناعات منها الصعوبات في الحصول على مدخلاتها، أو التحصل على العمالة الماهرة و توفيرها بأسعار مناسبة ، إضافة إلي توفير الدعم التقني الملائم .

ضرورة توفير البرامج التدريبية و المساعدات لهذه المنشآت و ذلك بمجالات تسويق المنتج الصناعي لها وتصريف منتجاتها مع رفع القدرة التنافسية لهذه المنشآت .

6 - الصناعات التحويلية:

1 - رفع كفاءة الصناعات التحويلية للمواد الأولية، وتوجيه الإنتاج الصناعي لتلبية كل ما يمكن تلبيته من الاحتياجات الداخلية للقطاعات الإنتاجية.

2 - البدء في التخطيط الجيد للاتجاه لصناعة الآلات والأدوات الزراعية التي يمكن إنتاجها و متوفر الإمكانيات الفنية لها و التي تختص بتوفير معطيات الإنتاج ووسائله للوحدات الصناعية المصرية

3 - الاهتمام و التركيز على تطوير الصناعات التي يتوفر فيها لمصر مزايا نسبية حقيقية .

4 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية كالسكر والمواد الدهنية .

كما لا يغفل الحزب ضرورة الحالية لإعادة تنظيم السوق الصناعي و الاهتمام بمراجعة و دراسة بعض الأوضاع المعيقة لتطور الإنتاج الصناعي و منها :

1- إعادة النظر في دعم الإنتاج الصناعي و على أن يكون في صورة تمييز ايجابي للصناعات الأساسية التي تهتم بالأمن الغذائي أو الدواء أو مقومات الحياة الأساسية للأفراد أو الصناعات الاقتصادية الرئيسية بالدولة .

2 - إعادة النظر في الإعفاء الضريبي للصناعات الغير مدرة للدخل و التي لا تضيف قيمة للإنتاج الصناعي المصري .

3 - إعادة النظر في التمويل البنكي للمصانع مع مراعاة التمييز الايجابي للصناعات المطلوبة أو بغرض توزيع الوحدات الإنتاجية بشكل لامركزي على القطر المصري .

4 - إعادة النظر في كيفية تمكين المنشآت متوسطة الحجم و توفير كل الوسائل و السبل الممكنة لدعم هذه الصناعات و توفير التدريب لجميع القائمين عليها لرفع الجودة و الكفاءة بغرض المنافسة العالمية .

5 - تمكين جميع جمعيات الخاصة بحقوق المستهلك من أداء دورها كمراقب للسوق و كنوع من الحماية للمستهلك .

6 - زيادة العقوبات على انتهاك الحقوق للملكية الفكرية و هي احد أهم العقوبات المانعة للتطوير و التقدم و الاختراع .

العمال

إن إتاحة تكوين النقابات للعمال إضافة من توفير الحماية لهم من سيطرة راس المال و من ذلك توفير الحياة المستقرة و الكريمة لهم من أهم دعائم الصناعة .

حيث أن لا غنى في أي صناعة عن العامل البشري ، كما أن توفير الحياة الكريمة للعمال يؤثر ايجابيا على جودة الإنتاج و تطوره ، و من ذلك يرى حزب الإصلاح و التنمية :

1- تحسين دخل جميع العاملين و بالأخص العاملين بالقطاع العام مع تحديد حد أدنى

للأجور.

2 - التحرك الايجابي في عمل كادر خاص للعاملين في بعض القطاعات مثل قطاع الغزل والنسيج .

3- الاتجاه إلى صرف صرف وجبة عينية للعاملين بالمصانع .

4- زيادة بدلات بعض الصناعات ذات الطبيعة الخاصة و المؤثرة على الصحة العامة للعاملين بهذه الوحدات الإنتاجية مع توفير التأمين الصحي المناسب لهم و لظروف عملهم.

5- متابعة تطبيق المادة 85 من القانون 12 لسنة 2003 والتي تنص على أنه إذا وقع العمل في أيام العطلات الرسمية مثل الجمعة يمنح العامل مثلي أجر اليوم أو يمنح أجر الجمعة مع يوم بدل راحة .

6- تطبيق المادة 78 من قانون التأمين رقم 79 لسنة 85 بعد تعديله بالقانون رقم 107 لسنة 87 والتي تعطي للعامل الحق في صرف الحوافز والبدلات و الإضافي ومكافآت الإنتاج عن أيام الأجازات المرضية ..

6- تثبيت حملة المؤهلات قبل الخدمة وأثناء الخدمة بما يتناسب مع مؤهل كل عامل .

7 – حرية تكوين النقابات و توفير الدعم لهذه النقابات مع إلغاء سيطرة أجهزة الأمن على أي تشكيلات شرعية و عدم التدخل في عملية الانتخابات الداخلية بهذه التشكيلات.